الأمم المتحدة

A/55/PV.13

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **١٣**
الأربعاء، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تونينو بيكولا، وزير الخارجية في جمهورية كرواتيا.

السيد بيكولا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): سنة بعد سنة نجتمع تحت هذه المظلة العالمية لنوحد أفكارنا ونجمع مواردنا حتى نجعل العالم مكانا أكثر أمنا وأكثر ازدهارا – أو على الأقل عالما تقل فيه المعاناة من جميع المشاكل التي نحاول حلها منذ عقود ولكننا لم ننجح حتى الآن في القضاء عليها. ولم يسبق من قبل أن اجتمعنا بمثل هذه الأعداد. ففي فترة امتدت أسابيع قليلة اجتمع أولا القادة الدينيون ثم البرلمانيون ثم رؤساء الدول والحكومات وأخيرا المندوبون في الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. فلنأمل ألا يكون هذا التجمع الذي لم يسبق له مثيل مجرد تحية لبزوغ فجر القرن الحادي والعشرين ولكن أن يمثل دعامة لأمم متحدة أفضل ولعالم أفضل يتعين عليها أن تخدمه.

وعندما اجتمع رؤساء دولنا في مؤتمر قمة الألفية في أوائل هذا الشهر اتفقوا بالإجماع على أهمية الأمم المتحدة في تحقيق أهدافنا المشتركة في المستقبل. والقول إن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي تجمع معا كل بلدان العالم ليس سوى تقرير واقع جلي، ومع ذلك ينبغي ألا نقلل قط من أهمية حقيقة بسيطة مفادها أن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الوحيدة ذات العضوية العالمية والنطاق الشامل وأنها تنتمي إلينا، نحن شعوب العالم، جميعا. وهذا هو مكمن قوة الأمم المتحدة ولسوء الطالع فإننا نفشل دائما في الاعتراف بهذه الحقيقة.

وهناك بعض الحقائق المفزعة التي لا ينبغي نسيانها: حقيقة أن هناك بليون نسمة في عالمنا يعيشون على أقل من دولار في اليوم. وحقيقة أن بليون نسمة لا يحصلون على المياه النقية؛ وحقيقة أن آخر مرة تم فيها توسيع العضوية في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

061100 191000 00-64080
0064080

مجلس الأمن كانت منذ أربعة عقود تقريبا حين كان عدد الأعضاء في الأمم المتحدة نصف العدد الراهن تقريبا.

ويجب أن ترقى الأمم المتحدة إلى أكثر من قرار أو مقرر أو جلسة عامة أو مشاورات غير رسمية. وينبغي أن نعمل معا وألا ندخر وسعا حتى تكون المنظمة أكثر كفاءة وأكثر فاعلية وحتى تكون على نحو كامل تحت تصرف جميع دولها الأعضاء. ولذا ترحب كرواتيا بتقرير الألفية الذي قدمه الأمين العام وتتفق معه في وجهات نظره بشأن ضرورة العمل على أن يتكيف أداء المنظمة مع تحديات القرن الجديد. فهناك حاجة متزايدة ومجال واسع للتحسين في ميادين الكفاءة والشفافية والمساواة وحسن الإدارة. وليس هناك مجال لانتحال الأعذار أو لتأجيل الإصلاحات أكثر من ذلك. فقد حان الآن وقت الإصلاح.

وكرواتيا ما فتئت عضوا نشطا في المنظمة منذ أن اعترف المجتمع الدولي في أوائل التسعينات كدولة ذات سيادة. ففي ذلك الوقت وعلى الرغم من جميع أنشطتنا، كانت كرواتيا في المقام الأول موضوعا للكثير من عمليات حفظ السلم المتعددة والمناقشات التي لا نهاية لها في مجلس الأمن واليوم أصبحت كرواتيا قوة رئيسية لإحلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي أوروبا، ومعززا نشطا للديمقراطية وميسرا لها في المنطقة، وشريكا يعتمد عليه، وعضوا في الكثير من المنظمات والمبادرات الإقليمية. ولا ننسي السنوات الصعبة التي كانت فيها كرواتيا تتلقى المساعدات من أنشطة الأمم المتحدة. واليوم نحن على استعداد لأن نضع الخبرة التي اكتسبناها في مجال عمليات حفظ السلم وغيره من المجالات في خدمة السلم والديمقراطية.

إن تجربة الحرب الأهلية والدروس المستفادة خلال عمليات حفظ السلم في كرواتيا أفادتنا كثيرا في مشاركة كرواتيا النشطة في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم في سيراليون. ونحن على استعداد لتوسيع دورنا في حفظ السلام والمشاركة النشطة في التطوير المفاهيمي لهذا الدور. وترحب كرواتيا بتقرير الأمين العام الذي صدر مؤخرا بشأن إصلاح عمليات حفظ السلم والتوصيات الواردة فيه وسنقوم بدراسته بعناية.

ولسوء الطالع يتزايد باستمرار عدد الأحداث التي أدت إلى نتائج مأساوية شملت أعضاء في بعثات السلم في جميع أنحاء العالم. فقبل أيام قليلة فحسب، قتل بوحشية ثلاثة أفراد في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اتامبوا في تيمور الغربية وكان من بينهم بيرو سيمونذرا، وهو مواطن من كرواتيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد به شخصيا ولأشيد بجميع العاملين في عمليات حفظ السلم الذين يبذلون جهودا لا تكل ويضحون بأرواحهم أثناء اضطلاعهم بالمهام النبيلة لدى القيام بواجبهم.

إن كرواتيا حاليا عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو الهيئة المركزية للأمم المتحدة. والتطور المستمر في المجلس باعتباره محفلا للحوار السياسي، بالإضافة إلى الأبعاد المختلفة لمتابعته للمؤتمرات العالمية الرئيسية، يضيف قيمة هامة لعمله ويلقي عبئا ثقيلا على كاهلي أعضائه.

وتبدأ المسؤوليات الدولية لكرواتيا بمسؤولياتها حيال منطقة جنوب شرقي أوروبا. وفي الانتخابات التي جرت في كانون الثاني/يناير أعرب المواطنون في كرواتيا عن التزامهم القوي بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات وحكم القانون، والإصلاحات الاقتصادية. واختاروا التغيرات الواسعة النطاق التي ستدفعهم صوب عمليات الاندماج الأوروبي.

وتدرك حكومة كرواتيا الجديدة تماما جميع المسؤوليات التي تتحملها وتعي جميع الفرص التي بدأت في الظهور. وتؤمن إيمانا راسخا بأن الدور الرائد الذي تضطلع به كرواتيا كأحد المساهمين في تحقيق السلم والأمن في منطقة جنوب شرقي أوروبا سيسهم إسهاما كبيرا في تمويل هذا الجزء من أوروبا إلى منطقة سلم وازدهار.

وفي شباط/فبراير اعتمدت حكومة كرواتيا برنامجا يؤكد القيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وعودة اللاجئين والمشردين، وعلاقات حسن الجوار، والاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ويجعلها أهدافا أساسية في هذا البرنامج. وقد عقدت الحكومة الجديدة العزم على أن تفي بكل الالتزامات الدولية الراهنة لكرواتيا وأن تضطلع بالتزامات جديدة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

والانتخابات التي أجريت في كرواتيا في بداية هذا العام أسفرت عن تغييرات هامة. فقد أدت إلى تزايد في مستوى حماية حقوق الإنسان وحرية وسائط الإعلام، وكذلك التعجيل بعملية العودة. والتنقيحات التشريعية الهامة التي أجريت في ميدان عودة اللاجئين فتحت الباب أمام عودة جميع المواطنين الكرواتيين دون عائق بصرف النظر عن أصلهم العرقي ودون شرط المعاملة بالمثل. فجميع المواطنين في كرواتيا يتمتعون بالمساواة أمام القانون في مجال إعادة بناء ديارهم، كما يتمتعون بجميع الحقوق الأخرى المتصلة بالعودة. وستبذل حكومة كرواتيا قصارى جهدها لتنفيذ تلك القوانين على نحو كامل.

وتدرك كرواتيا أن عودة اللاجئين تمثل شرطا أساسيا ضروريا للاستقرار الدائم في المنطقة. وبغية التعجيل بعملية العودة أعدت الحكومة الكرواتية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجا خاصا لعودة ١٦ ٥٠٠ شخص يتسق مع احتياجاتهم. ووضع الترتيبات الضرورية لعودة اللاجئين إلى كرواتيا والبوسنة والهرسك على حد سواء سيتم عن طريق المؤسسات المركزية للبوسنة والهرسك بما يتمشى مع السياسة الكرواتية الجديدة إزاء ذلك البلد. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية التعجيل بعملية العودة في الاتجاهين مع جمهورية سربسكا وقعت مع رئيس الوزراء السابق لجمهورية سربسكا، إعلانا مشتركا بشأن تيسير عودة اللاجئين. وبهذه الوثيقة ألزمنا أنفسنا بتمكين ٢ ٠٠٠ شخص من كل جانب بالعودة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات وتعديل الإجراءات في هذا الصدد. ويمكنني أن أقول بفخر اننا أحرزنا تقدما حقيقيا في عملية العودة.

وأود في الوقت نفسه أن أشدد على أن عدد العائدين إلى كرواتيا يتجاوز بكثير عدد العائدين من الكروات إلى البوسنة والهرسك وينبغي أن تبذل جهود إضافية للتعجيل بعملية عودة الكروات وجميع الآخرين إلى البوسنة والهرسك. فجميع اللاجئين لهم الحق في العودة ولكن من حقهم أيضا أن يبقوا في المناطق التي يقيمون فيها حاليا. أما بالنسبة لجميع الكروات البوسنيين الذين يرغبون في البقاء في كرواتيا فإننا سنقدم المساعدة اللازمة في إيجاد مساكن جديدة لهم.

إن نجاح عودة اللاجئين لا يعتمد على البارامترات السياسية والقانونية وحدها. فلا بد من أن يصاحبه تطوير لاقتصاد الدولة والاقتصاد المحلي. وينبغي أن يساند عملية العودة توفير فرص للعمل وللأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتقوية النسيج الاجتماعي، وتوفير المدارس والمؤسسات الصحية الكافية، وكذلك تحسين ظروف المعيشة بشكل عام. وبغير ذلك، فإننا سنحول العائدين إلى مهاجرين اقتصاديين سيجدون أنفسهم مرة أخرى على قارعة الطريق.

وثمة جزء ليس بالقليل من التغييرات التشريعية يتصل بحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في كرواتيا. وترى حكومة كرواتيا أنه تمت تلبية الشروط المسبقة اللازمة لاستبعاد كرواتيا من القرارات الجامعة بشأن حالة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية – وهي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان وأيضا لاستبعاد كرواتيا من ولاية المقرر الخاص النابعة من قرار لجنة حقوق الإنسان.

وقد صدر مؤخرا عن مجلس أوروبا اعتراف هام بالتقدم الذي أحرزته كرواتيا في مجال احترام القيم الأساسية للديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. كما أن لجنة الرصد التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قد خلصت يوم الجمعة الماضي إلى رأي مؤداه أن كرواتيا قد أوفت بالتزاماتها وبمعظم التعهدات التي قطعتها على نفسها وقت انضمامها إلى مجلس أوروبا في عام ١٩٩٦. وعليه، فإننا نتوقع أن يتم رسميا إنهاء إجراء الرصد في الجلسة العامة للجمعية البرلمانية في نهاية هذا الشهر.

وبالنسبة للحكومة الكرواتية، تظل مسألة التعاون مع المحكمة الدولية في لاهاي مسألة قانونية أساسا، وليست مسألة سياسية. وقد اعتمد برلمان دولة كرواتيا الإعلان المتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في نيسان/أبريل الماضي، وأكد دون لبس دعمه لتلك المحكمة، وتظل هذه الوثيقة الهامة تمثل إطارا لسياسة كرواتيا تجاه تلك المحكمة. وموقفنا الثابت في هذا الخصوص هو أن المسؤولية الجنائية عن الجرائم المقترفة ينبغي أن تكون مسؤولية فردية: ولا يمكن اعتبار أي دولة مسؤولة مسؤولية جماعية عن الجرائم التي ارتكبها مجرمو الحرب الذين ادعوا أنهم يعملون باسمها. وبغية تحسين نوعية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، تم إنشاء المجلس الحكومي للتعاون مع تلك المحكمة، كما تم إرساء علاقات عمل وثيقة معها.

ومن الأهداف ذات الأولوية العالية لكرواتيا تعزيز العلاقات الطيبة مع جيرانها. وقد نصت حكومة كرواتيا بوضوح في برنامجها ذي الصلة على أن علاقاتها مع البوسنة والهرسك تقوم على مبادئ حُسن الجوار، والمساواة، والشفافية. وستواصل كرواتيا تعاونها مع البوسنة والهرسك ومع المجتمع الدولي في تنفيذ اتفاق دايتون، الذي يظل ركيزة الاستدامة الذاتية للبوسنة والهرسك والضمان اللازم للمحافظة على المصالح الوطنية للشعوب الثلاثة المكونة لها. وترتكز سياسة كرواتيا تجاه البوسنة والهرسك على الاحترام الكامل لاستقلال ذلك البلد وسيادته.

وترى كرواتيا أن هذا هو الطريق الوحيد لتحقيق مستقبل مزدهر للشعب الكرواتي في البوسنة والهرسك، الذي يظل اهتمامنا به مسؤولية دستورية بالنسبة لنا. وستواصل كرواتيا دعم الكروات في البوسنة والهرسك، إلا أنها تتوقع القيام بذلك بطريقة تتسم بالشفافية وفقا لاتفاق دايتون وبتوجه أوروبي – أطلسي واضح.

ويعد التمويل المتسم بالشفافية للمكون الكرواتي في الجيش الاتحادي من خلال اللجنة الدائمة للمسائل العسكرية مجرد خطوة واحدة من الخطوات التي ترمي إلى تعزيز المؤسسات المركزية، ودليلا ملموسا على السياسة الكرواتية الجديدة تجاه الكروات في البوسنة والهرسك.

والعلاقات بين كرواتيا وصربيا لا يمكن النظر إليها خارج إطار العزلة الدولية لنظام ميلوسيفيتش. وكرواتيا لا تشكك على الإطلاق في الحاجة إلى استمرار عملية التطبيع مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولكن ديناميات هذه العملية ومضمونها أمر سيعتمد على إرساء الديمقراطية في صربيا، وهي مسألة تظل تشكل أحد الشروط الضرورية لتحقيق الاستقرار الدولي والاقتصادي في تلك المنطقة. وتأمل كرواتيا في أن تجرى الانتخابات المقبلة في جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية بطريقة ديمقراطية تعبر عن إرادة الشعب الحقيقية وتؤدي إلى تغيرات ديمقراطية. وإذ نراعي حقيقة حرمان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من فرصة رصد الانتخابات فإن هذا يعني أن تلك الانتخابات يمكن أن تفقد مصداقيتها الدولية. ومع ذلك، فإن كرواتيا تريد أن تصدق أن صربيا ستجد وسيلة لإنهاء الوضع الحالي والانضمام إلى المسار العام لعملية التكامل السياسي والاقتصادي الجارية في المنطقة وفي أوروبا ككل.

وتؤيد كرواتيا التطورات الديمقراطية في جمهورية الجبل الأسود اليوغوسلافية. إن جمهورية الجبل الأسود المنفتحة والديمقراطية، والمتعددة الأعراق، والتي تنعم بالاستقرار وتتوفر لها مقومات البقاء اقتصاديا تخدم مصلحة كرواتيا والمنطقة ككل. وخلال العام الحالي، تم عقد عدد من الاجتماعات بين المسؤولين في كرواتيا وفي الجبل الأسود على مستويات شتى، بما في ذلك أعلى المستويات. وهناك معبران للحدود بين كرواتيا والجبل الأسود يعملان دون عوائق، كما يجري اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز التعاون، خصوصا في المجال الاقتصادي. وستواصل كرواتيا دعم عملية إرساء الديمقراطية التي بدأت بالفعل في الجبل الأسود والتي تساعد في انفتاح ذلك البلد على أوروبا، بما يتسق اتساقا راسخا مع جهود المجتمع الدولي.

وتظل كرواتيا تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع الحالي في كوسوفو واستمرار أعمال العنف التي يقع كل من الألبان والصرب ضحية لها. ونأمل أن تنجح جهود قوات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والإدارة المدنية في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وكذلك في تيسير الشروط الضرورية لعودة اللاجئين.

إلا أنه ما زالت هناك قضية بارزة تتعلق بتحقيق الاستقرار والأمن الدائم في المنطقة ككل، ألا وهي قضية خلافة الدول التي نشأت بعد حل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة.

ويتمثل أحد الجوانب الهامة لمشكلة الخلافة في مسألة عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وترى الدول الخلف الأربع أن هذه المسألة يجب أن تحسم بشكل يتسق وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الموجودة بالفعل. وهذا يعني أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكنها أن تستمر بشكل تلقائي تشغل مقعد الدولة السابقة في الأمم المتحدة، وبالتالي يتعين عليها أن تفعل ما فعلته الدول الخلف الأخرى، وهو أن تقدم طلبا للعضوية باعتبارها الدولة الخلف الخامسة. وعلاوة على ذلك، ترى الدول الخلف الأربع أن تكون الممارسة الحالية في الأمم المتحدة معبرة عن القرارات السالف ذكرها، وأن تكون أكثر اتساقا في هذا الصدد. لذلك، فإننا ندعو إلى التنفيذ الفوري لتلك القرارات، ونؤكد مرة أخرى على أهمية حسم قضية الخلافة، رغم رفضها من جانب النظام الحالي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وما زال هناك عدد صغير من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة داخل حدود كرواتيا الدولية. وقد أسهم أداؤهم في بريفلاكا، الواقعة في أقصى الجنوب من بلدي إسهاما كبيرا في الحل الدائم لهذه المشكلة، وهي مشكلة أمن بالتأكيد، وليست من المشاكل ذات الطبيعة الإقليمية. وقد قبلت كرواتيا منذ عام ١٩٩٢ ولاية الأمم المتحدة في بريفلاكا، التي تم في ١٥ تموز/يوليه من هذا العام آخر تمديد لها لمدة ستة أشهر. وأدى التطبيع المستمر للعلاقات بين كرواتيا والحكومة الديمقراطية للجبل الأسود إلى تحسين الوضع على أرض الواقع بدرجة كبيرة، وينبغي أن يكون دعامة للحل الدائم لمشكلة بريفلاكا. ولدى تناول المرء قضية بريفلاكا، فإنه يتعين عليه أن يحترم الحدود الدولية القائمة بالإضافة إلى الشواغل الأمنية المشروعة، وحقوق

ملكية الأراضي، والحاجة إلى التعاون الاقتصادي والتنمية في المنطقة.

ويشكل استقرار جنوب شرقي أوروبا جزءا لا ينفصل عن هيكل الاستقرار الأوروبي الشامل. وكرواتيا، بوصفها بلدا ينتمي إلى أوروبا الوسطى، والبحر الأبيض المتوسط، وحوض الدانوب وجنوب شرقي أوروبا، تضطلع بدور نشط في عدة مبادرات إقليمية تشكل الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والتعاون والتنمية في ذلك الجزء من العالم الذي ننتمي إليه. واسمحوا لي أن أذكر في هذا الصدد مبادرة أوروبا الوسطى وهي من أقدم المبادرات الإقليمية، وكذلك المبادرة الأيونية – الأدرياتيكية، وهي أحدث هذه المبادرات.

وستقوم كرواتيا أثناء توليها رئاسة مجموعة العمل لمنطقة الدانوب هذا العام باستضافة المؤتمر التقليدي لرؤساء الحكومات الإقليمية وكذلك المحفل الاقتصادي والثقافي. ومبادرة ''الألب – أدريا'' هي مبادرة دون إقليمية أخرى تقوم فيها كرواتيا بدور نشط. كما أن دور كرواتيا كمراقب نشط في مبادرة التعاون في جنوب – شرقي أوروبا يؤكد بشكل إضافي عزمنا على المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

ومنذ البداية، شاركت كرواتيا بنشاط في وضع وتنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا. وتمثل هذه العملية الاستراتيجية نهجا شاملا حيال المنطقة ينطوي فيه مفهوم الاستقرار على إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والمسائل الأمنية. وقد قدمت كرواتيا عدة مشاريع مقترحات لموائد العمل الثلاث جميعها التابعة لميثاق الاستقرار، وأهمها إنشاء طريق الإدرياتيك – أويونين السريع. ومن شأن إنشاء هذا الطريق السريع الساحلي الممتد من الحدود الإيطالية حتى الحدود اليونانية أن يعني تحسنا ملموسا في السفر برا بين بلدان المنطقة، وأن يحقق أيضا التنمية الاقتصادية في كل أجزاء المنطقة التي هي في أمس الحاجة إليها.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية أن كرواتيا قد استضافت في بداية هذا الأسبوع مؤتمر القمة لبرلمانات ميثاق الاستقرار، الذي حقق نجاحا تاما في تعزيز الأبعاد البرلمانية الهامة لدول الميثاق.

ويصلح ميثاق الاستقرار أيضا كآلية لتيسير احتمالات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي لجميع بلدان جنوب شرقي أوروبا التي ترغب في السير على هذا الدرب. وكرواتيا واحدة منها. ويشكل الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي هدفا استراتيجيا له الأولوية لدى السياسة الخارجية الكرواتية.

وفي غضون فترة زمنية قصيرة مدتها ستة أشهر تغير الموقف الدولي لكرواتيا إزاء الاتحاد الأوروبي تغيرا كبيرا. فمن بلد لا تربطه أي علاقات مؤسسية بالاتحاد الأوروبي إلى بلد ينتظر بدء المفاوضات حول إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانضمام، والترشيح بالتالي لعضوية الاتحاد الأوروبي. وتشعر كرواتيا بسرور بالغ إزاء نتائج قوة العمل الاستشارية المشتركة التي ساعدت توصياتها الاستعداد للبدء بالمفاوضات بشأن إبرام اتفاق الاستقرار والانضمام. وتشجعنا البيانات الصادرة عن الممثل السامي للمفوضية الأوروبية من أن هذا الجيل من الاتفاقات سيفصل وفقا للاحتياجات والإنجازات الراهنة لعملية استقرار وانضمام البلدان، وأن تقدم البلدان صوب عضوية الاتحاد الأوروبي فيما بعد سيقيم على أساس ما تقوم به كل منها على حدة.

وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر تستضيف كرواتيا مؤتمر قمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان عملية الاستقرار والانضمام وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك

ومقدونيا. ويشرفنا أن نستضيف مثل هذا الاجتماع التاريخي الذي سيظهر الأهمية التي يعلقها الاتحاد الأوروبي على المنطقة في إطار عملية توسيع الاتحاد. وسيكون أول الموضوعات المدرجة في جدول أعمال مؤتمر قمة زغرب فتح إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمام المنطقة وبلدان جنوب شرقي أوروبا. ويتفق هذا تمام الاتفاق مع سياسة إيجاد أوروبا واحدة دون جدران أو فواصل تفصل بينها. ونرى وصول رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي إلى زغرب بمثابة تحية لإنجازات كرواتيا الديمقراطية ومبشرا بحصولنا على مركز البلد المنتسب إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي أيار/مايو انضمت كرواتيا إلى الشراكة من أجل السلام. وقد أتاح ذلك الانضمام لكرواتيا فرصة الإسهام على نحو أكثر نشاطا في إشاعة السلم والاستقرار في المنطقة وتعزيز ديمقراطيتها واستقرارها في نفس الوقت. وفي موازاة ذلك، بدأت كرواتيا بإعادة هيكلة وتحديث كبيرة لقواتها المسلحة، مستهدفة الوفاء بجميع متطلبات ومعايير منظمة حلف شمال الأطلسي فضلا عن المعايير الديمقراطية.

وتواصل كرواتيا مشاركتها النشطة في المنظمات الأوروبية الأساسية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. وقد حققت تقدما كبيرا في العمل مع منظمة الأمن والتعاون من أجل تحسين الأمن في منطقة حوض الدانوب من خلال مشاركة مراقبي الشرطة المدنية التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هناك، فضلا عن مجالات أخرى للتعاون، مثل تحسين المعايير الديمقراطية في كرواتيا.

والسلم العالمي لا يعتمد على السلم والأمن في أوروبا وحدها. وبقلق بالغ ننظر إلى التهديدات الجارية الناجمة عن الأزمات الجديدة في القارة الأفريقية، حيث توجه كميات هائلة من الموارد البشرية والأموال لتغذية آلات الحرب، بدلا من أن تستخدم في تعزيز التنمية. ويكمن السبب فيما نشعر به من قلق على وجه الخصوص في أن العديد من الصراعات المسلحة في أفريقيا تندلع بتشجيع ومشاركة البلدان المجاورة، التي غالبا ما تستخدم المرتزقة الأجانب الذين يؤتى بهم في بعض الأحيان من بلدان أوروبا الشرقية. وترى كرواتيا أن تطبيق مبادئ حركة عدم الانحياز، إلى جانب مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات دون الإقليمية يمثل عنصرا هاما في التطورات السياسية في ذلك الجزء من العالم.

وتبذل هذه المنظمات جهودا محمودة لكي تنشئ آليات لمنع نشوب الصراعات والتوصل إلى سبل لإنهاء الأزمات القائمة. وتشمل هذه الجهود إنشاء قوات حفظ السلم الخاصة بها. وفي هذا الصدد، ترحب كرواتيا بإصرار البلدان الأفريقية على حل مشاكلها على المستوى الإقليمي وبدعم من الأمم المتحدة.

وتواصل الحالة في الشرق الأوسط الانتقال من حافة الحرب إلى حافة السلام. وينبغي الحفاظ على عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وعلينا جميعا ألا نألو جهدا من أجل تقديم المساعدة والدعم لإنجاز هذه المهمة السامية. وتدرك كرواتيا حق الإدراك من تجربتها الذاتية مدى أهمية تعزيز عملية السلام من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعم هذه العملية، من ناحية الصياغة ومن ناحية المضمون السياسي على السواء. ومن ثم تدعو كرواتيا إلى أن تعبر القرارات المقبلة بشأن الشرق الأوسط عن جميع جوانب عملية السلم الجارية، بما يمثل قوة دفع هامة لاستكمالها بنجاح.

وكرواتيا بلد موبوء بالألغام البرية المضادة للأفراد، حيث يوجد فيها ما يقرب من مليون لغم بري تنتشر في أجزاء كثيرة من أراضيها. ويمثل وجود هذه الألغام عقبة خطيرة تعترض طريق التنمية الاقتصادية للبلد، بل عقبة أكثر

خطورة تعترض عودة المواطنين إلى ديارهم. وقد بدأت عملية إزالة الألغام، ولكنها ينبغي أن تكثف إذا كان لنا أن نحرز أي تقدم حقيقي مرتقب. وكثير من الأنشطة الجارية تتم بالتعاون مع البلدان المانحة، التي نعرب لها عن امتناننا الصادق؛ إلا أن الجهود التي تستهدف القضاء على هذه الآفة قضاء تاما وإلى الأبد ينبغي بذلها إلى أبعد حد. وفي هذا الصدد، تدعو كرواتيا إلى تقديم المزيد من المساعدة الدولية لتمكين عملية التنمية في البلد ككل من الاستمرار دون عائق.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز موضوع إصلاح مجلس الأمن. وكرواتيا ترى أن الهيكل الحالي لمجلس الأمن وعمله لا يعبر على نحو سليم عن واقع العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، أو لا يعبر عن الحاجة إلى تحقيق الديمقراطية على المستوى العالمي. ونحن نؤيد زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في المجلس، مع مراعاة مسألة التوزيع الجغرافي العادل وكذلك الإسهام في ميزانية الأمم المتحدة، ومع ذلك ينبغي أن يتجاوز الإصلاح مجرد توسيع نطاق العضوية أو زيادة عدد الأعضاء. فأساليب عمل المجلس ينبغي أن تزداد شفافية، وخاصة فيما يتصل بالمشاورات غير الرسمية، التي ثبت أنها أي شيء إلا غير رسمية.

والموضوع الذي يثير أعظم القلق، هو أنه بحلول العولمة يتعاظم عدد الذين يجري تهميشهم وعدد الذين يتضررون بقوة من جراء آثارها السلبية. ولذلك علينا أن نقلل الآثار السلبية للعولمة إلى أدنى حد، وأن نجعل في الوقت ذاته منافعها في متناول الجميع.

وآثار العولمة على الاقتصاد الدولي آثار ملحوظة وتستدعي تعزيز التعاون من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تفادي التهميش وضمان الاندماج الكامل في الاقتصادي العالمي، تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تحديات ترتبط بعملية الخصخصة والإصلاحات الهيكلية والإصلاحات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وهناك تحد إضافي في حالة كرواتيا ونعني به تحقيق الانتعاش فيما بعد الحرب. وهدفنا الأساسي في هذه الظروف هو توطيد الانتعاش الاقتصادي وتهيئة الظروف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويستهدف برنامجنا الشامل كما تستهدف تدابيرنا السياسية تحقيق مزيد من الدعم للاستقرار الاقتصادي المرتبط باستقرار الأسعار وخفض التضخم وتحقيق نمو اقتصادي ملموس بالتزامن مع نمو اقتصادي، ومعدل أسرع للعمالة، وزيادة في الصادرات.

وبغية جذب الاستثمارات الأجنبية التي لها أهمية كبيرة في عملية التنمية التي تجري حاليا، اعتمدنا قانونا جديدا للاستثمار. ولا يزال التعاون الاقتصادي البناء على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية هدفا أساسيا بالنسبة لكرواتيا. وقد وقعت كرواتيا أخيرا على بروتوكول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبعد أن تستكمل عملية التصديق عليه في غضون أشهر قليلة ستصبح كرواتيا عضوا كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية.

إن التحديات التي تواجه المنظمة عديدة. وينبغي أن نحصل على إجابات بشأن كيفية تجديد هياكل وولايات هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، وكيفية ضمان إدارة أفضل وتعبئة أعظم للموارد الجديدة، وكيفية تحديد أنواع جديدة من الشراكة سواء مع القطاع الخاص أو مع المنظمات غير الحكومية، وكيفية جعل التعاون أكثر فاعلية، وقبل كل شيء كيفية تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة تقوم على أساس ما تحققه من نتائج. وكرواتيا تؤمن بإمكانيات الأمم المتحدة وترى أنها ستحقق الكفاءة الحقيقية إذا ما قبلنا نحن الدول الأعضاء مسؤولياتنا تجاهها.

وكرواتيا مستعدة للعمل مع جميع الأطراف العاملة الدولية في البحث عن الإجابات الصحيحة للتحديات الماثلة أمامنا. فالاستقرار والازدهار في العالم لن يتحققا إلا إذا واصلنا البحث عن وسائل للنهوض بهما. وستواصل كرواتيا استخدام أفضل جهودها للمحافظة على الاتجاهات الإيجابية في إنجازاتها العامة وفي الإسهام في استقرار أوروبا والعالم أجمع.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للسيد ثيو – بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا ورئيس الجمعية العامة في الدورة الرابعة والخمسين، على عمله المخلص ومهاراته الكبيرة في أداء مهامه الصعبة. وأود أيضا أن أهنئ السيد هاري هولكيري، وزير خارجية فنلندا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسين، وأتمنى له كل النجاح في عمله المقبل.

وأخيرا أود أن أُعرب عن أملي في أن نتوصل في هذه الجمعية الألفية إلى التزامات جديدة تحقق التقدم في مواجهة تحديات القرن الجديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان من معالي السيد لويس ميشيل، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلجيكا.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة الملهمة.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للأمين العام الذي يضطلع بدور رئيس في تعزيز التعاون الدولي لتحقيق السلم والأمن والعدالة والتنمية في العالم.

وإنني أؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به زميلي الفرنسي السيد هيوبرت فيدرين بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. فقد غطى بيانه إلى حد كبير الشواغل الأوروبية بشأن مناطق مختلفة من العالم والأزمات التي لا تزال تجري فيها. وكغيري من الزملاء الأوروبيين سأكتفي بتكرار تشجيع الاتحاد الأوروبي للإسرائيليين والفلسطينيين على اغتنام هذه الفرصة التاريخية التي أتيحت لهم الآن لإبرام اتفاق إطاري في الأسابيع المقبلة.

إن القرن الجديد صفحة بيضاء. فعلينا، وعلى منظمتنا العمل للحصول على إجابات سليمة للتحديات التي ورثناها من القرن الماضي. وقد وضع رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا هنا في مؤتمر قمة الألفية الأهداف التي ستعبئ طاقاتنا في السنوات القادمة. وسأذكر ثلاثة أمور لها الأولوية القصوى.

أولا، السلم العالمي، وهو المهمة الأساسية لمجلس الأمن. ولذلك من الضروري أن تنتهي بنجاح عملية الإصلاح التي تجري حاليا، وأن نحسن من شرعية المجلس ومن طابعه التمثيلي. وإن تكيف مجلس الأمن مع التطور العالمي شرط أساسي في قدرته على الاستجابة لتوقعاتنا. وتنسق بلجيكا مجموعة من عشر بلدان صغيرة ومتوسطة الحجم سعيا وراء التوصل إلى صيغ وسطى بناءة. وفيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن، يبدو لنا أن إيجاد عشرة مقاعد جديدة، خمسة دائمة وخمسة غير دائمة يراعى فيها التمثيل الجغرافي المنصف، أسلوب ينبغي دراسته واستكشافه. وبالنسبة لحق النقض قدمنا عددا من المقترحات الملموسة المعتدلة ترمي إلى الحد على نحو طوعي وتدريجي من حق النقض. وهذا الإصلاح المتوازن الذي يتفق مع هذه الخطوط ويستجيب لرغبات معظم الدول الأعضاء يمكن، وينبغي أن يؤدي، إلى تقدم كبير في الشهور المقبلة.

وثانيا، القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. فعولمة الاقتصاد يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع توفير

وظائف جديدة ومع النهضة الاقتصادية في أشد بلدان المنطقة فقرا، وكذلك مع المعايير الاجتماعية والبيئية المعترف بها عالميا. فلا يمكن أن ننكر بعد الآن أن الاختلالات الكبيرة وأوجه التباين في التنمية والافتقار إلى حكم سليم وعدم احترام حقوق الإنسان، عناصر تؤدي إلى عدم الاستقرار داخل الدول، وفيما بين الدول وفي علاقاتها الدولية على حد سواء.

وثالثا، حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيزها. وهذا بالنسبة لنا، يتطلب مشاركة الرجال والنساء على قدم المساواة في الحياة العامة، وفي صنع القرار، وفي الكفاح ضد جميع أشكال العنصرية والتعصب والتمييز وكراهية الأجانب. ويجب ألا يُسمح بحدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقواعد العالمية، دون عقاب.

ويتضمن هذا أيضا البحث بصفة دائمة عن الشروط والظروف والصيغ التي تحدد القيم الإنسانية المشتركة. وينبغي على الأقل أن نتفق جميعا على أن الديمقراطية هي أكثر من مجرد إقرار واقع الحال بشأن التوازن الراسخ بين القوى، أو بشأن أغلبية عددية موجودة. إنما هي أخلاقيات سياسية تتضمن سلوكا انتخابيا وفيا. وهي احترام للتعبير الصريح عن وجهات النظر المختلفة وتشجيعها. إنها إطار فكري يقوم على تصور رفيع متفائل للجنس البشري.

أقول ذلك لأنه حتى في بلادنا، حيث الديمقراطيات الأوروبية القديمة التي كنا نعتقد أنها آمنة وفيها كل الحماية، بدأ يظهر شبح كريه يتمثل في رفض الاختلافات والأبعاد وكراهية الأجانب أو التحامل وتشويه السمعة.

مرة أخرى أصبحت الأحزاب الأوروبية تغذي وتمجد أدنى أشكال البربرية في الطبيعة الإنسانية. والسكوت عن هذه الحقيقة أو الاستسلام أمامها يعني ابتذال الطبيعة الإنسانية والابتذال يعني فساد الروح.

أقول ذلك لأنه يجب علينا أن ندرك أن نظمنا السياسية مجهزة جيدا من الناحية النظرية لمقاومة مثل هذه الهجمات ولكنها مع الأسف تتجه دائما إلى التسليم أمام الرغبة في التخفيف من حدتها لدواعي ما يُسمى بالمطالب العليا للسياسة الواقعية.

وإنني لا أدعي هنا تفوقا أخلاقيا ولكنني أود ببساطة أن أذكر أنفسنا بأن التاريخ يطلب الثمن دائما عندما نرفض التعلم من دروسه.

لقد اشتركت بلجيكا خلال العقد الماضي في عدد من عمليات حفظ السلم تحت رعاية الأمم المتحدة، من بينها عمليات حفظ السلم في الصومال ورواندا والبلقان.

وباستعراض هذه التجارب أصدر مجلس الشيوخ في بلجيكا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ تقريرا مفصلا يتضمن توصيات تماثل إلى حد ما التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي. وسأشير إلى بعض الأوجه التي يبدو فيها التقارب الكامل بين التقريرين.

أولا، يجب أن تكون قوات الأمم المتحدة مستعدة لمواجهة أسوأ الحالات. ويجب تدريب وتجهيز وقيادة أصحاب الخوذ الزرق لمواجهة هذه الاحتمالات.

وثانيا، يجب أن تتوفر لهذه القوات جميع المعلومات ذات الصلة، بالإضافة إلى القدرة على تحليل هذه المعلومات من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية حتى تكون قادرة على الاعتماد على قدرة استخبارية فعالة.

وثالثا، يتعين أن تشترك البلدان المساهمة بقوات بشكل وثيق في إعداد الولايات وفي إدارة العمليات. ولن تستغرب الجمعية إذا سمعتني أهيب بأن تتلقى التوصيات المصاغة في تقرير الإبراهيمي تأييدا واسع النطاق من جميع الدول الأعضاء. فأرجو أن يثبت جميع النشطاء المعنيين – من الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة – عزمهم

وإرادتهم على توسيع الإصلاحات لتشمل جميع المستويات والهيئات في المنظمة. وأتعهد بأن تقدم الحكومة البلجيكية الدعم الكامل لوكيلة الأمين العام، لويز فريشيت، المسؤولة عن تنفيذها.

وأود أن أوضح أيضا أننا نرى أن استنتاجات تقرير الإبراهيمي لا يمكن فصلها عن المناقشات الأخرى المزمع إجراؤها خلال الدورة الخامسة والخمسين وخاصة ما يتعلق منها بتنقيح جدول الأنصبة المقررة في ميزانيات حفظ السلام. وفي هذا الصدد أيضا فإنه سيتعين على الدول الأعضاء أن تنظر بذهن متفتح في إقامة نظام عادل لتقاسم الأعباء المالية يتكيف مع شكل العالم الراهن. وثمة مسألة حساسة أخرى تفرض نفسها بوضوح في ضوء الخبرات الأخيرة، وهي الدور السليم للأمم المتحدة بالنسبة للمنظمات الإقليمية، وبالنسبة أيضا لمبادرات دول الجوار في أي منطقة صراع. فالدروس المستفادة من أزمة يوغوسلافيا ليست مثل الدروس المستفادة من الأزمات الأخيرة وخاصة في أفريقيا. والهدف في هذا الصدد ليس إنكار مزايا النهج الإقليمي. بل على النقيض، تؤيد بلجيكا إنشاء قوات إقليمية للرد السريع في خدمة حفظ السلام، على نحو ما أكده قبل أسبوع رئيس وزرائنا، غاي فيرهوفستاد، أمام هذه الهيئة بالذات.

فالأمر يتصل بإبراز أن مزايا النهج الإقليمي لا يمكن أن تبرر جمود المجتمع الدولي أو الدبلوماسية الخطابية التي تترك حل المشاكل للهيئات والمنظمات الإقليمية أو لتحالفات وقتية. وعلى مجلس الأمن، باعتباره أعلى سلطة في مسائل السلم والأمن، أن يكون قادرا على أداء دوره رغم أنه ينبغي بالتأكيد أن يكون من الممكن إحالة بعض المهام إلى المؤسسات الإقليمية الأقدر على اتخاذ الإجراء.

وأود أن أبدي ملاحظة أخيرة تتعلق بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام. فالترسانة الموضوعة تحت تصرف الأمم المتحدة لا تقتصر على إرسال القوات. فثمة وسائل أخرى متاحة، ثم إنها قد استخدمت مرارا خلال السنوات الأخيرة. وأن أشير إلى الجزاءات، وخاصة الجزاءات الاقتصادية. فهذا النوع من الجزاءات القسرية، إذا طبقه مجلس الأمن وفقا للميثاق، يمكن في الواقع أن يأتي بالنتائج المتوخاة حين يكون استخدامه هادفا ومحدود الزمن أو حين يتقرر في إطار زمني واقعي. ولكن التجربة أثبتت أيضا أن هذه الجزاءات إذا طبقت بلا تمييز أو إذا كانت تخدم أهدافا سياسية طموحة بشكل سافر فإن فعاليتها تتناقص بعد فترة زمنية معينة بل إنها قد تأتي بنتائج تتعارض تماما مع النتائج المتوخاة أصلا. وتتزايد ندرة أن أن تصبح الجزاءات أداة مفيدة. ففي أغلب الأحيان لا تعاقب إلا الشعوب دون أن تصل إلى الحكام المستهدفين، الذين يفهموم في الغالب كيف يستغلون الأثر الكيدي لهذه الجزاءات.

وأنتقل الآن إلى موضوع عزيز على قلبي هو وسط أفريقيا. فخلال العام المنصرم أعرب بلدي بشدة عن رغبته في الاشتراك والإسهام في تعبئة المجتمع الدولي دعما لعملية لوساكا للسلام. فمن الضروري أن تشترك جميع الأطراف الكونغولية بشكل أكيد ودون شروط مسبقة في حوار مثل ما اتفقت عليه في لوساكا. ومن المهم بالقدر نفسه أن تقوم منظمتنا وأعضاؤها الذين لديهم الوسائل، بدعم الانتشار السريع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى ولو كانت بعض شروط وطرائق تلك العملية بحاجة إلى إعادة نظر في ضوء تقرير الإبراهيمي.

وهناك شيء واحد مؤكد: هو أنه بلا وجود قوة لحفظ السلام لن يتحقق سلام. كما لن يتحقق سلام، أو حتى وقف دائم للمناوشات، دون إجراء حوار بين الأحزاب الكونغولية. وواضح أن هاتين المسألتين مترابطتان. فلكي يمكن الخروج من المأزق الراهن لا بد من إحراز تقدم حيثما أمكن ذلك. ولذا يبدو لنا أن المسألة ينبغي ألا ينظر إليها من

حيث الشروط المسبقة أو تطور الأحداث أو الأولويات. فعلى أي حال، تظل مسؤولية مجلس الأمن والمجتمع الدولي قائمة. وما لم تقم أطراف الصراع بقفزة سياسية، وما لم يتوافر الدعم المادي اللازم من المجتمع الدولي سيحكم على عملية السلام بالفشل.

وفي بوروندي، التي بدأ فيها عمل بلدان المنطقة، والتيسير الملحوظ من الرئيسين السابقين نيريري ومانديلا، يؤتي ثماره الخيرة وإن كانت غير كافية، حان الوقت أيضا لأن تعمل منظمتنا والبلدان المانحة الرئيسية من أجل تعزيز المكاسب التي تحققت وإعادة البلد من جديد وللأبد إلى درب السلام والتنمية. فبهذه الروح ستشارك بلجيكا بنشاط في الاجتماع الذي تنظمه اللجنة الأوروبية في بروكسل في ١٥ أيلول/سبتمبر للتحضير لمؤتمر المانحين الذي ستعقده فرنسا قريبا بناء على طلب نيلسون مانديلا.

وبغض النظر عن حسن النوايا في الجهود المبذولة في قضية السلام فهي قد تكون أحيانا بلا طائل، بسبب الجشع والتنافس اللذين يغذيهما الاستغلال غير المشروع للموارد المحلية. والموارد التي يتم الحصول عليها بهذه الطريقة تمول الحروب التي تصبح بذاتها مصدرا للربح. فمشكلة تجارة الماس في مناطق الصراع هي لب هذه المسألة. ونحن نعلم أن ماس الحرب لا يمثل إلا جزءا من التجارة الدولية، ولكن هذه العائدات غير المشروعة تسهم، مع هذا، في زعزعة استقرار الأوضاع، وتشجع منطق الحرب وتنشر الفساد والفوضى. وبلجيكا نشطة في الجهود الرامية إلى وضع نظام عالمي للتحقق. وقد آن الأوان فعلا لوضع إطار قانوني واقعي وفعال ملزم للجميع حتى يمكن تنظيم تجارة الماس.

وأود أن أتكلم الآن عن عدم الانتشار ونزع السلاح. ففي نيسان/أبريل الماضي وخلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدخلت بلجيكا بهمة للإعراب عن قلقها إزاء عدد معين من العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى إضعاف الأساس الفعلي لنظام عدم الانتشار المتفاوض عليه في العقود الأخيرة، أو أن تضعه موضع الشك. ومن المؤكد أننا نرحب بنتائج المؤتمر والأفكار التي شحذها. فقد أسفر هذا عن مناخ ملائم لتنفيذ خطة العمل. ومع ذلك لا تزال دول عديدة ترفض التقيد بمعاهدة عدم الانتشار بينما لم يصدق غيرها بعد على معاهدة حظر التجارب النووية.

وقد تتبعنا عن كثب وبشيء من القلق المناقشة الجارية في الولايات المتحدة بشأن الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية. ولا تعترض بلجيكا من حيث المبدأ على فكرة الدفاع بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإنما نبين فقط أن المفهوم السياسي وتحليل التهديدات ووسائل مواجهتها تتفاوت كثيرا من منطقة إلى أخرى. ولا يوجد رد فريد وعالمي، ولكن الأمر الضروري هو التأكد من أن أي نظام مضاد للقذائف، أيا كان نوعه، ينبغي أن يسهم في الاستقرار العام وفي توطيد الثقة المتبادلة. وبعبارة أخرى، يتعين ألا تتخذ القرارات على أساس تحليل استراتيجي وتقني فحسب، بل وعلى أساس توافقي يستند إلى توازن سياسي واستراتيجي شامل.

ونرحب بقرار الإدارة الأمريكية إرجاء قرارها بتدشين البرنامج. وإلى جانب مسألة جدوى برنامج من هذا القبيل، فطابعه الانفرادي له أثر سلبي على أهدافنا المشتركة حيال نزع السلاح. ونرجو الآن أن يشجع هذا القرار المفاوضات بشأن اتفاق ستارت الثالثة بين الولايات المتحدة وروسيا. وإحراز تقدم سريع بشأن تخفيض كبير جديد في الأسلحة النووية الاستراتيجية يمكن بدوره أن يؤدي إلى مخرج من المأزق في المفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، الجارية في هيئة نزع السلاح بجنيف.

وترحب أيضا بلجيكا ترحيبا مخلصا بأن ١٣٨ دولة قد امتثلت حتى الآن لأحكام اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتنفيذها وتعبئة الأموال اللازمة للقضاء إلى الأبد على هذه الأسلحة غير الإنسانية بشكل خاص.

لقد أطلت على وجه الخصوص في التطرق إلى موضوع السلم والأمن الدولي. وأود أن أنتقل إلى موضوعين آخرين ترى بلجيكا أن لهما أولوية في برنامج عمل مؤتمر قمة الألفية. فبدون هذه الأولويات لن تأتي الجهود التي نبذلها في مجال الأمن بثمار. وإنني لأشير إلى الاحترام العام لحقوق الإنسان والتنمية على النطاق العالمي.

وحماية حقوق الإنسان من الملامح الرئيسية للسياسة الخارجية لبلادي. ومشاركتنا في لجنة حقوق الإنسان ستمكننا من متابعة توسيع نطاق مبادراتنا وأعمالنا السياسية. فإننا سنتمكن من العمل بشكل مباشر أكثر في المجالات التي نهتم بها على وجه الخصوص، من قبيل مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وحقوق الطفل. وقد شاركت بلجيكا بفاعلية في المفاوضات المتصلة بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من معاناة الأطفال والآثار المترتبة على الصراعات المسلحة. والتوقيع على هذا البروتوكول بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية، وكذلك توقيع بلادي على البروتوكول الثاني بشأن الاستغلال الجنسي للأطفال يشكلان بوادر محددة على استعدادنا المشترك لتعزيز حماية حقوق الطفل.

وأود أن أكرر التأكيد على أن بلادي تود إلغاء عقوبة الإعدام بشكل دائم في جميع أرجاء العالم. وأناشد أيضا الدول التي ليست في وضع يسمح لها بأن تفعل ذلك في الوقت الحاضر أن تعتمد وقفا اختياريا لعقوبة الإعدام كتدبير انتقالي. ومن المؤكد أننا لا نقبل تطبيق عقوبة الإعدام على الذين ارتكبوا جريمة ما قبل سن البلوغ أو على النساء الحاملات أو على الذين يعانون من أمراض عقلية.

ونحن نتابع عن كثب التطور الذي يخضع له القانون الدولي والفقه بهدف إدانة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية، وبلدي كان من بين أول البلدان في مجال سن التشريعات الوطنية في هذا الشأن، ونأمل أن تشكل هذه التدابير رادعا ومثالا تحتذي به الدول الأخرى. ولقد صدقنا للتو على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما أننا نشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذونا دعما لهذا الالتزام الهام.

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز العولمة والمشاكل التي تثيرها. فالعولمة تعبير عن ثورة تكنولوجية لا مفر منها. ولا معنى لإدانة هذا التطور في مجموعه إذ أنه تطور طبيعي وله العديد من الآثار الإيجابية. بيد أن من الضروري أن توجه ديناميكياتها صوب تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي حقيقي لأغراض تحقيق الرفاهية لعدد أكبر من الناس. بيد أن عولمة الاقتصاد والتجارة لا يمكن أن يعني ببساطة التخلي عن مسؤولياتنا السياسية والمؤسسية. فالأخطار حقيقية جدا. ونحن نشهد أصلا شكلا ما من التخلي عن المسؤوليات بالنسبة إلى الحكومات والبرلمانات في مواجهة التحديات الهائلة للعولمة ومهمة معالجتها على الصعيد الوطني التي تكاد تكون مستحيلة. ففي غياب سلطة عالمية فعالة بالفعل ومعترف بها، يمكن لديناميكيات العولمة أن تفضي بنا إلى فراغ سياسي. ولن يكون هناك نظام اقتصادي جديد بدون وجود نظام سياسي عالمي جديد يمكن فيه أن تضطلع بدور ما المؤسسات الديمقراطية ذات التمثيل السياسي والقابلة للمساءلة. وهو تحد آخر تواجهه منظمتنا والدول الأعضاء. وعلينا أن نتوصل إلى إجابة في الألفية الجديدة.

إن منظومة الأمم المتحدة هي في جوهر مسألة العولمة، التي تزداد آثارها وضوحا أكثر فأكثر. وقد أثيرت الأسئلة، والآن آن الأوان لنجيب عليها. فنحن على اقتناع بأن ما من منظمة غير منظومة الأمم المتحدة ذات الأنشطة المختلفة، في موقع يسمح لها بالمواءمة بين التنمية الاقتصادية العالمية والتنمية البشرية. وندرك هنا، أكثر من أي مكان آخر، أن الإنسان أيا كان المكان الذي يأتي منه، يتشاطر قدرا كبيرا من التطلعات المشتركة وكذلك المخاوف ذاتها والاحتياجات ذاتها والأحلام ذاتها. وينبغي أن نهتدي بهذه العقيدة في كل ما نضطلع به من أعمال سواء هنا أو في بلادنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الدكتورة نكوسازانا دلاميني-زوما وزيرة الشؤون الخارجية في جنوب أفريقيا.

السيدة دلاميني - زوما (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة هذه الجمعية التاريخية، وأن أتقدم أيضا بالتهنئة إلى سلفكم السيد تيو - بن غوريراب على إدارته الممتازة لأعمال الجمعية خلال الدورة السابقة.

إن فجر الألفية الجديدة يتيح لنا فرصة فريدة لنفكر في نجاحات وإضافات الأمم المتحدة منذ إنشائها. وهو يتيح لنا الفرصة أيضا لنحلم بمستقبل الإنسان في الألفية الثالثة، ولقد استند مؤسسو الأمم المتحدة في إعدادهم للميثاق إلى التأكيد على كرامة الإنسان وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وهدف العمل على تحقيق مستويات اجتماعية أفضل. وفي الواقع، فإن البلايين من الناس يتمتعون اليوم بحقوق الإنسان ويعيشون بكرامة بعد أن تحرروا من المرض والجهل والخوف، ويتمتعون بالفوائد الناجمة عن التقدم التكنولوجي والعلمي، ويمكنهم أن يستفيدوا بشكل كامل من عملية العولمة، وبالمثل، يوجد البلايين من الناس الذين يعيشون في ذل وفي مستويات متدنية ويقضي الفقر والمرض والجهل وعدم وجود مأوى لهم والجوع والحروب على كرامتهم وقيمتهم الإنسانيتين المتأصلتين.

وهذه الجمعية التي تعقد في أعقاب مؤتمر قمة الألفية الملهم تتيح لنا الفرصة لنفكر في الكلمات الحكيمة التي أدلى بها قادة العالم وفي الإعلان الذي قاموا باعتماده. فقد تم أخيرا التوصل إلى توافق عالمي في الآراء يؤكد أننا نعيش في عالم واحد وأننا ننتمي إلى الجنس البشري ذاته؛ لذلك، ففي حين أن كل حكومة تتحمل مسؤولية رعاية مواطنيها، علينا جميعا أن نعمل معا من أجل مصلحة الإنسانية في مجموعها. وهذا يعني أن علينا أن ننشئ عالما يقوم على الإنسان يكون أكثر مراعاة ويكون له إحساس قوي بالتضامن حيث أننا جميعا أوصياء على أشقائنا وشقيقاتنا إذا ما كان لي أن أستعين بعبارات من الإنجيل.

ويوجد الآن أيضا توافق عالمي في الآراء مفاده أن في حين أن الفقر والمرض والجوع أمور تحط من شأن البلايين من الأشخاص وتسلبهم خصائلهم الآدمية، توجد في الواقع الموارد الكافية في العالم لتوفير الغذاء والتعليم لكل إنسان ولاستعادته لكرامته ولتحويل هذا العالم إلى مكان أفضل بالنسبة لنا جميعا. فمن الواضح إذن أن من الضروري أن يكون للقضاء على الفقر والجوع الأولوية الأولى من بين كل الأولويات وأن يشكل مسؤوليتنا الجماعية.

وهناك توافق أيضا بشأن مسؤوليتنا الجماعية من حيث التصدي للأمراض المعدية من قبيل مرض الملاريا والسل والأمراض التي تنقل جنسيا وبخاصة فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن الضروري أن نعبئ الموارد المادية والبشرية اللازمة لتوفير

هياكل أساسية أفضل، وتوفير التثقيف الصحي، وكفالة توفير الأدوية التي يستطيع الناس أن يدفعوا ثمنها.

وهناك أيضا توافق في الآراء على أن أفريقيا تشكل أكبر تحد إنمائي، ونجاح أو إخفاق الأمم المتحدة والجنس البشري في مجموعة في هذا القرن سيحدده نجاحنا في مواجهة التحدي الأفريقي الإنمائي.

ونود أن نحث الأمم المتحدة على أن تقوم، بالمشاركة مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية، بتعجيل العمل نحو السلام والاستقرار في كثير من بلدان قارتنا، مثل سيراليون، وإثيوبيا، وإريتريا، والصومال، وأنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وبوروندي، لكي تأخذ هذه البلدان مكانها المشروع في القارة، وتنشغل باحتياجات شعوبها، وتنهض بالتنمية، وتنتج سلعا تصديرية ولا تكون مناطق للمعاناة الدائمة والحروب مما يؤدي إلى كونها المصدرة الصافية للاجئين. ونحن نرحب بتقرير الإبراهيمي وندرسه، باعتبار أنه يتضمن مقترحات جادة جدا عن العمليات المستقبلية للأمم المتحدة.

والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، هي العامل الرئيسي للأمن الجماعي للبشر وتحتاج إلى إصلاح عاجل بحيث تتمكن من أن تتحمل هذه المسؤولية الجادة. لقد تغير العالم بصورة هائلة ويستمر في التغير. ومن المحتم أن يعكس تكوين مجلس الأمن ودوره ذلك التغير ولا يبقى بائدا. وتحتاج مؤسسات بريتون وودز أيضا إلى إصلاح عاجل لكي تفي بولاياتها وتتصدى للتحديات الإنمائية الجديدة. ويتعين على منظمة التجارة العالمية أن تكيف قوانينها التجارية الدولية حتى تكون منصفة ونزيهة وتتصدى للتحديات الإنمائية العالمية.

وإنه لمصدر قلق بالغ للبلدان النامية أن تتخذ القرارات، بصورة متزايدة، خارج الأمم المتحدة والكيانات العالمية الأخرى على يد البلدان المتقدمة النمو والغنية بينما يكون لهذه القرارات تأثير كبير على البلدان الأفقر وتؤثر في حياة بلايين الفقراء. وهذا هو السبب في أن وجود شراكة بين البلدان الفقيرة والغنية وحوار بين الشمال والجنوب أمر حاسم جدا.

ولا تزال الأسلحة النووية تشكل تهديدا لكوكبنا. وعلينا أن نتبع طريق نزع السلاح على الصعيد العالمي وتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل.

وما فتئت ضرورة حماية البيئة تتخذ أهمية أكبر ولا يمكننا أن ننجح إلا إذا عملنا معا.

ويجب أن يكون تقرير مصير شعوب تيمور الشرقية، والصحراء الغربية، وفلسطين شاغلا لنا جميعا. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الأمم المتحدة على القيام بكل ما تستطيعه للإسراع في العمليتين الجاريتين في تيمور الشرقية والصحراء الغربية. ونحن نثني على جهود السلام في الشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة. ونود أن نتعهد بتأييدنا للقيادتين الفلسطينية والإسرائيلية في محاولة إيجاد حلول خلاّقة لمشاكلهما. ويجب حثهما على الاستفادة من هذه اللحظة التاريخية الفريدة، حيث يبدو وجود إمكانية حقيقية للتوصل إلى حل.

ولا تزال المساواة بين المرأة والرجل موضوعا يثير اهتماما كبيرا. وكل ما نستطيع أن نفعله هو النظر في أرجاء هذه القاعة لكي ندرك مدى بعدنا عن تحقيق رؤيا أعضاء الأمم المتحدة المؤسسين. وثانيا فإن تأنيث الفقر مشكلة كبيرة. وتهميش المرأة في بلدانها وفي المحافل المتعددة الأطراف على حد سواء، يعني أن بلداننا ومنظماتنا، بما فيها الأمم المتحدة، تعمل بنصف القدرة وتحرم من الصفات الفريدة والطاقات والإبداعات التي يمكن للمرأة أن تأتي بها. وفي هذا

السياق، لا يمكنني أن أنسى محنة أونغ سان سو كي في بورما. فهي تستحق الدعم النشط من هذا الجمع والعالم.

إن سبب تأسيس الأمم المتحدة يعود جزئيا للتأكد من أن وحوش الفاشية والعنصرية لن تظهر رؤوسها مرة أخرى. ومن سوء الطالع أن العنصرية وكراهية الأجانب في ازدياد في جميع أنحاء العالم. وتستجيب بعض البلدان والمناطق بعقلية جديدة تتمثل في عزل أنفسها لا تساعد على مواجهة هذه الحالة. وينبغي أن يكون ذلك نذيرا لنا جميعا وأن ننشط منتهي يقظتنا ضد آفتَي العنصرية وكراهية الأجانب.

ولا يسعنا أن ننجح في بناء عالم حريص نشعر فيه بالانكماش إزاء معاناة الآدميين الآخرين وجوعهم إلا عندما ندير ظهورنا للعنصرية وكراهية الأجانب وأشكال التمييز الأخرى. ولهذا السبب شعرنا بإحساس من الالتزام ووافقنا على استضافة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في العام المقبل. وبالطبع فإن بلدنا وشعبنا عانا أشد نوع من أنواع العنصرية انتظاما ووحشية وانعداما للإنسانية، والذي أعلنته الأمم المتحدة جريمة ضد الإنسانية. ونحن سعداء لشغل موقعنا في مكافحة العنصرية في بلدنا وفي العالم. ويحدونا الأمل الوطيد بأن يتوصل المؤتمر إلى وضع برنامج عمل ضد العنصرية وكراهية الأجانب وأشكال التمييز الأخرى.

وختاما، دعونا جميعا نضع إرادتنا الجماعية وشجاعتنا، وإبداعنا الذهني في تشكيل حلم عالم أفضل؛ عالم من التضامن؛ عالم لا ينبغي فيه أن يتضور أي طفل جوعا أو يموت من أمراض يمكن الوقاية منها وشفائها؛ عالم لا يحرم فيه أي طفل من التعليم؛ عالم لا يرسل فيه الأطفال إلى الحروب؛ عالم لا يمكن أن يكون أي طفل فيه عبدا أو أن يستخدم كسلعة للاتجار به؛ عالم ينمو فيه الأطفال كأطفال ويلعبون بالدمى ولا يتعين عليهم أن يكونوا كاسبين للرزق أو قلقين بالنسبة للمكان الذي تأتي منه وجبتهم التالية؛ عالم تتمتع فيه المرأة بجميع الحقوق ويكون القضاء على الفقر والحرب فيه مسؤوليتنا الجماعية.

إن الحلم للألفية الجديدة واقعي حقا. وإذا تصرفنا بشجاعة وتصميم، يمكننا تحويل آمال البلايين عبر العالم إلى حقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوهي كونو، وزير خارجية اليابان.

السيد كونو (اليابان) (تكلم باليابانية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود أولا، أن أتقدم إليكم بتهنئتي القلبية، يا سيدي، وأنتم رئيس وزراء سابق لجمهورية فنلندا، على توليكم منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

كما أود أن أتقدم إلى السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا، بآيات احترامي على جميع جهوده، خلال توليه منصبه، بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين.

كما أنه من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدخول توفالو عضوا جديدا في الأمم المتحدة.

وقبل أن أنتقل إلى موضوعي الرئيسي، أود أن أذكر تطورين هامين حصلا في المجتمع الدولي في الشهور الأخيرة. وفيما يتعلق بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، يعد مؤتمر القمة الأخير بين الكوريتين معلما بحق، وآمل أملا وطيدا أن يستمر هذا التطور الإيجابي، ويتقدم في المستقبل ويؤدي إلى السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا. وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، تشعر اليابان بتشجيع كبير جراء التزام الطرفين بمواصلة مفاوضاتهما، وهي إلى جانب المجتمع الدولي، ستدعم بقوة الجهود التي يبذلها الطرفان لتحقيق سلام دائم في المنطقة.

ولضمان أن يكون القرن الحادي والعشرين حقا قرن سلام، من الأهمية الكبرى بمكان أن يبذل المجتمع الدولي جهودا موحدة لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي عام ١٩٤٥ أصبحت هيروشيما وناغازاكي أول مدينتين في التاريخ البشري تعانيان من الدمار النووي الذي لا يوصف. وتمثل تلك التجربة نقطة بداية لمساعي اليابان الرامية إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومع توالي الأجيال في نصف هذا القرن، ربما تكون تجربتا هيروشيما وناغازاكي المروعتان للغاية قد أصبحتا طي النسيان. وفي ظل هذه الظروف، ثمة علامات جديدة لانتشار الأسلحة والقذائف النووية أخذت تثير قلقنا. ولكني أعتقد أن انطباع تجربتي هيروشيما وناغازاكي المأساويتين في أذهاننا يُعد أول خطوة تجاه استحداث عالم خالٍ من التهديد النووي، الذي هو واحد من أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة. وفي ضوء هاتين التجربتين، تظل اليابان ملتزمة بالمبادئ اللانووية الثلاثة باعتبار أنها أساس لسياستها الوطنية، وتركز اهتماما خاصا على المسائل النووية. وستواصل التشديد على أهمية هذا الموضوع.

ومنذ الحرب العالمية الثانية اعتمدنا ما يلي كأفكار أساسية لأمتنا: الديمقراطية، والالتزام بالسلام واحترام حقوق الإنسان الأساسية، التي ينص عليها الدستور الياباني. وعلاوة على ذلك، في إطار هذه السياسة الأساسية القائمة على ألا نصبح دولة عسكرية، تُسخر اليابان جميع مواردها المتاحة لرفاهية شعبها وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية. وهي تأمل استغلال تلك التجربة وتقديم المزيد من الإسهام في التنمية الاقتصادية وزيادة الرفاهية في البلدان النامية.

ولقد بقيتُ طوال عملي السياسي ألتزم التزاما عميقا بمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقد قال لي ذات مرة، بحماس شديد سياسي كبير أكِن له احتراما عظيما ما يلي:

> ”آمل أن يبادر شعب من بين الشعوب بقيادة الدعوة إلى السلام، وأن يتعاون الجميع من أجل تلك القضية، حتى يتجنب العالم حدوث أزمة. وأعتقد أن شعب اليابان يجب أن يضطلع بذلك الدور.“

وأصبحت هذه الكلمات عقيدتي السياسية، وكذلك عزيمة للعديد من اليابانيين. وعندما كنت وزيرا للخارجية في سنة ١٩٩٤، قدمت اليابان إلى الجمعية العامة لأول مرة قرارا معنونا ”نزع السلاح النووي بغية القضاء نهائيا على الأسلحة النووية“ (A/RES/49/75 H)، وقد اكتسب تأييد أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. ويعزى تأييد اليابان لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ إلى عزيمة الشعب الياباني القوية. وإني أعرب عن تقديري الكبير للوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ المعقود في هذا الربيع، لأنها تتضمن خطوات عملية تتخذ مستقبلا في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، بما في ذلك التعهد الثابت بإنجاز القضاء الكامل على ترسانات الأسلحة النووية. وأُعرب أيضا عن تقديري لإرجاء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ قرارها المتعلق بنشر منظومة للدفاع الوطني ضد القذائف، نتيجة للنظر المتأني مع التركيز على إجراء المزيد من الحوار بشأن هذه المسألة الهامة. وتأمل اليابان أن يحفز هذا الإعلان على زيادة تعميق المناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالدفاع الوطني ضد القذائف. ويحدوني الأمل في أن تستجيب البلدان الأخرى لهذه الخطوة باتخاذ تدابير لتفادي الدخول في حلقة مفرغة لسباق التسلح، ولإقامة حلقة نافعة تجاه نزع السلاح النووي. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده الرامية إلى عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

وأن يطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة تخفيض ترساناتها النووية. وهذا قطعا سيقتضي زيادة تخفيض الولايات المتحدة وروسيا لأسلحتهما النووية من خلال معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت)، وكذلك جهود الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، على نحوٍ انفرادي أو من خلال مفاوضاتها، لتخفيض ترسانتها النووية. وأعتقد أيضا أنه يتعين علينا أن ننظر بجدية في أي نوع من المسارات العملية ينبغي أن نتخذ لتحقيق إقامة عالم خالٍ من رعب الأسلحة النووية. وإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية ليست حلما؛ وإنما هي في متناول أيدينا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد خوزيه روبرتو أندينو سالازار (السلفادور).

وتحقيقا لتلك الغاية، ستقدم اليابان لدورة الجمعية العامة هذه مشروع قرار يتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية، يرسم طريقا نحو تحقيق إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، مع ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وهو يفعل ذلك من خلال تدابير مثل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكرا في حيز النفاذ، والبدء فورا بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية واختتام تلك المفاوضات في وقت مبكر، فضلا عن تعزيز مفاوضات معاهدة ستارت الثالثة، ومن خلال زيادة وتعميق تخفيضات الترسانات النووية في مرحلة لاحقة، تؤدي في المرحلة النهائية إلى القضاء التام عليها. وتتوقع اليابان أن يحظى هذا القرار بتأييد واسع من المجتمع الدولي.

وأريد أيضا أن أشير إلى أهمية اختتام المفاوضات المتعلقة بإبرام بروتوكول تابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠١، وتعزيز الجهود الرامية إلى التغلب على انتشار القذائف.

وأود الآن أن أناقش مسألة الجهود الدولية لمنع الصراعات. فمن أجل منع الصراعات بصورة فعالة، من الأهمية بمكان استخدام مختلف التدابير السياسية بطريقة شاملة وفعالة. وكما يدعو الأمين العام كوفي عنان، يلزم المجتمع الدولي أن يُنمِّي ''ثقافة للوقاية''. ومبادرة ميازاكي لمجموعة الثمانية المتعلقة بمنع الصراع، والتي اتخذت في اجتماع وزراء خارجية مجموعة الثمانية المعقود في ميازاكي، والذي ترأسته، تتضمن فكرة ''ثقافة الوقاية'' هذه.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، التي تعمل اليابان بشأنها على نحو نشط، فقد أوضحت مجموعة الثمانية لأول مرة أنها لن تصدر الأسلحة الصغيرة إذا كانت هناك مجازفة واضحة بأن هذه الأسلحة قد تستخدم لقهر بلد آخر أو الاعتداء عليه. وآمل أن يؤدي هذا إلى إنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة في جميع جوانبه، الذي سيعقد في الصيف المقبل. علاوة على ذلك، وبمبادرة من اليابان، تم في هذا الربيع إنشاء صندوق في الأمم المتحدة يتعلق بالأسلحة الصغيرة. والغرض من هذا الصندوق هو تقديم المساعدة على جمع الأسلحة الصغيرة وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني.

وفي إطار مبادرة ميازاكي لمجموعة الثمانية المتعلقة بمنع الصراع، سنعمل بنشاط لتعزيز المساعدة الإنمائية التي تسهم في منع نشوب الصراعات أو تكرارها. ولهذا الغرض، ستعزز اليابان تعاونها مع المنظمات غير الحكومية، وذلك، على سبيل المثال، بتقديم المساعدة لأنشطتها الإنسانية الطارئة وإرسال بعثات دراسية مشتركة للإنعاش في حالات الطوارئ.

وخلال السنوات الأخيرة، أصبح يتعين نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة أسرع. وعلاوة على ذلك، كما دل مثالا كوسوفو وتيمور الشرقية، أصبح

مطلوبا من عمليات حفظ السلام الآن تنفيذ ولايات متنوعة تشمل المساعدة الإنسانية، والإنعاش في حالات الطوارئ، بل والخدمة المدنية. وللتمكن من الإسراع بنشر عمليات حفظ السلام هذه وجعلها فعالة، يصبح أكثر أهمية تعزيز وظائف الأمانة العامة وكذلك زيادة التعاون بالاستجابة السريعة من المجتمع الدولي. وتعرب اليابان عن ترحيبها بتقرير وتوصيات الفريق العامل المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المنشأ بمبادرة من الأمين العام.

وإن استمرار دفع ضريبة باهظة من الأرواح البشرية بين موظفي الأمم المتحدة المشاركين في عمليات حفظ السلام والبعثات الإنسانية لأمر يثير قلقا بالغا. وقد وقع مؤخرا هجوم لا يغتفر قامت به الميليشيا على المكتب المحلي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية. ويجب اتخاذ تدابير لكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة من خلال التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة، والبلد المعني، والبلدان المجاورة له.

وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعتزم اليابان الاستمرار في بذل أقصى جهدها، بما في ذلك الإسهام بالأفراد والمال في عمليات حفظ السلام وتقديم المساعدة للإنعاش في حالات الطوارئ، وإقامة الديمقراطية وإنشاء الأطر القانونية، وكذلك مساعدة المنظمات الدولية.

إن تخفيض حدة الفقر من القضايا ذات الأولوية الكبرى التي تشغل قادة جميع البلدان. واليابان، إذ تدرك أهمية هذه القضية، تقدم من المساعدات أكثر من أي بلد آخر في العالم طوال تسع سنوات متتالية، منذ عام ١٩٩١. ومن هنا، وبالنظر إلى ما يمكن أن يكون أكثر فعالية في تنمية البلدان النامية، سوف تواصل اليابان القيام بجهود نشطة فيما يتعلق بقضايا التنمية بالتعاون مع تلك البلدان. وتبعا لذلك، تنوي اليابان أن تسهم في إنجاح ذلك الحدث الدولي والحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية، والمنتظر عقده في عام ٢٠٠١ تحت رعاية الأمم المتحدة وغيرها.

وفضلا عن ذلك، فمن الأهمية البالغة أن تضع البلدان النامية التي حققت مستويات معينة من التنمية خبرتها ومعارفها في توفير المساعدة للبلدان النامية الأخرى. واليابان، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، سوف تعزز من جهودها في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب.

وفيما يتعلق بأفريقيا، حيث الفقر مشكلة بالغة الخطورة، استضافت اليابان في طوكيو مرتين المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية (تيكاد) - في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وتنوي اليابان مواصلة التعاون النشط من أجل التنمية الأفريقية من خلال عملية تيكاد. واليابان، إذ تأخذ إمكانية استضافة مؤتمر ثالث في الحسبان، تدرس إمكانية عقد اجتماع على المستوى الوزاري قبل نهاية السنة المالية ٢٠٠١، وتود أن تطلب تعاون البلدان والمنظمات المعنية.

وفي شهر نيسان/أبريل، استضافت اليابان اجتماع مؤتمر القمة الثاني لمنتدى اليابان وجنوب المحيط الهادئ، الذي وضعت خلاله اليابان والدول الجزرية الصغيرة التي تعاني من ظروف جغرافية صعبة، تصورا ومسارا مشتركين للتعاون في الأجلين المتوسط والبعيد. وفضلا عن ذلك، سوف تعقد اليابان في هذا الخريف أول مؤتمر وزاري مع بلدان الجماعة الكاريبية (كاريكوم). وبالنسبة لقضية التنمية المستدامة في الدول غير الساحلية، تتمثل سياسة اليابان في التعاون النشط لتحسين وتطوير بنيتها الأساسية في مجال النقل وفي مجالات أخرى.

وفيما يتعلق بمشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بديونها، قررت اليابان أن تسهم بما يصل مجموعه إلى ٢٠٠ مليون دولار في الصندوق الاستئماني لمبادرة البنك الدولي

بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسوف تواصل اليابان بذل قصارى جهدها من أجل التنفيذ السريع والفعال لهذه المبادرة بعد تعزيزها، من خلال تقديم المساعدة التقنية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي تعد استراتيجياتها لتخفيض مستوى الفقر.

وفيما ندخل القرن الحادي والعشرين، نواجه قضايا مختلفة، مثل الصراعات، والفقر، واللاجئين، وانتهاكات حقوق الإنسان، والصحة، والجريمة، والإرهاب، وتدهور البيئة. كما أننا نحتاج لبناء مجتمعات تتمتع فيها حقوق المرأة، والطفل، ومختلف الفئات الضعيفة في المجتمع بالحماية، حيث يكون بوسعهم إبداء مهاراتهم، ويمكن للجميع أن يعيشوا معا. وعند التصدي لمثل هذه القضايا، فمن المهم بصورة متزايدة من زاوية تأمين وجود، وحياة وكرامة كل فرد، أن تعزز الجهود التي تضع البشر في مركز الصدارة. وهذا هو مفهوم الأمن البشري.

وأود أولا وقبل كل شيء أن أتحدث عن قضية الأمراض المعدية، التي لا تمثل تهديدا لحياة الفرد فحسب، وإنما أيضا عقبة خطيرة أمام التنمية وبناء الأمم. وسوف تقدم اليابان مساعدتها للجهود التي تبذلها البلدان النامية لمكافحة الأمراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل. وسوف تدعم اليابان كذلك أنشطة المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية التي تعمل في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، تعتقد اليابان أن وضع إطار قانوني في الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب أمر مطلوب بشكل عاجل.

إن الجهود الرامية للتصدي للقضايا البيئية العالمية باتت متزايدة الأهمية من وجهة نظر الأمن البشري أيضا. واليابان، إذ تولي أهمية أكبر للمساعدات الإنمائية التي تأخذ البيئة في الاعتبار، قد خصصت ما يقرب من ٤٠ في المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية للتعاون البيئي. والمهمتان الأساسيتان في هذه المرحلة بشأن البرنامج البيئي تتمثلان في نجاح الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، ودخول بروتوكول كيوتو المعني بقضايا الاحترار العالمي حيز النفاذ، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بمؤتمر ريو + ١٠، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢، تعتقد اليابان بضرورة وضع جدول أعمال متطلع إلى المستقبل، مع مراعاة المناقشات حول التنفيذ الفعال للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية، فضلا عن العولمة والابتكارات التكنولوجية التي ظهرت منذ مؤتمر قمة الأرض المنعقد في عام ١٩٩٢. وإن وضع استراتيجيات لتنفيذ أكثر فعالية للعدد الكبير من الاتفاقيات البيئية التي أبرمت في الأعوام الأخيرة سيكون أمرا هاما، أيضا. وتؤيد اليابان بقوة عقد مؤتمر ريو + ١٠ في آسيا، وترحب بترشيح إندونيسيا لاستضافة المؤتمر.

وينبغي أن تبذل جهود إضافية لحل المشكلات التي تواجه المرأة والأطفال وسائر الفئات الضعيفة في المجتمع. وتقدر اليابان عاليا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك عقدها في حزيران/يونيه للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المعنونة ”المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“. وفضلا عن ذلك، سوف تستضيف اليابان المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وسوف تعزز جهودها من أجل حماية حقوق الطفل.

لقد تطرقت في كلمتي إلى جزء محدود من الجهود التي تركز على موضوع الأمن البشري. واليابان ساهمت

بأكثر من تسعة مليارات ين – ما يزيد على ٨٠ مليون دولار – في صندوق الأمن البشري الذي أنشئ في الأمم المتحدة في العام الماضي، وتنوي في المستقبل القريب أن تقدم مساهمة أخرى بحوالي ١٠ مليارات ين – أو ما يعادل ١٠٠ مليون دولار على وجه التقريب – في هذا الصندوق. وهذا الصندوق قد أثمر بالفعل في مساعدة الجهود التي تبذل بصفة خاصة في مجالات مثل المساعدات الطارئة بعد الصراعات، وإعادة التعمير، والصحة، والرعاية الصحية، والتعليم الأساسي. وبغية تعميق وتطوير مفهوم الأمن البشري ودراسة طرق تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد، تنوي اليابان أن تنشئ لجنة دولية للأمن البشري، يشارك فيها قادة الرأي.

وكما أسلفت، فإن القضايا التي تتطلب عملا من المجتمع الدولي باتت أكثر تنوعا وتعقيدا. وعلينا أن نعزز منظومة الأمم المتحدة على وجه السرعة حتى نمكنها من التعامل مع هذه القضايا.

وقبل كل شيء، يتطلب ذلك، كمسألة ملحة، أن يعاد تشكيل مجلس الأمن ليصبح هيئة تعكس التغيرات الهائلة التي حصلت في المجتمع الدولي. وفي مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في الأسبوع الماضي، أشار ممثلو ما يناهز مائة دولة عضو إلى هذه القضية في كلماتهم خلال الفترة الزمنية المحدودة لمؤتمر القمة. وقد عبر إعلان الألفية عن التصميم على تكثيف جهودنا من أجل تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن، ويعكس بذلك وجهات نظر رؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء. وثمة حاجة، بصفة خاصة، للإصلاح الذي يعكس آراء البلدان النامية، التي تضطلع بدور متزايد الأهمية في المجتمع الدولي، والذي يعزز مشاركة تلك البلدان التي لديها القدرة على أن تسهم في حل مختلف القضايا التي تواجه البلدان النامية.

وأعتقد أن مدى تمثيل مجلس الأمن وفاعليته يمكن تعزيزهما من خلال توسيع العضوية، سواء الدائمة وغير الدائمة، وإدخال البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء في العضوية الدائمة الجديدة. وعلى الرغم من أننا قضينا سبع سنوات بالفعل في مناقشة الإصلاح، وجرى خلال هذه الفترة استكشاف جوانب القضية ذات الصلة بشكل موسع، فلم يتحقق الإصلاح بعد. وحتى خلال تلك المناقشات، تفجرت الصراعات، وتفاقم الفقر في مختلف أنحاء العالم. وأود أن أؤكد أنه قد حان الوقت للسعي إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء حول شكل محدد لإصلاح مجلس الأمن.

واليوم، فإن صون السلم والأمن الدوليين يتطلب عملا، لا في المجالين السياسي والأمني فحسب، بل أيضا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومختلف المجالات الأخرى.

وعندما يتحقق إصلاح مجلس الأمن، فإن اليابان تود أن تتحمل مسؤولية أكبر بوصفها عضوا دائما في المجلس، معبئة قدراتها وخبراتها في مختلف المجالات، مثل نزع السلاح، وعدم الانتشار، والتنمية، والأمن البشري، مرتكزة على المبادئ التي ناقشتها اليوم.

ومن شروط تعزيز وظائف الأمم المتحدة أن نكفل لها أساسا ماليا سليما. وبالإضافة إلى تبسيط وتحسين كفاءة وشفافية الجوانب المالية للأمم المتحدة، فإن تحقيق توازن في اقتسام العبء المالي أمر له أهميته الخاصة. واقتسام العبء المالي الحالي لا يمكن اعتباره تصويرا للقوة الاقتصادية لمختلف البلدان ولا لأوضاعها أو لمسؤولياتها داخل الأمم المتحدة. وتود اليابان أن تناشد الدول من أجل إعادة النظر فيه. وأرجو رجاء مخلصا أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق حول جدول أكثر إنصافا للأنصبة المقررة للميزانية الاعتيادية في هذه الدورة بوصفه خطوة هامة نحو إرساء أساس مالي أكثر

ثباتا. وفضلا عن ذلك، أرجو أن تجرى أثناء هذه الدورة كذلك المناقشات الموضوعية لميزانيات عمليات حفظ السلام، التي تتزايد بسرعة، وأن يجري الاتفاق على جدول أكثر إنصافا للأنصبة المقررة لهذه الميزانيات.

ولما كنا نرحب بالقرن الحادي والعشرين، ونحترم التنوع، فلا بد لنا من تجاوز الخلافات التي تنشأ عن إحساسنا بالانتماء إلى مجموعة عرقية، أو دينية، أو ثقافية. وأساس هذه المساعي توفره علاقات دولية ترتكز على قيم عالمية مشتركة بين جميع أبناء البشر، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحرية. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في الجهود التي نبذلها لإقامة هذه العلاقات الدولية.

ولكي نحقق السلام، يجب أن ننخرط في حوار بعضنا مع بعض بروح من التسامح، وأن نضم أيدينا معا في التصدي لمختلف التحديات. وقد خصصت هذه السنة في الأمم المتحدة ''سنة دولية لثقافة السلام''، وخصصت السنة القادمة، ٢٠٠١، ''سنة دولية للحوار بين الحضارات''. وهذا التخصيص، وتنفيذ الأنشطة الموضوعية المتعلقة به يدلان على اعتراف متزايد بهذه الفكرة.

وبتقدم العولمة، وتغلب التعقل الاقتصادي، يتعين علينا أن نولي اهتماما خاصا لمهمة الارتقاء بالوعي بالتنوع الثقافي، ورعاية الطابع الخاص للبلدان والمناطق المختلفة، وصون التراث التاريخي والثقافي. ويجب أن تضطلع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بدور حيوي في هذا المضمار. وينبغي لكل بلد أن يدرك دور اليونسكو، وينضم إلى الآخرين في تقديم المساعدة تدعيما لأنشطته.

وأعتقد أن جمعية الألفية هذه، التي بدأت بمؤتمر قمة الألفية، يجب أن تكون نقطة بداية هامة لإحراز تقدم مثمر في القرن الحادي والعشرين في توطيد جهودنا الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات، وكذلك في تعزيز وظائف الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن والإصلاح المالي. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على الأهمية المتزايدة للتعاون بين جميع الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمرو موسى، وزير خارجية مصر.

السيد موسى (مصر) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسعدني أن أتوجه من خلالكم إلى رئيس الجمعية العامة بخالص التهنئة على انتخابه، معربا عن الثقة في أنه سوف يدير أعمال جمعية الألفية هذه بكل اقتدار. وأود أن أعبِّر عن فائق تقديرنا للدكتور غوريراب وزير خارجية ناميبيا الشقيقة على إدارته المتميزة لأعمال الدورة المنتهية. كما أود أن أعبر عن تقييمنا العالي للأمين العام على الإعداد الكفء بفكره ومقترحاته للقمة والجمعية الألفيتين، ولسعيه للحفاظ على دور المنظمة وتعزيز وتدعيم فعاليتها ومصداقيتها.

يأتي انعقاد القمة والجمعية الألفيتين، كمنعطف هام في مسار النظام الدولي ومستقبل الأمم المتحدة. وتمثل المناسبتان محفلا فريدا لاستعراض الوضع العالمي وتطوراته، ولتقييم أداء الأمم المتحدة وتمكينها من أجل صالح العالم واتزان مسيرته – من أن تحتل مكانا مركزيا في إطار النظام الدولي، ولتقود حركة التغيير والتطوير بما يضمن أن تكون هذه الحركة نتاج اتفاق في الفكر وتوافق في الرأي بين الجميع.

يشكل هدف إرساء نظام أمن جماعي مستقر وفعال، من خلال الحوار والتعاون في إطار من الديمقراطية الدولية، أحد أهم مقاصد الأمم المتحدة وأهداف المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار يصبح من الضروري أن يُتاح للأمم المتحدة مكنة أن تحقق أهدافها بمواءمة عملها مع المتغيرات

الدولية التي يجب بدورها أن تأخذ المنظمة بجدية، ولعل هذا هو لُب تقرير الأمين العام إلى الدورة الألفية.

والخطوة الأولى على هذا الطريق في رأينا، هي أن نتفق على مفهوم شامل ومتطور للأمن الجماعي في العقود القادمة.

والأمن، في أبسط صوره، بل أوقع صوره وتعريفاته، يستند إلى ثلاثة حقوق رئيسية، مترابطة هي: الحق في السلام والاستقرار، بعيدا عن أهوال الدمار الشامل والحروب والنزاعات المسلحة؛ والحق في التنمية وفي حياة كريمة، خالية من الفقر والحاجة والعوز؛ والحق في العيش في مناخ صحي، خال من التلوث والأمراض والأعراض الاجتماعية السلبية.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على هذه الحقوق الثلاثة، نجد أنها تعرضت في العقد الأخير – في خضم التحولات الدولية – إلى تهديدات جديدة، كما تفاقمت بعض عناصرها القائمة بشكل ينذر بأخطار محدقة.

فالسلام الدولي، بعد أفول صراع القوتين العظميين وانتهاء توترات الحرب الباردة، أصبح يهدده نوع جديد من النزاعات، هي تلك الناجمة عن تفكك بعض الدول وانهيار بنائها الوطني ووقوع شعوبها فريسة للحروب الداخلية والتدخلات الخارجية السلبية.

والتوجه نحو العولمة والسوق العالمي والثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات وبزوغ أنواع جديدة من النشاط الاقتصادي، بقدر ما يفتح من أبواب رحبة للتقدم، إنما يحمل أخطار تعميق الهوة الإنمائية السحيقة بين العالم المتقدم والعالم النامي.

وأما المناخ الصحي فهناك قارات بأكملها تعاني من الأوبئة وتدهور البيئة وتخلف المجتمعات وانتشار الحروب العنصرية وتزايد مشاكل اللاجئين.

ولا بد أن نقف هنا لنقول إن أفريقيا هي أكثر المناطق تعرضا لهذا المثلث الرهيب: النزاعات الداخلية المسلحة والفقر والتخلف الاقتصادي والبيئة المتدنية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، والأمراض القاتلة.

فمع ظهور حزام توتر يلف القارة من غربها إلى شرقها، ومع استمرار الصعوبات والمشاكل الاقتصادية، وصلت أفريقيا إلى وضع لا يمكن السكوت عليه، يتطلب التعامل معه بسرعة وحسم، لمساعدتها في جهودها للخروج من هذا المأزق الخطير.

وأؤكد في هذا الصدد أن الدول الأفريقية، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وتجمعاتها الأخرى، تتحمل مسؤوليتها بقدر ما تستطيع، وتتخذ من السياسات ما يضعها على المسار الصحيح نحو تحقيق مستقبل أفضل.

أشير بصفة خاصة إلى آلية فض المنازعات الأفريقية، وجهود تدعيم نظم حفظ السلام من خلال التجمعات دون الإقليمية، وتطوير تكتلات اقتصادية وأسواق مشتركة، مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. بل إن القارة تخطو نحو نوع من التوحد، من خلال مقررات قمة لومي الأخيرة والتي سيتم استكمال خطواتها في قمة سرت القادمة.

كما أن اتفاق أروشا الأخير لفض النزاع في بوروندي، وانتخاب الرئيس الصومالي الجديد، عبد القاسم صلات، بعد جهود إيجابية من حكومة جيبوتي الشقيقة، وكذلك الجهود المبذولة في منطقة البحيرات، تؤكد على قدرة أفريقيا في التعامل ذاتيا مع بعض من مشكلاتها. ولكنها لا تستطيع أن تقف وحدها، دون دعم ومساندة عالميتين، خاصة في مجال حفظ وتثبيت السلام، والذي يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع فيه بدورها كاملا.

إن التعامل الرصين مع التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي وتحقيق هدف إرساء نظام أمن جماعي فعال للعقود القادمة، يتطلبان – كما أسلفت – تطوير أداء وأسلوب عمل الأمم المتحدة ومواءمته مع هذه الأهداف.

وقد أكد الرئيس حسني مبارك، في رسالته إلى قمة الألفية الأسبوع الماضي على ضرورة إيلاء أولوية خاصة لموضوع الحفاظ على السلم الدولي ولموضوع دعم جهود التنمية والقضاء على الفقر وتضييق الهوة الآخذة في الاتساع بين أغنياء العالم وفقرائه.

وأود فيما يلي أن أؤكد على اتصالهما بعدة أمور هامة وخطوات ضرورية. أولا، تعزيز الأمم المتحدة وإصلاحها بوجه عام، وإصلاح مجلس الأمن ودعم مصداقيته ونحن عازمون على مواصلة مساهمتنا في الحوار الدائر من أجل التوصل إلى صفقة شاملة متكافئة لتوسيع المجلس في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، ليصبح أكثر عدالة في تمثيله، وليعكس الأغلبية الساحقة التي تتمتع بها الدول النامية في عضوية المنظمة. ونحن ملتزمون بموقف حركة عدم الانحياز والموقف الأفريقي في هذا الشأن. كما نؤكد ضرورة أن يقترن توسيع المجلس بتطوير أساليب عمله، وإعادة النظر في حق النقض ووضع ضوابط لترشيد استخدامه.

وأود أن أؤكد هنا ما أشرت إليه من قبل من أن مساهمات مصر الإقليمية والدولية، في الأطر الأفريقية والعربية والإسلامية وفي الشرق الأوسط وبين الدول النامية والاقتصاديات البازغة، فضلا عن إسهاماتها في دعم أنشطة وتحقيق مقاصد الأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام، إنما تؤهلها لتحمل مسؤوليات العضوية الدائمة في مجلس أمن موسع، وفي إطار النظام الذي يقترحه رؤساء دول وحكومات أفريقيا منذ عام ١٩٩٧.

وثانيا، هناك حاجة ماسة لاستعادة دور الجمعية العامة في حفظ السلام – وفقا لأحكام الميثاق – فيما إذا عجز المجلس عن الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية في ذلك، وحتى تتم أية تدابير أو إجراءات جماعية في إطار الشرعية الدولية التي تمثلها المنظمة. ويتصل بذلك ضرورة تطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقدرتها على النشر السريع للقوات، كما يقتضي تضافر المبادرات المطروحة لدعم قدرات الدول – خاصة الأفريقية – على المشاركة في هذه العمليات، سواء تمت من جانب الأمم المتحدة أو من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بتفويض وتمويل من الأمم المتحدة. وسوف تعبر مصر عن رؤيتها إزاء هذه المسائل الهامة لدى تناولها تقرير السيد الإبراهيمي في الجمعية العامة.

إن ما تقدم ينبغي أن يكون حاضرا في أذهاننا لدى تناولنا لسبل تطويرالإطار المفاهيمي والعملي لصنع وحفظ السلام، بما في ذلك ما يتردد منذ العام الماضي من أفكار جديدة مثل التدخل الإنساني والنشر الوقائي للقوات والتي دعونا – ولا نزال – إلى مناقشتها فيما بيننا بأكبر قدر من المصارحة والشفافية، آخذين في الحسبان اتصالها باعتبارات السيادة التي لا تتماشى مع توجه البعض إلى التقليل من شأنها وأهميتها عندما يتعلق الأمر بسيادة الآخرين، بينما يحرص ذات البعض على تأكيد حصانته غير المنقوصة عندما يتعلق الأمر بسيادة دولهم.

وثالثا، يتعين إعادة النظر في نظام العقوبات باعتباره أحد التدابير والإجراءات التي تتخذ في إطار الأمن الجماعي بحالته الراهنة. إن العقوبات لا ينبغي أن تكون أبدية، أو أن تدفع إلى معاناة إنسانية لعشرات الملايين من البشر، أو أن تلحق أضرارا جسيمة ومدمرة بالهياكل الاقتصادية وبالبنية التحتية والنسيج الاجتماعي للدول والشعوب، فضلا عن

خلق أجيال ناقمة تظل مرارة المعاناة ماثلة لديها حتى بعد رفع العقوبات.

ورابعا، أهمية الاستمرار في التناول الجاد لموضوعات نزع السلاح وفي مقدمتها السلاح النووي باعتباره أكثر الأسلحة فتكا وتهديدا. وهي أولويات لا ينبغي أن يحجبها الاهتمام المتزايد بتناول موضوعات الأسلحة الصغيرة والخفيفة أو الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو غيرها، مع تقديرنا لأهمية هذه الموضوعات وضرورة التعامل معها بأسلوب شامل وسليم. ونود في هذا الصدد أن نؤكد المبادرات التي طرحتها مصر في مجال التخلص من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية. ونرحب بما أسفر عنه مؤتمر المراجعة السادس لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من إنجازات في مجال نزع السلاح النووي بوجه عام والاعتراف بخصوصية الوضع ذي الصلة في الشرق الأوسط وتأكيد استمرارية حجية وأهمية متابعة تنفيذ القرارات الخاصة بالشرق الأوسط التي اعتمدها مؤتمر مراجعة وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥.

وخامسا، إن الفجوة الآخذة في الاتساع – مع تسارع العولمة وتحرير التجارة – بين المجتمعات الغنية والفقيرة باتت تؤذن بأخطار محدقة. كما باتت المقارنة بين أنماط الإنتاج والاستهلاك ومستويات المعيشة في العالمين المتقدم والنامي صارخة في دلالاتها وانعكاساتها.

إن تضييق هذه الفجوة في البنيان الدولي ليس مجرد التزام أخلاقي، إنما هو هدف حيوي ومقصد ضروري يتعين إرساء شراكة دولية تعمل على تحقيقه. ويتعين أن تقترن الدعوة لتحقيق العدالة الاجتماعية داخل الدول بدعوة مماثلة لتحقيق ذات العدالة في اقتسام منافع التقدم والعولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحرير التجارة بين أفراد الأسرة الدولية شمالا وجنوبا.

ونحن في حاجة حقا إلى أن نجعل للعولمة وجها إنسانيا وتوازنا يمكنها من الإسهام في تحسير هذه الفجوة.

إن أدبيات الأمم المتحدة زاخرة بالموضوعات التي تستعرض مشكلات وعقبات التنمية والقضاء على الفقر. إلا أن ذلك لم يعد كافيا، فقد اعتمدنا برامج وخطط عمل في سلسلة من المؤتمرات الدولية تضمنت التزامات واضحة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ توصياتها. ولم يرتفع هذا التنفيذ إلى مستوى الالتزام الذي تؤكده تلك الوثائق.

لقد راجعنا منذ أشهر قليلة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مؤتمرات السكان والمرأة والتنمية الاجتماعية. فماذا كانت نتائج المراجعة؟ وما هي سبل مواجهة العقبات التي حالت دون أن يكون التقدم المحرز في تنفيذ توصيات تلك المؤتمرات الهادفة على مستوى تطلعاتنا؟

لقد اعتمدنا خفض عدد فقراء العالم بمقدار النصف من الآن وحتى عام ٢٠١٥، فما هي معالم الطريق لبلوغ هذا الهدف، وما هي الالتزامات التي تمت لتعبئة الموارد المالية اللازمة لذلك؟ وما هي المبادرات والبرامج المتعددة حول التنمية الأفريقية؟ هل ترقى تلك البرامج إلى حجم مشكلات القارة؟ ألم يحن الوقت لإعلان التزام محدد لرفع عبء الديون عن كاهل أفريقيا على نحو يتجاوز المبادرات والصيغ المطروحة أو حتى تفعيلها؟

إننا في حاجة إلى شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب، ودعم حقيقي من جانب مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية لجهود تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، ليس باعتبارها قيمة أخلاقية فحسب تتمثل في التخلص من الخوف من الحاجة على نحو ما طرحه الأمين العام في تقريره وإنما باعتبارها هدفا حيويا يرتبط بتحقيق السلام والاستقرار العالميين.

سادسا، إن محاولة إلقاء مسؤوليات وتبعات تحقيق التنمية والقضاء على الفقر على الدول النامية وحدها أو أساسا هي محاولة تتسم بالخطورة وقصر النظر. إذ أنها تقوض أركان التعاون الدولي باعتباره ركنا أصيلا من أركان النظام العالمي، وتتجاهل انعكاسات الفجوة الآخذة في الاتساع بين أغنياء العالم وفقرائه والتي تزايدت إلى ستة عشر ضعفا عما كانت عليه في الستينات من القرن الماضي.

وتتصل بذلك محاولة ربط التعاون الدولي ودعم الشمال للجنوب بمفاهيم وقيم ندعمها في حد ذاتها، إلا أننا نرفض ما تمثله من شروط سواء تعلقت بالديمقراطية أو الحكم الجيد أو حقوق الإنسان.

فلا يصح تناول قضايا التحول الديمقراطي، وتحسين الإدارة والحكم، ودعم قيم الشفافية والمساءلة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان – وكلها قضايا هامة – دون قضايا التنمية وظواهر الفقر واقتصاديات الكفاف، وهي أيضا قضايا هامة ورئيسية وحيوية.

ثم ألا يتعين اقتران الدعوة للديمقراطية داخل الدول بدعوة مماثلة للديمقراطية في التعامل الدولي وداخل المنظمات الدولية، واقتران الدعوة لحكم القانون وسيادته داخل الدول بدعوة مماثلة لاحترام الشرعية الدولية وسيادة الدول وحقوق الشعوب؟ وهل يمكن تحسين الحكم والإدارة في غياب جهد مواز لتنمية الموارد البشرية وبناء قدراتها؟

وهل يكفي إيلاء الاهتمام للحقوق المدنية والسياسية للإنسان مع إغفال حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهمها حقه الثابت في التنمية؟

سابعا، تمر شعوب العالم بمرحلة سيعتمد فيها مدى النجاح في تحقيق جهود التنمية على كفاءة استخدام أدوات العصر الحديث، وأهمها تكنولوجيا المعلومات، ولقد أدت الثورات والقفزات التكنولوجية السابقة إلى توسيع الفجوة بين الذين يملكون أدوات تلك الثورات والذين لا يملكونها. إلا أن ثورة المعلومات والمعرفة لها طبيعة خاصة تسمح لها بالمساهمة في تضييق الفجوات القائمة بين دول العالم.

إن اهتمام مصر بهذه الموضوعات العالمية لا يصرف نظرها عن الاهتمام بمسائل أخرى إقليمية لا تقل حساسية ومن بين هذه القضايا، يهمني أن أسلط الضوء بشكل خاص على مسألتي السلام في الشرق الأوسط والوضع في السودان. فهذان الأمران يمثلان أولويتين رئيسيتين بالنسبة لمصر ولا شك أيضا لكثيرين في العالم العربي، وأفريقيا، والمجتمع الدولي بصفة عامة.

إن النزاع العربي الإسرائيلي بطرح مسائل رئيسية تتعلق بحياة شعوب ومستقبل أمم – مسائل تتعلق بالاعتراف بالحقوق الشرعية، ومبادئ السيادة على التراب الوطني، وحق تقرير المصير، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وحق الدول في العيش في سلام داخل حدود آمنة. وكلها أمور تتعلق بشكل مباشر بالسلم والأمن الإقليمي والدولي. إن المنطق الذي يحرك عملية السلام في الشرق الأوسط لا يجب أبدا أن يستمر منطلقا من فرضية التعامل مع عدو أو خصم دائم، بل يجب أن يهدف إلى تحويل الخصومة الماضية إلى حسن جوار، وإلى علاقات طبيعية بين شعوب ودول المنطقة. إن ما نتعامل معه هو أمن المنطقة، وأمن ورفاه أجيالنا القادمة، وليس الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل.

إننا أمام خيار واضح بين أن نحيل المشكلة إلى مشكلة عقارية تمثل فيها الأمتار أو الأميال أو عشراتها مطلبا لأحد الطرفين، مما يبقي على بذور التوتر والصدام، وبين أن نقدم بإرادة سياسية إيجابية على إقامة السلام العادل الذي يؤكد لكل طرف حقوقه ويحدد التزامه مع الضمانات الدولية اللازمة لتنفيذ هذا الحل الذي لا بد أن يقوم على الشرعية الدولية. وهذا ينطبق على المسارين

الإسرائيلي – السوري، والإسرائيلي – الفلسطيني. ولا شك لدينا أن الأغلبية العظمى من الدول والجماعات والأفراد تؤيد الوصول إلى حل عادل غير منحاز لطرف على حساب طرف آخر، وأن انحياز هذه الأغلبية هو للسلام والعدالة والنظرة المنصفة الثاقبة للمستقبل. بل إن الأغلبية العظمى من الشعبين العربي والإسرائيلي تريد السلام واضحا ونظيفا، وليس جزئيا أو مشوها أو منقوصا ليشكل في النهاية صداعا لا سلاما.

وفي هذا أود أن أؤكد أن وضع الرئيس عرفات والشعب الفلسطيني أمام خيارين: إما لا حل أو حلا سيئا معوجا غير مرض، هو سياسة ظالمة لن تجد تأييدا ولن تؤدي إلى نتيجة.

كما أن المرونة التي كثر الحديث عنها مؤخرا لا يجب أن تعني إلا معناها المشروع، أي مرونة في إطار الشرعية الدولية وليس بالخروج عنها أو التسليم بغيرها. وإذا تحدثنا عن المرونة فيما يتعلق بالقدس الشريف فهذا لا يمكن أن يعني القبول بالسيادة الإسرائيلية على الحرم وإنما يعني ترتيبات احترام الدولة الفلسطينية القادمة، صاحبة السيادة على الأرض الفلسطينية لكافة المقدسات وضمان الوصول إليها وتأدية الشعائر المرتبطة بها وحفاظها عليها باعتبار ما ينتظر منها هو أن تكون دولة مسؤولة ذات سيادة، كاملة العضوية في المجتمع الدولي.

إن عملية السلام على بعد أميال قليلة من خط النهاية ونرجو ألا تحتاج تلك الأميال القليلة إلى سنوات طويلة لنجتازها، سواء بالنسبة لسوريا أو فلسطين ويحدونا الأمل فيما لدى راعيي عملية السلام من مِكنة الحيدة وقدرة الطرح الأمين على الأطراف أن يتمكن الوسيط النزيه من أن يرسو بسفينة المفاوضات على بر السلام. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالجهد والحماس اللذين طبعا قيادة الرئيس كلينتون لهذه العملية ومحاولته المستمرة، بل المستميتة، في التوصل إلى تسوية دائمة تتم في عهده وتحت إشرافه.

إلا أن الوصول إلى هذا الهدف، يتطلب معادلة حاكمة لا سبيل للالتفاف حولها، وهي انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة – السورية والفلسطينية – بما فيها القدس الشرقية، في مقابل ضمان حق إسرائيل في الاندماج كشريك في منطقة الشرق الأوسط يتمتع بكافة الحقوق المتساوية – الأمن والسلام والتعاون. هذا هو لب القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٢) وجوهر مبدأ ''الأرض مقابل السلام''.

إن الأمن والسلام الدائمين لن يقوما إلا على هذه الأسس. فبقاء الأراضي العربية أو أي جزء منها تحت الاحتلال، أو تسوية أي مسألة بعيدا عن مبادئ الحق والعدالة، إنما تشكل قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت، كما أن الأمن والسلام المنشودين لن يتحققا بصورة كاملة إلا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة مكتملة العناصر.

إن تثبيت الأمن والسلام الدائمين في الشرق الأوسط يتصل أيضا بموضوع التناول الجاد لمسألة التسلح في المنطقة. فنزع فتيل التوتر بصفة كاملة يتطلب التعامل مع مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهو أمر يصب أيضا في قنوات ضمان الأمن والسلم الدوليين.

ولن يكتمل السلام أو يعمم الاستقرار إذا لم نصل إلى نظام أمن إقليمي شامل في الشرق الأوسط يتضمن ضبط مستويات التسلح، كما وكيفا، وينشئ منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفق المبادرة التي أعلنها الرئيس مبارك وتحظى بتأييد وتفهم عالميين.

السودان واحد من الدول الفريدة في ارتباطاتها. فهو من ناحية يعد عنصرا أساسيا في النظام العربي، وهو أيضا طرف أصيل في المجتمع الأفريقي، كما أن استقراره يمثل أحد

أهم عوامل الأمن في القرن الأفريقي، والبحر الأحمر وحوض نهر النيل. ومن ثم، فإن اهتمام مصر بهذا البلد الشقيق لا ينبع فقط من كونه توأمها الاستراتيجي، ولكن أيضا من كونه عاملا محوريا من عوامل أمن إقليم واسع وحيوي.

ولقد بذلت جهود وطُرحت مبادرات كثيرة لتحقيق السلام في السودان، يتسم جلها بحسن النية، إلا أنها عالجت الأمر من منظور واحد، هو منظور جنوب السودان مقابل شماله. ومن هنا، وجدت مصر وليبيا ضرورة لتكملة هذه الطروحات بمنظور شامل يتعامل مع القضية من منطلق تحقيق مصالحة وطنية واسعة، تضم جميع فصائل وأطراف القضية، بغية خلق سودان جديد، يعمه الوفاق والاستقرار في إطار أساسي، هو وحدة السودان وسلامة أراضيه، والمساواة بين مواطنيه وتقرير مصير يحققه كل أفراده وجميع أجزائه في توافق يطمئن الشعب السوداني وجيرانه جميعا.

ولقد قطعت المبادرة الليبية/المصرية شوطا هاما نحو تقريب وجهات نظر الفرقاء وهي قابلة للتنسيق مع مبادرة الايجاد، وسوف تتواصل الجهود للوصول إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية لتحقيق السلام في هذا البلد الهام.

إن تحقيق السلام في الشرق الأوسط وفي القرن الأفريقي وفي قارتي آسيا وأفريقيا بأكملها شرط لازم لتحقيق الاستقرار العالمي، .. أفغانستان وكشمير، ومشاكل القوقاز، وما نراه في سري لانكا، واستمرار مأساة العراق، والحروب في أفريقيا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذه المشاكل..كلها تضع علامات استفهام جدية بالنسبة للنظام الدولي الجديد ومدى مصداقيته أو فعاليته، كما تتطلب أن نتحرك سريعا لمواجهتها في إطار الشرعية الدولية ومن خلال الأمم المتحدة.

وأخيرا، وفي خضم كل هذا، تقف الأمم المتحدة بوتقة لإرادة المجتمع الدولي، وميثاقها - بمبادئه وأهدافه - يبقى نبراسا هاديا.

فلنجعل هذه القمة والجمعية الألفيتين نقطة تحول تضعنا على طريق يصل بنا إلى عالم أكثر أمنا وعدالة واستقرارا. ويبنى على إنجازات القرن العشرين، ويطوي صفحة أخطائه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد نيغين دي نين وزير خارجية فييت نام.

السيد نيغين دي نين (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بتهانينا الحارة للسيد هاري هولكيري لانتخابه لرئاسة هذه الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة كما أود أن أتقدم بتحياتنا إلى توفالو التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة.

تتسم دورة هذا العام للجمعية العامة بأهمية خاصة، لأنها تُعقد في أعقاب قمة الألفية مباشرة. وتشكل قمة الألفية معلما بارزا بالنسبة للأمم المتحدة وهي تضطلع مع دولها الأعضاء بالمسؤوليات السامية تجاه المستقبل. ويبرز إعلان الألفية الذي اعتمدته القمة أكثر المشاكل التي تواجه البشرية إلحاحا كما يبرز الأولويات والمؤشرات الأساسية للمنظمة في بداية هذه الحقبة الجديدة. ومن ثم يمكن اعتبار إعلان الألفية بمثابة ميثاق ومنهاج عمل للأمم المتحدة.

والمشكلة التي تواجه المجتمع الدولي الآن هي كيف يمكن ترجمة إعلان الألفية إلى واقع. وينبغي أن تكون هذه الدورة للجمعية العامة إيذانا ببدء وعي وعزم جديدين، يتجسدان في نتائج ملموسة. فهذا هو الطريق الوحيد لزيادة تعزيز ثقة شعوب العالم في أعمال الأمم المتحدة، أكبر منظمات كوكبنا.

إن تحقيق إعلان الألفية يتطلب عملية طويلة الأجل، ولكنها لن تكون عملية سهلة. فهي تتطلب عزما شديدا وبذل جهود شاقة من جانب جميع البلدان، ومن جانب المجتمع الدولي والأمم المتحدة، ولا سيما لما تجلبه العولمة من

آثار سلبية تؤدي إلى الإجحاف في توزيع الفرص والمزايا على حساب البلدان النامية.

وينبغي إيلاء أولوية عليا وتأييد لمهمة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية حتى يتسنى لنا تحقيق الأهداف التي حددتها قمة الألفية، بما في ذلك هدف تخفيض النسبة الحالية لفقراء العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، سعيا لأن يصبح الحق في التنمية حقيقة واقعة بالنسبة للجميع. ويحتل الحق في التنمية أهمية رفيعة بين مجموعة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن يتحقق السلم والاستقرار، ناهيكم عن حقوق الإنسان، مع وجود الفقر ودون أن تتحقق التنمية. ومن ناحية أخرى يساعد توطيد السلم والأمن الدوليين على إيجاد بيئة مستقرة مواتية للتنمية واستئصال الفقر، في جميع البلدان والمناطق الإقليمية وفي العالم أجمع أيضا.

وتتمثل المتطلبات الأولية الحاسمة لتحقيق التنمية واستئصال الفقر في تعزيز البلدان لجهودها واعتماد سياسات وبرامج مناسبة تستهدف الاستفادة إلى أقصى حد من مواردها وامكاناتها، مع تعبئة الموارد الخارجية تعبئة تامة والاستفادة منها على نحو فعال في نفس الوقت. ويتعين على الأمم المتحدة من جانبها تعزيز قدرتها وتوجيه الموارد اللازمة لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لاستئصال الفقر.

وثمة نقطة أخرى بالغة الأهمية وتتمثل في ضرورة أن تعمل البلدان المتقدمة والصناعية فضلا عن المراكز الاقتصادية على زيادة مساعدتها للبلدان النامية في مساعيها لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر. ولا بد من أن يتضمن ذلك تدابير لتخفيف عبء الديون وشطبها وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٧, في المائة من إجمالي الناتج المحلي التي التزمت بها تلك البلدان والمراكز.

ومنذ زمن بعيد وفييت نام تعتبر الأهداف المحددة في إعلان الألفية أولويات لسياستها الأساسية. وقد تمكنا على سبيل المثال، من خلال جهودنا المتسمة بالتصميم وبمساعدة الأمم المتحدة وبلدان أخرى، من تخفيض معدلات الفقر، وفقا لمعايير فييت نام، من ٣٠ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ١١ في المائة عام ٢٠٠٠. ونأمل أن يتعزز هذا الدعم وهذه المساعدة أكثر من ذلك لتيسير دعم فييت نام لسجلها من الانجازات.

وتهدف جميع المسائل في التحليل النهائي إلى خدمة الجنس البشري. وتمثل الموارد البشرية والتنمية الثقافية جانبين وثيقي الارتباط في إطار البرنامج الشامل للتنمية واستئصال الفقر. ولذلك فهما هدف التنمية والقوة الدافعة لتحقيقها في آن معا. وهذا هو الدرس الذي يمكننا أن نستخلصه من تجارب عقود عديدة من الزمان. وينبغي إيلاء هذا الدرس الاهتمام المناسب والوثيق في سياسات جميع البلدان.

وقد وردت هذه الأهداف أيضا في تصور ٢٠٢٠ لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفي برنامج عمل هانوي. ويتضمن هذا التصور توسيع دائرة التعاون في جنوب شرقي آسيا وفي شرق آسيا، وبناء علاقات ثلاثية ورباعية للتنمية عبر المناطق الفقيرة. وهناك أمثلة ملموسة تتضمن المبادرات التي تبشر بالخير لإنشاء ممر للتنمية بين الشرق والغرب، وإعلان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عقد حوض نهر ميكونغ الكبير للتعاون الإنمائي دون الإقليمي، وهو إعلان تدعمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتتسق هذه البرامج اتساقا كاملا مع الأهداف الواردة في إعلان الألفية ومن ثم ينبغي أن تحظى بالتأييد المناسب من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي. وستسهم فييت نام ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تعزيز التقدم في هذا الطريق.

إن استمرار الصراعات التي طال أمرها، في مناطق كثيرة من العالم يؤدي إلى عدم الاستقرار ويعرقل جهود تلك المناطق والبلدان الموجودة بها للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية. وفييت نام ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا يؤيدان

مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية دون تدخل أو فرض وذلك بغية تحسين حالة السلم الإقليمي وتعزيزها، وحتى لا تزداد الحالة تعقيدا، بما يؤثر تأثيرا سلبيا على ثقة شعوب المناطق المعنية في مساعي المجتمع الدولي. ومن ثم تتمثل مسؤوليتنا المشتركة في ضمان عدم تكرار أعمال التدخل التي حدثت مؤخرا والتي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة. وأن نضع حدا لأنواع الحصار المختلفة التي فرضت على شعبي كوبا والعراق معاناة لا حد لها.

ينبغي أن تبذل جهود أكبر لزيادة النهوض بنزع السلاح وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وللعمل على وقف الخطر المتزايد لسباق تسلح جديد بما في ذلك المحاولات الرامية إلى وزع منظومات جديدة من القذائف.

أما في جنوب شرق آسيا وفي شرق آسيا فتقوم بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بدور رائد في الجهود الرامية إلى بناء منطقة صداقة وتعاون وازدهار، خالية من الأسلحة النووية؛ وإلى حسم القضايا المعلقة في المنطقة؛ وتنفيذ معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا والمعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنب شرقي آسيا؛ وتعزيز محفل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الإقليمي للحوار والتعاون مع البلدان والمنظمات الأخرى. وفي هذا الميدان ينبغي تعزيز تدابير بناء الثقة على أساس الاحترام الصارم لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وبحماية الهوية الوطنية والثقافية لكل بلد وكل منطقة في مجموعها. كذلك ستعمل فييت نام ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا على نحو ثنائي أو عن طريق المحفل الإقليمي على زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى وضع مدونة سلوك إقليمية بشأن بحر الصين الجنوبي بين الرابطة والصين. ونحن نؤيد تأييدا كاملا إعلان الرابطة لعام ١٩٩٢ بشأن مبادئ تسوية النزاعات في بحر الصين الجنوبي ونرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية.

وبغية تطبيق التوجهات الرئيسية الجديدة لقمة الألفية ومتابعة الزخم الذي تولد عن هذه القمة، ينبغي للجمعية العامة، أن تعزز في هذه الدورة عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وتؤيد فييت نام استعادة الوضع المركزي للجمعية العامة وتقويته باعتبارها الجهاز الذي يمثل جميع الدول الأعضاء على أساس المساواة في السيادة. إن إصلاح الأمم المتحدة وعلى نحو أكثر أهمية، إصلاح هيكل مجلس الأمن وتكوينه وعملية صنع القرار فيه تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء.

ينبغي أن يقوم إصلاح مجلس الأمن على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يضمن هذا الإصلاح زيادة التمثيل وتحقيق الطابع الديمقراطي والتوزيع الجغرافي المنصف، وبذلك ستكون البلدان النامية ممثلة على نحو مناسب وستسهم إسهاما كاملا في القرارات التي يتخذها المجلس بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالسلم والأمن في العالم. وتؤيد فييت نام تحقيق توسيع في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس. وفيما يتعلق بزيادة العضوية الدائمة ينبغي أن تكفل الصفقة العامة التي سيُتفق عليها تمثيل البلدان النامية من القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وينبغي أيضا الأخذ في الحسبان إدراج بعض البلدان النامية التي تستطيع أن تضطلع بدور هام وبعض البلدان المتقدمة التي تقدم إسهامات مالية ومادية كبيرة للأمم المتحدة. ويمكن أن تتضمن هذه البلدان، الهند واليابان وألمانيا.

يجب على الأمم المتحدة اليوم أكثر من أي وقت مضى أن تضمن قدرتها على إصلاح نفسها والتحرك إلى الأمام بخطوات ملموسة. علينا أن نعمل وأن نضمن أن الإصلاح يعبر عن الأهمية الكبيرة للأمم المتحدة.

إن فييت نام وهي تشترك في هذه الدورة تشارك المجتمع الدولي عزمه المشترك على تنفيذ الإعلان التاريخي للألفية ببناء عالم أفضل وأكثر عدالة، وأمما متحدة فعالة جديرة بالتقدير. وإدراكا منا لمسؤوليتنا كدولة عضو تجاه الأمم المتحدة وتجاه المجتمع الدولي تضطلع فييت نام منذ سنوات عديدة بجهد كبير لتحقيق الأهداف المشتركة للبشرية وللأمم المتحدة وستواصل بذل هذه الجهود في المستقبل وكان خير مثال نشط وحديث على ذلك، الاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية في قمة الألفية والذي يوصي فيه بإعلان العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عقدا خاصا بالجهود الضخمة صوب التنمية والقضاء على الفقر.

وبصفتنا عضوا في الأمم المتحدة وكرئيس لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستبذل فييت نام كل ما يمكنها للإسهام على نحو نشط في تطوير الأمم المتحدة بصفة عامة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا على نحو خاص، وفي تعزيز التعاون بين فييت نام والأمم المتحدة وكذلك بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة. ونود في نفس الوقت أن ننمي روابط التعاون الفعال والوثيق مع الدول الأخرى الأعضاء ومع منظمات الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل بيليه ميلر نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية والتجارة الخارجية لبربادوس.

السيدة ميلر (بربادوس) (تكلمت بالانكليزية): أشارك الوفود الأخرى في تهنئة السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين كما أهنئ فنلندا لمشاركتها باقتدار كرئيسة مشاركة في قمة الألفية، ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للرئيس السابق وزير خارجية ناميبيا.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن سرور حكومة بربادوس إزاء حقيقة أن تافالو وهي دولة أخرى صديقة من الدول الجزرية الصغيرة النامية تشغل مقعدها الآن معنا.

منذ خمس سنوات فقط احتفلت الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في تجمع كبير لقادة العالم لا يختلف كثيرا عن الحدث الذي شغل انتباهنا في الأسبوع الماضي. وفي ذلك الوقت كما هو الحال الآن قُيِّم التقرير وفي ذلك الوقت، كما هو الحال الآن وفي معرض تقييم أوجه النقص والمطالبة بإصلاح واضح أعترف في النهاية بالفاعلية المستمرة للمنظمة. وحظي دورها الإيجابي الأصيل والفريد في العلاقات المتعددة الأطراف بتأييد رائع.

ونرجو أن يكون مؤتمر قمة الألفية الآن أكثر من مجرد صدى مألوف يتردد دون تغيير على فترات زمنية مقدارها خمسة أعوام في جنبات هذه الغرف، ويعلو بين حشد من الأنات الصادرة من مناسبات أخرى لمؤتمرات قمة متخصصة. فليس هناك شيء سحري كامن لمرور ألفية أو عقد بل ولا خمسية. والواقع أن انتشار عبارة ''زائد خمسة'' في هذا المكان يكفي لإرباك مجموع الأخوة من الرياضيين والمحاسبين. وليس بيننا من هو واثق تماما من أن الحساب النهائي سيتركنا في جانب ''الزيادة'' في دفتر الأستاذ. بل المؤسف أنه يبدو، على العكس، أننا أصبحنا مستهلكين بفعل العرض لا الجوهر؛ والعملية، لا النتيجة؛ والخطة، لا التنفيذ.

وفي هذا العام الأخير من الألفية الثانية، ونحن نستعرض تقدم شعوب الأرض على مدى القرن الفائت، نجد أن البشرية، بشكل عام، لم تسر على ما يرام. فالقرن العشرون، بكثير من الطرق الأساسية، لم يرق إلى مستوى الوعود والأماني التي ينبغي أن يحققها عهد تميز بهذا القدر من

التغير التكنولوجي البعيد الأثر. وعلى النقيض من ذلك، يقدم لنا زمنا مليئا بعنف ومعاناة لم يشهدهما أحد من قبل، وانصبا أساسا على المدنيين الأبرياء، نتيجة لحروب دولية وداخلية، استخدمت فيها بشكل متزايد أسلحة متطورة وفتاكة.

ولم يأت في أعقاب الفجوة الأيديولوجية زمن سلام وتنمية، كما كنا جميعا نتوقعه، بل أعقبتها طفرة مروعة من عمليات الإبادة والصراعات الدينية والعرقية. ولم يتراجع التهديد بانتشار الأسلحة النووية والحرب البيولوجية إلا جزئيا، وتظل ويلات الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية تزهق الأرواح وتهدد الحكم الديمقراطي. وبينما تعيش آلاف معدودة في رخاء متخم يعيش نصف سكان العالم على أقل من دولارين للفرد في اليوم، وملايين من البشر يعيشون في فقر مدقع ليس لهم أمل في حياة أفضل لأبنائهم. والطاعون الجديد في القرن العشرين، وهو الإيدز، يظل يهلك البشر بتأثيره الكاسح على الفقراء في العالم النامي. والخلاصة، أن حضارتنا الحديثة لم تتطور إلى جنس رحيم ومتنور بل إلى جنس يسيء إلى الجوانب الإيجابية في قدرتها الفائقة وعصريتها بما يضر بالبشر وبالأرض.

ونحن نعلم جيدا أن الأمم المتحدة ليست ولن تكون العلاج الناجع لكل علة في القرن الحادي والعشرين، ولكننا مقتنعون بأنها يمكن وينبغي لها أن تكون بمثابة آلية تستطيع حكومات العالم وشعوبه من خلالها أن تعمل في قضية مشتركة لإيجاد حلول فعلية لأكثر تحديات ومشاكل العالم إلحاحا. وفي عالمنا المتزايد ترابطا تقل فرص النجاح للعمل الانفرادي. وهذا ينطبق بالقدر نفسه على ولايات المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين، وولاياتها لتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

ومنذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥ تغيرت الساحة الدولية تغيرا كبيرا. فقد تصاعدت الصراعات الداخلية والصراعات داخل الأقاليم على أساس الاختلافات الدينية والعرقية، وشهدت الأمم المتحدة استخدام دورها في حفظ السلام في العقد الماضي بشكل أكبر من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه يطالب الرأي العام الدولي والحكومات على حد سواء باستخدام تلك القدرة الفعالة على صنع السلام وحفظ السلام. ونظل نتوقع معجزات الأمم المتحدة في إنهاء سفك الدماء في أشد مناطق العالم اضطرابا، ولكننا نادرا ما نزودها بالأدوات والتمويل والولاية المناسبة بما يسمح لها بالعمل الموقوت والحاسم. وبغير هذا الدعم ستظل جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام علاجية، لا وقائية.

ومن أعقد القضايا التي تناقش حاليا في سياق دور معزز للمجتمع الدولي في صون السلم والأمن الدوليين الصدام بين العقائد المتعارضة بشأن السيادة والتدخل الإنساني. ووفدي يرى أن لهذه المسألة أهمية أساسية وأنها تتطلب دراسة متعمقة وإعدادا دقيقا، على أساس توافق آراء عريض وقواعد جديدة واضحة في إطار القانون الدولي. لأننا وإن كنا نرى أن بوسع المجتمع الدولي الوقوف سلبيا أمام الانتهاكات الجماعية والقاتلة لحقوق الإنسان للمواطنين الأبرياء على أيدي الطغاة المتعطشين للسلطة، فلا بد لنا في الوقت نفسه من أن نكفل ألا يتأثر أي رد فعل دولي على تلك الأوضاع بمطامح وطنية لدول ثالثة.

ويجب أن تستند القرارات إلى معايير واضحة التحديد تستلهم تحققا موضوعيا من الوقائع. ولا بد أن يقتصر العمل على إنقاذ الأرواح لا على الإطاحة بالحكومات. ويجب عدم اللجوء إلى التدخل الإنساني مطلقا مهما كانت الظروف، كستار لتدخل غير مأمون في الحكم الداخلي للدولة.

وبالمثل فكشف ميزانية القرن العشرين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مختلط. فبينما قطعت الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المتخصصة وبرامجها أشواطا بعيدة في مكافحة الجوع والمرض والحرمان، لم يكن ذلك التقدم موزعا بصورة عادلة. فهدف تخفيف وطأة الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف لم يتحقق بعد، مع ما يرتبه من عواقب مريعة على أعداد متزايدة من سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع. وقد أسفر التكيف الهيكلي والبوصلة الخاطئة لما يسمى بعقد الثمانينات الضائع عن خسائر اجتماعية فادحة. وبالمثل يظل عبء الديون الذي أصبح رغم الوعود بالإعفاء من الديون على أقل البلدان نموا، ورغم المبادرات الخاصة بالنسبة لأثقل البلدان مديونية، يقيد آفاق المستقبل الاقتصادية بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، كان لهبوط المساعدة الإنمائية الرسمية تأثير مباشر على معظم قطاعات المجتمع الضعيفة – وأقصد هنا النساء والأطفال والمسنين والعجزة.

وقد تحدى الأمين العام المجتمع الدولي أن يحدد هدفا لتصنيف أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع، بحلول عام ٢٠١٥. ولبلوغ هذه الغاية ثمة ضرورة ملحة لرفع مستوى الإرادة السياسية وتقاسم الالتزام بوضع الإطار الاجتماعي والاقتصادي اللازم لتمكين الفقراء والمطرودين من إعادة توجيه حياتهم.

ويظل التعليم أقوى أداة لكفالة التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات معيشة المحرومين. ولذا فهذه واحدة من أكثر الحقائق المخيبة للآمال في ختام هذا القرن الذي فشل المجتمع الدولي فيه في سعيه الجماعي للقضاء على الأمية، وخاصة بين الأطفال. وعلى الرغم من أن معدل محو الأمية بين الكبار في العالم النامي قد ارتفع بنسبة النصف، من ٤٨ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٧٢ في المائة في عام ١٩٩٨ تهدد ثورة المعلومات الآن بإيجاد فئة جديدة من الأميين على الصعيد العملي. وقد أوشك هدف القضاء على الأمية وتوفير التعليم الابتدائي الأساسي على الأقل أن يتحقق.

ويعد التعليم بوصفه أداة الحركة الاجتماعية أهم عنصر في كفالة نجاح أي فرد وأي مجتمع. فهو أول محرر اجتماعي وميسر للسلام، وأحد الأعمدة الأساسية الداعمة للديمقراطية والمنافسة والاستقرار الاجتماعي.

توفر تنمية بلادي، بربادوس، الدليل القاطع على أن التعليم يمكِّن الشعب ويعزز التحرك إلى الأعلى لكل جيل من الأجيال المتتالية. والتعليم كان يشكل دائما إحدى الأولويات العالية لحكومة بربادوس وأحد بنود الاتفاق الرئيسية في ميزانيتنا. وبلدنا من بين البلدان القليلة التي يتاح فيها التعليم المجاني منذ الولادة وهو إجباري حتى السادسة عشرة. وعام في المستوى الابتدائي والثانوي والجامعي. وفي الوقت الحاضر، تقوم بربادوس بتنفيذ برنامج طموح في المدارس يعرف بالتعلم التقني في عام ٢٠٠٠ الذي يهدف إلى كفالة أن يعد كل طفل ليعمل بنجاح في عصر المعلومات.

وفيما نقترب من القرن الجديد، من المرجح أن يواجه العالم تهديدات مروعة للغاية تتصل بإمكانية دوامه، وهو تهديد أودى بحياة عدد لا يحصى من الأفراد وأصاب الاقتصادات بالعجز وعرض للخطر القوة العاملة المنتجة في الجنوب الأفريقي وأدى إلى أن تتكبد آسيا ومنطقتنا الفرعية، منطقة بحر الكاريبي، العديد من الأضرار. إنني أشير إلى وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وتشير التقديرات المتوفرة حاليا إلى أن ٣٣,٤ مليون شخص في جميع أرجاء العالم مصابون بهذا المرض. وفي منطقة بحر الكاريبي وحدها يبلغ عدد المصابين قرابة ٣٣٠ ٠٠٠ شخص، وهو رقم مذهل ومخيف بالنسبة إلى بلد مثل بربادوس الذي يبلغ عدد سكانه ٢٦٧ ٠٠٠ نسمة. ومعدل الإصابة للفرد في منطقتنا هو الأعلى في النصف

الغربي من الأرض كما أنه ثاني أعلى نسبة بعد نسبة الإصابة في منطقة جنوبي الصحراء في أفريقيا. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض متلازمة نقص المناعة المكسب (الإيدز)، فإن عدد حالات الإصابة اليومية الجديدة يبلغ ١٦ ٠٠٠ حالة وأن ٩٥ في المائة من الإصابات المبلغ عنها إنما هي في العالم النامي.

ونحن نرى أن وباء الإيدز يشكل أخطر أزمة اقتصادية يواجهها المجتمع العالمي ”ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين“ ولم يبدأ إلا الآن العديد من قادتنا وصانعي سياستنا في إدراك حجم المشكلة وتقدير يشكل كامل الآثار التي تنجم عن مرض الإيدز والتي ستنجم عنه بالنسبة للاستدامة الاقتصادية لكل بلد من البلدان، بدءا بأصغر الدول وأكثرها تخلفا وانتهاء بالدولة التي تتمتع بأكبر مقومات الحياة، لأن مرض الإيدز لا يشكل مأساة إنسانية واجتماعية فحسب – بل يشكل أيضا مأساة اقتصادية. فهو يمثل اعتداء ليس على القدرات الإنتاجية لقوتنا العاملة الحالية فحسب بل اعتداء أيضا على قدرتها على الإنجاب، وهو ما يؤدي في آن واحد إلى القضاء إلى حد كبير على الإمكانات الاقتصادية لجيلين. إنها لحقيقة خطيرة ذلك أن الإيدز أصبح الآن السبب الأساسي وراء موت الشبان في منطقة البحر الكاريبي، كما أنه من المتوقع أن يؤدي إلى تناقص الناتج الإجمالي المحلي في هذه المنطقة بنسبة كبيرة تتراوح بين ٤ و ٦ في المائة على مر العقد القادم.

ومن غير الممكن أن نتطرق إلى هذه الأزمة الخطيرة بالاستناد إلى الاستراتيجيات والتدفقات المالية الحالية. فإن احتواء انتشار مرض الإيدز ومعالجة آثاره الاجتماعية تشكلان إحدى الأولويات الملحة التي ستتطلب توفير موارد كبيرة بشرية ومالية، وفي هذا الصدد، يسعدني أن ألاحظ الاهتمام الكبير الذي توليه لهذه الأزمة الآن منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى. وبالأمس عقد مؤتمر هام في بربادوس، تحت رعاية البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب ومنظمة الصحة للدول الأمريكية/ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجماعة البحر الكاريبي والوكالة الكندية للتنمية الدولية، جمع بين صانعي السياسة الرفيعي المستوى في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والعمل لأغراض وضع استراتيجية جديدة للتصدي إلى الأزمة في منطقة البحر الكاريبي.

وبربادوس تشيد بتوصيات الأمين العام بشأن قيام الأمم المتحدة باعتماد هدف محدد لتخفيض معدل الإصابة بمرض الإيدز في العالم بين الأشخاص التي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة بنسبة ٢٥ في المائة في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠. وينبغي أن تجعل الأمم المتحدة من التثقيف بمرض الإيدز والبحوث بشأنه إحدى أولوياتها في القرن التالي. ومن الضروري أن تتوفر القيادة المصممة لإقناع الحكومات والشركات الدولية للمستحضرات الطبية بضرورة إنشاء شراكة لمحاربة هذا المرض سواء من خلال إجراء البحوث أو توفير العقاقير المعقولة التكلفة بالنسبة لمن هم في أكثر حاجة إليها.

لقد أدى الاتجار غير المشروع في المخدرات وإساءة استخدامها إلى إصابة التنمية في العديد من مجتمعاتنا بالشلل، وقد أدت أيضا إلى تآكل إنتاجية القوة العاملة وإلى إثارة الخلافات الاجتماعية والعنف وإلى تآكل واضح للقيم واحترام سيادة القانون. وبلدان منطقة بحر الكاريبي لم تبق في منأى عن التأثر بهذا البلاء سواء من حيث نقل البضائع من مركب إلى آخر، أو من المؤسف، من حيث أنها أصبحت في الآونة الأخيرة، دولة مستهلك للمخدرات.

وفي محاربة هذا الخطر، يضطلع برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات بدور بالغ الأهمية كما أن مكتب بربادوس

دون الإقليمي التابع له يستحق أن نخصه بالذكر بشكل خاص لما يوفره من دعم فعال للجهود التي نبذلها. وفي بربادوس، قدم البرنامج لنا مساعدة لا تقدر بثمن في مجال إنشاء البرنامج المتكامل للمخدرات التابع للمجلس الوطني المحلي المعني بإساءة استخدام المواد المخدرة وكذلك في مجال تسهيل اضطلاع جماعتنا بأقصى قدر من الجهود. ومما هو جدير بالملاحظة أيضا، الدور الذي اضطلع به في مجال إنشاء هيئة مكافحة غسل الأموال في بربادوس.

وبربادوس، كبلد جزري صغير نام تدرك تمام الإدراك أن البيئة الطبيعية تقدم لنا خدمات أساسية مجانية لا يمكن للإنسان أن يعيش بدونها. وفي الوقت ذاته، فإن التقدم الصناعي والتكنولوجي المحرز يهدد التنوع البيولوجي في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن ثم، فلأسباب تتعلق بالإيكولوجيا والسيادة والتنمية المستدامة قامت بربادوس، نيابة عن رابطة دول البحر الكاريبي، باتخاذ مبادرة في العام الماضي أدت إلى اعتماد القرار ٥٤/٢٢٥ بشأن النهوض بنهج للإدارة المتكاملة في منطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة. ونحن ممتنون لاعتراف الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها منطقة البحر الكاريبي لحماية مواردنا الأكثر أهمية والحفاظ عليها.

إن وظائف البحر الكاريبي كثيرة، ومتعددة الطبقات. فهو مصدر غذائنا، وهو منطقة الجذب الأساسية في أسواقنا السياحية وحلقة الوصل الأساسية والأكثر موثوقية التي تربطنا بالعالم الخارجي. والدمار الذي قد ينجم عن حادث عارض يؤدي إلى تسرب نفايات نووية أو نفط إلى مياهنا يتجاوز حجم الكارثة وتغلب البيئة عليه بشكل كامل سيستغرق قرونا. ونحن نتطلع إلى استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة إلينا في مجال تحقيق أهداف هذا القرار المتعلق بصون وحماية موردنا الطبيعي الحيوي للغاية. وما زال الهدف الأول لمنطقتنا هو أن يعترف بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

وبهذه الروح، ترحب بربادوس بعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية لشؤون المحيطات التي أُنشئت حديثا كما أنها تعتزم أن تشارك بفعالية في هذه العملية الاستشارية. ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الجمعية العامة للتصدي إلى مشاكل الاستغلال المفرط للموارد المتوفرة من الأحياء المائية ولتدهور البيئة البحرية.

والجهود الجماعية لحكوماتنا في مجال الحد من الفقر والمرض ودعم رصيدنا البشري بالاستغلال الكامل للفرص المتاحة لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي إنما تبذل وفق معايير نظام دولي جديد يتحدانا. وأنا أشير بالطبع إلى ظاهرة العولمة.

إن العولمة ليست بجديدة تماما. فقد كانت موجودة طيلة التاريخ بمختلف الأشكال فيما بين الدول الممارسة للتجارة. بيد أن الشكل الجديد مختلف من حيث أن ثورة المعلومات المصاحبة له قد أتاحت إمكانية تكامل التجارة والاستثمار والتمويل والإنتاج والخدمات عبر الحدود الوطنية. وهو مختلف أيضا من حيث أن فلسفة تعدد الأطراف تمنح مشاركة ولو من الناحية النظرية للبلدان سواء كانت متقدمة النمو أو نامية في تشكيل القواعد التي ستحكم من الآن فصاعدا عقد العمليات الاقتصادية الدولية. كما أن العولمة ليست مفهوما سلبيا بشكل متأصل. فإن المبادئ التي تحكم إمكانية الوصول إلى سوق آخذة في الاتساع وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي المتزايد وتوفر آليات أكثر كفاءة وفعالية للصناعات التحويلية والزراعة كلها تشكل عناصر إيجابية.

بيد أنه في التطبيق القاسي لهذه العناصر، وتطبيقها دون اعتبار للبعد الاجتماعي للتنمية، ظهرت التشوهات التي تهدد بزيادة توسيع ثغرة الإيرادات بين العالمين المتقدم

والنامي. وأؤكد أن التحدي الحقيقي للتعددية الجديدة سيتمثل في ضمان ألا تصبح العولمة أداة قهر لشعوب العالم النامي، وإنما تصبح بدلا من ذلك، وسيلة لحياة أفضل إلى كل شعوبنا.

وفي جهودنا لإشعار العالم المتقدم بضرورة إيجاد تدابير انتقالية مناسبة للبلدان النامية وإدراك حساسيات الاقتصادات الصغيرة، كانت بربادوس تشير في غالب الأحيان إلى حقيقة أنه يطلب من بلداننا الكاريبية أن تقوم خلال ١٠ سنوات بعملية نفذتها المجتمعات الصناعية المتقدمة على فترة تزيد على ٤٠ سنة، استغرقت ٨ جولات من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، أكدنا أنه مهما كانت العملية سليمة من الناحية الطبية، فإن ضغط تطبيقها في وقت أقصر مما ينبغي يمكن أن يكون علاجا قاتلا. وأحد أكبر أوجه الإجحاف في الاقتصاد العالمي المعاصر هو أنه، رغم أنه سمح للعالم المتقدم بفترة موسعة يقسم على أساسها تحرير التجارة إلى مراحل لصالحه، فمن المتوقع أن تقوم المجتمعات الأصغر والأقل حظا وقدرة على تحمل صدمات التسوية بتسويات يحتمل أن تكون مفيدة على مدى فترة زمنية قصيرة بصورة لا تصدق. وقد لا تكون قد أفادت العالم المتقدم؛ وهي لن تفيد الآن العالم النامي، وهذا في الواقع الاعتبار الذي على أساسه يحاجج قضية فترات انتقال أطول لتطبيق التغيرات في النظام التجاري العالمي.

ولا تعارض بربادوس العولمة. لقد بدأنا حقا في عملية إعادة بناء اقتصادنا وإعادة ضبط مواقف مجتمعنا بما يلبي ذلك التحدي. ولكننا نعتقد أن جهودنا يجب أن تقابل بعرض مماثل لحسن النوايا من جانب منظمة التجارة العالمية، التي يجب عليها، كما ذكرت حكومتي تكرارا، أن تراجع وتعد نفسها، وتعتمد مذهبا يكون تنمويا ويحتضن برنامجا إنمائيا يكون تقدميا ومتوازيا في جوهره، وعملياته، ونواتجه.

كما أن هذا الإظهار للنوايا الحسنة ضروري لتشجيع الحوار البناء والمتبادل المنفعة بين البلدان الصناعية وشركائها من البلدان النامية بشأن المسألة الحيوية المتعلقة بتنظيم المراكز المالية الدولية في تشريعاتها. لقد تكلم بلدي بإسهاب في محافل أخرى عن أوجه قلقنا الخطيرة إزاء الطريقة الفردية التي سارت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يسمى بمبادرة ''المنافسة الضريبية الضارة''، وفي الأهداف الحقيقية الكامنة وراء هذا التحرك التعيس. ولا يمكن القيام بوضع القواعد الدولية في مجال الخدمات المالية بصورة سليمة عن طريق تجمع ٢٩ بلدا باستثناء جميع الأطراف المهتمة الأخرى. وفي عصر التعددية المستنيرة هذا، لا يوجد مكان لتطبيق الحلول الفردية والخارجة عن الأقاليم على التطورات الاقتصادية الدولية.

وبشكل عام لا ينبغي أن ندع ما يساورنا من إحباط إزاء الفرص الضائعة الكثيرة أن يطمس حقيقة أن القرن العشرين قد أنتج الكثير من الإيجابيات. وكلمات رئيس وزراء بربادوس، الرايت أونرابل أوين آرثر تحملنا على التطلع قدما:

> ''إننا نواجه إمكانية التشغيل الآني للقوة الضخمة للتغيير التكنولوجي، وتفكيك حواجز حركة الناتج ورأس المال والأفكار والمهارات، وظهور مؤسسات قائمة على القوانين ومؤسسات ذات نطاق عالمي يحكمها توافق الآراء، مما سيخلق مجتمعا عالميا جديدا قادرا على تقديم التنمية للجميع، وعلى وضع أهوال الفقر خلفنا إلى الأبد. إننا سنترك القرن العشرين وندخل في القرن الحادي والعشرين مدركين للأخطار، ولكن يحدونا الحماس إزاء التوقعات''.

الرئيس بالنيابة (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة إلى معالي السيدة روزاريو غرين، وزيرة خارجية المكسيك.

السيدة غرين (المكسيك) (تكلمت بالاسبانية): إن بلدي مسرور لانتخاب السيد هاري هولكيري لرئاسة أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وإننا واثقون من أنه بفضل موهبته وقدرته وخبرته، ستكون جهود دورة الجمعية الهامة للغاية منتجة بقدر مرتفع. كما يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد ثيو بن غوريراب على أعماله البارزة كرئيس لدورة الجمعية العامة في دورته التي اختتمت توا.

وفي يوم الجمعة الماضي، خلال قمة الألفية، أعرب قائد الأمة المكسيكية، ارنستو زيديللو، عن التزامه الشخصي والتزام الشعب المكسيكي بالقيم والمبادئ التي تساند أنشطة منظمتنا. واليوم، ومن خلالي، تجدد الحكومة المكسيكية رغبتها في مواصلة العمل والمشاركة البناءة في تعزيز الأمم المتحدة، سبب هذه الاجتماعات التاريخية. وسوف نقوم بذلك بهدى من سياستنا التقليدية في ساحة التعددية: عن طريق تشجيع الحوار، وتوافق الآراء، والاحترام المطلق للقانون الدولي. وسوف نقوم بذلك مقتنعين أيضا بأنه يجب علينا أن نستفيد من هذه الفرصة في إعطاء حافز متجدد للأمم المتحدة، حتى يتسنى لها أن تحرز تقدما في التغلب على التحديات التي نواجهها، ونتمكن من الوفاء بهدف القيام، من هذا القرن الجديد، ببناء عالم أكثر أمنا وعدلا وتكافؤا للجميع. وكما ذكر رئيس المكسيك فإننا سنقوم بذلك واثقين من أننا نحن المكسيكيين لدينا الأساس اللازم للقيام بنصيبنا في تحقيق الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام وإعلان الألفية.

وبلدي على قناعة بأن ممارسة الديمقراطية لا غنى عنها لتنمية الأمم وضمان احترام الحريات الفردية. ولكننا على ثقة أيضا من الديمقراطية مسنودة بالإرادة السيادية لجميع المواطنين، وأنها لذلك عملية داخلية لا يمكن فرضها من الخارج، رغم أنه يمكن ويجب، بدون شك، تغذيتها بالحوار الدولي بين البلدان وبالتعاون الذي يمكن أن توفره الأمم المتحدة.

والمكسيك على قناعة أيضا من أنه من الضروري، مثل حتمية سيادة الديمقراطية ضمن عضوية منظمتنا، أن تسير العلاقات بين الدول وفق ممارسات ديمقراطية، وأن تنعكس هذه الممارسات من جانبها في منظمات مثل الأمم المتحدة التي أنشأناها نحن شعوب العالم لتنظيم تعايشنا.

واليوم تتاح لنا فرصة استثنائية للتقدم في هذا الاتجاه: لإضفاء مزيد من الديمقراطية على منظمتنا؛ وتحقيق درجة من إضفاء الديمقراطية تتيح للأمم المتحدة أن تفي بنجاح بالمهمة التي أوكلناها إليها في سان فرانسسكو، والتي نسعى إلى تجديد سريانها اليوم، مستويات من إضفاء الديمقراطية تدعم العمليات المحلية التي تقوم بها كثير من بلداننا وسوف تثري بالتالي منها.

لقد ذكرت المكسيك في مختلف المناسبات أن تعزيز الجمعية العامة، أكثر المحافل العالمية تمثيلا للمجتمع الدولي، أمر حتمي لضمان إضفاء الديمقراطية الكامل على الأمم المتحدة. كما أكدنا أنه من الضروري تعديل تكوين وتشغيل مجلس الأمن بحيث يمكنه أن يتحمل بالكامل مسؤولياته في المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

ولهذا فقد اقترح بلدي مرارا وتكرارا أن نجري إصلاحا عميقا لمجلس الأمن؛ إصلاحا لا يقتصر على تعديل تشكيله؛ بل إصلاحا ينظر أيضا في طرائق عمل المجلس وعملية صنع القرار فيه إصلاحا يسمح لأجهزة الأمم المتحدة

الهامة بأن تعبر عن تعددية وتنوع المنظمة؛ إصلاحا يأخذ في الاعتبار التحويلات التي حدثت في النظام السياسي في الآونة الأخيرة؛ إصلاحا لا يؤدي إلى إنشاء مراكز قوى وامتيازات جديدة؛ إصلاحا ينظم نطاق استعمال حق النقض ويجعل له حدودا، فيتفادى سوء استعماله أو تطبيقه الانتقائي؛ إصلاحا يضفي طابعا مؤسسيا على العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة لكي تنظم بوضوح روابطهما واتصالاتهما وتبادل المعلومات فيما بينهما؛ وبإيجاز، إصلاحا يضمن أن تكون لقرارات مجلس الأمن الشرعية التي لا تتأتى إلا من موافقة الجمعية العامة.

وعلى أساس هذا الإيمان الذي لا يتزحزح بعالمية القانون الدولي، الذي تعتنقه المكسيك تماما، دخل بلدي أهم معاركه في هذه المنظمة العالمية. وقد ظلت المكسيك دائما مستعدة للمشاركة في تدوين القانون الدولي، ولكننا ظللنا نُصر دائما على أن التقدم في هذا الطريق ينبغي أن يشمل جميع البلدان التي تشكل مجتمع الأمم. وهذا هو الضمان الوحيد للمحافظة على الشرعية ولكفالة العلاقات الودية والبناءة والتي نقتسم جميعا منافعها.

وقد جعلتنا الأزمات الإنسانية في كوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون، ونشير فقط إلى قلة من الحالات الأخيرة، نفكر في نطاق وحدود القانون الدولي الحالي. وجعلتنا هذه الأزمات نرى أن من اللازم إيجاد توازن بين الحاجة الماسة إلى الاستجابة على نحو كاف للطوارئ الإنسانية وضرورة احترام السلامة الإقليمية لجميع الدول. وهذه الأزمات، بإيجاز، نبهتنا إلى ضرورة أن نحول أنفسنا إلى جمعية حقيقية تقوم بتحليل واقتراح طرق جديدة، ونبهتنا إلى ما يمنعنا من أن نصبح محفلا أصيلا يُستمع فيه إلى مختلف الآراء وتوجد فيه إجابات تعكس بصورة واقعية التوافق الممكن في الآراء.

ولذا يجب علينا المضي قدما والشروع في عملية لتعزيز تدوين قانوننا الدولي؛ عملية قائمة على المساواة السيادية بين الدول كحقيقة ماثلة أمامنا، وليست كمبدأ نظري فقط؛ عملية يمكن فيها للضعيف والقوي، والغني والفقير، والصغير والكبير، أن يعبروا عن أنفسهم بصراحة. عملية تضع قواعد اللعبة بوضوح. عملية تكن الديمقراطية في القلوب باعتبارها الطريق الوحيد للتوصل إلى اتفاقات شرعية حقيقية.

إن المكسيك إذ تؤمن بهذه القيم الديمقراطية، ما برحت تعارض دائما إضفاء الطابع الشرعي، من ناحية عملية، على أي نوع من التدخل، وخاصة عندما يقوم على أساس قرارات انفرادية أو قرارات مجموعة صغيرة من البلدان. وعلى النقيض من ذلك، كررنا التأكيد على أنه يجب أن يوفر للأمم المتحدة هيكل سياسي حديث يمكنها من مواجهة التحديات الجديدة للأمن والسلام الدوليين التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة. ولهذا ظللنا نُصر على ضرورة أن نبدأ، في أقرب وقت ممكن، بعملية واسعة للتشاور؛ عملية ديمقراطية تماما؛ عملية تمكن من تمييز مزاج مجتمعنا الدولي من أجل الاستجابة بصورة صحيحة وفي الوقت المناسب للأزمات الإنسانية بدون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف المنظمة.

وإني أدعو رئيس الجمعية العامة إلى أن يبدأ رسميا، في أقرب وقت ممكن، هذه العملية الواسعة للتشاور التي ستمكننا من التفكير معا في هذه المسألة ذات الأهمية البالغة للأمم المتحدة.

وتقف المكسيك مستعدة لمواصلة الإسهام في عملية تدوين القانون الدولي الجارية التي أشرت إليها. وسنفعل ذلك بنفس الثقة التي انضممنا بها، خلال السنوات الأخيرة، إلى عدد كبير من الصكوك الدولية المقترحة من قبل أهم منظماتنا العالمية هذه. وسنفعل ذلك بنفس العزيمة التي التزم

بها المكسيكيون بتعديل تشريعنا الوطني ليتوافق مع الالتزامات المستمدة من تلك الصكوك. وهكذا هي ثقتنا في القانون الدولي وتعزيزه.

وبهذه الثقة، وقّع بلدي قبل بضعة أيام فقط على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك على البروتوكولات التابعة لاتفاقية حقوق الطفل. وبهذه الثقة صدقنا في هذه السنة على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولاتها، وكذلك على الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية.

وبهذه الثقة، أودعت المكسيك في الأسبوع الماضي صك تصديقها على بروتوكول كيوتو. وقبل بضعة أشهر فعلنا نفس الشيء فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم.

وبتلك الثقة ذاتها، تواصل المكسيك كفاحها لتحقيق القضاء التام على الأسلحة والتجارب النووية، وتكرر الدعوة التي وجهتها في أبريل الماضي لمجموعة البلدان التي من بينها المكسيك والتي هي أطراف في مبادرة جدول أعمال جديد لنزع السلاح، إلى الدول النووية لتلتزم بالقضاء الكامل على ترسانات أسلحتها النووية.

إن أجيال المستقبل تستحق عالما خاليا من الأسلحة النووية. وتستحق عالما خاليا أيضا من تصنيع الأسلحة التقليدية والاتجار بها على نحو لا يخضع للسيطرة. وتستحق، بلا شك، عالما لا تعود فيه الألغام الأرضية المضادة للأفراد تودي بحياة آلاف الأبرياء.

ويمتد التزامنا بحماية الجنس البشري والمحافظة عليه أيضا إلى مكافحة أوبئة عصرنا. واليوم يهدد مرض فتاك، هو نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، بإنهاء وجود ملايين البشر على الأرض. ولهذا فإن النساء الشاغلات لمناصب وزراء الخارجية في ١٣ بلدا بعثن قبل يومين فقط برسالة إلى الأمين العام دعما لدعوته إلى إيقاف وانتشار الإيدز وعكس مساره في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠١٥ وتقديم مساعدة خاصة للأطفال الذين يتّمهم هذا الوباء. وأود أن أجدد مناشدة بلداننا الـ ١٣ إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة ليدعموا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وأن يشرعوا بعزم قوي في بذل الجهود اللازمة لمكافحة هذه المحنة العالمية.

وكما أحسن القول في تقرير الأمين العام وإعلان مؤتمر قمة الألفية، إن حماية بيئتنا المشتركة، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز حقوق الإنسان، والعناية بالأفراد الضعفاء، بما في ذلك الأطفال، والكفاح من أجل نزع السلاح، والمساعدة الدولية للاستجابة لمطالب أقل البلدان نموا – هذه تمثل الأساس اللازم لتمكين سكان العالم ليس من العيش بصورة خالية من الخوف والتعاسة فحسب، ولكن بأمل أيضا. وهذه هي أيضا التحديات التي يتعين على منظمتنا وأعضائها الاستجابة لها، بتوطيد نظام عالمي يقوم على الديمقراطية وليس على تركيز القوة؛ نظام عالمي يقوم على احترام القانون الدولي، وليس على القرارات الانفرادية. نظام عالمي يشجع الطابع العالمي لمجتمعنا وليس الفردية الأنانية؛ وبإيجاز، نظام عالمي يركز على التضامن والتعاون بوصفهما من القيم التي تعطي سندا ودواما لمنظمتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية) أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيبلس هيلفيغ بيترسن، وزير خارجية الدانمرك.

السيد بيترسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بداية، أن أضم صوتي إلى ما جاء على لسان زميلي، وزير خارجية فرنسا، عندما تكلم باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أيضا، السيد نائب الرئيس، بتهنئتكم، ومن خلالكم بتهنئة الرئيس هولكيري، على انتخابكم لرئاسة جمعية الألفية هذه.

قبل بضعة أيام تجمع القادة من أنحاء العالم كافة في قمة الألفية. اجتمعوا ليؤكدوا على إيمانهم بالميثاق، ولتوجيه الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. فالميثاق لا يزال محتفظا بجدواه كما كان دائما، بولايته لتعزيز السلم والأمن، وإقامة مجتمع دولي على حكم القانون، والدفاع عن احترام حقوق الإنسان وتشجيع التنمية الاجتماعية.

والألفية الجديدة تجلب معها تحديات جديدة للأمم المتحدة في عالم يزداد عولمة.

ومن شأن الاتصال المتزايد بين البلدان والشعوب أن يزيد من الحاجة إلى أعراف مشتركة للسلوك الاقتصادي والاجتماعي. وتقف المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة على مدى السنوات العشر الماضية شاهدا على قيمة الأمم المتحدة بوصفها محفلا فريدا لوضع الأعراف. وأن مؤتمري المتابعة للقمة الاجتماعية في كوبنهاغن، ولمؤتمر بيجين للمرأة، خير شاهد على ذلك.

إن اجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة هذه عززت من تفهمنا للتفاعل بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، وإن عملية الأمم المتحدة لتمويل التنمية تتيح الفرصة لتجديد الالتزام والعمل. إن العلاقة بين التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الإنسان مسألة معترف بها اليوم. ولعل أفضل عمل وقائي لمنع الصراعات والنزاعات هو ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة، على أساس الحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات.

وهناك عامل إبداعي مشجع يتمثل في القرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه بإنشاء محفل دائم للقضايا المتعلقة بالشعوب الأصلية، ليعضد بذلك تطلعات تلك الشعوب. وإن حكومة الدانمرك وحكومة الحكم الذاتي في غرينلاند ترحبان بهذا التطور. وسندعم عمل هذا المحفل الدائم بنشاط.

وإنني أرحب بالاهتمام المتزايد لمجلس الأمن بالقضايا الإنسانية. فالاجتماع المفتوح المكرس لأفريقيا، الذي عقده المجلس في كانون الثاني/يناير، أبرز مجددا التحديات الإنسانية التي تواجه تلك القارة. وخلال العام الماضي تناول المجلس قضايا متنوعة مثل مرض الإيدز في أفريقيا، وحماية المدنيين أثناء الصراعات المسلحة، والأطفال في الصراعات المسلحة. وتزيد هذه المبادرات من وعينا بالأسباب الأصلية للصراعات.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته فيما يتعلق بوباء الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء. فالانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد يحصد أرواح ما يزيد على ٣٠ مليون أفريقي خلال السنوات الخمس المقبلة، ويقوض عقودا من الجهود الإنمائية ويؤدي إلى تحلل النسيج الاجتماعي للأمم. وقد يزعزع استقرار مناطق بأكملها. فوباء الإيدز ليس مشكلة محلية. بل مسألة أمن ذات أهمية عالمية. وتملك أفريقيا إمكانات هائلة، إلا أن الملايين ما زالوا يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم.

والانتقال المتزايد لرؤوس الأموال الخاصة قلما يتدفق على نحو البلدان الأفريقية. وعلينا أن نبذل المزيد من الجهد لإدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. ولا بد من تحسين فرص التجارة، وينبغي أن نتيح الوصول الحر إلى أسواق البلدان الصناعية، وأيضا للمنتجات التي تتمتع البلدان الأفريقية فيها بميزة تنافسية حقيقية.

ويجب أن يأخذ الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية بعين الاعتبار الصعوبات الخاصة التي تعانيها البلدان النامية. ولا بد من تحسين المساعدات الإنمائية ذات الصلة بالتجارة.

كلنا نعرف أن السلام والأمن شرطان لا غنى عنهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالحروب والصراعات الأهلية والقلاقل السياسية دمرت مناطق شاسعة من أفريقيا، مما تسبب في الدمار والمعاناة للبشر. ولا يمكن أن نتوقع حلولا سهلة، وإنما علينا أن نعمل سويا للحيلولة دون اندلاع الصراعات المسلحة في أفريقيا، وتسوية تلك الصراعات.

إننا نشهد تزايدا في الجهود الأفريقية لإقرار السلم والأمن. وعلى المجتمع الدولي أن يدعم هذا التوجه من خلال المشاركة الفعالة. ولا بد من أن نساعد في بناء القدرات من خلال المنظمات الأفريقية ذات الصلة، ومن خلال دعم جهود حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة. وينبغي لأفريقيا نفسها أن تهيئ الظروف للمشاركة الدولية. ونرحب بمبادرات مجلس الأمن لإيجاد أرضية مشتركة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم بدعوة الأطراف المعنية إلى المناقشات والجلسات الخاصة للمجلس في نيويورك.

على الرغم من أن محادثات كامب ديفيد لم تتمخض عن اتفاق في الشرق الأوسط، فقد كانت خطوة كبيرة إلى الأمام. وقد ساعدت تلك المحادثات على تضييق شقة الخلافات بالنسبة لقضايا رئيسية. ولم يكن الانفراج أقرب في أي وقت مضى مما هو عليه الآن. ولكن الوقت يمضي بسرعة. وأنني أهيب بالأطراف أن تنتهز هذه الفرصة التاريخية. وأحيي القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية على الشجاعة السياسية التي تحلتا بها في جهودهما لإقرار سلام دائم. وأرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس المركزي الفلسطيني مؤخرا بتأجيل البت في مسألة إعلان الدولة، لصالح المزيد من المفاوضات في المستقبل.

الديمقراطية صانعة للسلام. والديمقراطيات أقل تعرضا إلى حد كبير للصراعات العنيفة. وقد استرعى الأمين العام الانتباه مؤخرا إلى ما وصفه ”ديمقراطيات ورقة التوت“. إذ أن انتخابات ورقة التوت لا تكفي وحدها لتحويل الدكتاتوريات إلى ديمقراطيات. بل إن الانتخابات يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية مع تصاعد الإحباطات وتحول التوترات إلى العنف.

وتعمل الدانمرك على توجيه جهودها بصورة متزايدة نحو درء الصراعات العنيفة، وإدارة الصراعات التي تندلع، بما يتفق والتزامنا الشامل نحو البلدان النامية ومشاركتنا الفعالة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم. وسندعم هذه القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة.

وسنواصل، أيضا، دعم التعاون الإقليمي، خاصة فيما يتعلق بمكافحة الانتشار غير المحكوم للأسلحة الصغيرة. والألغام تمثل عقبات كبيرة للتنمية. ولا بد من جهود متزايدة من جانب الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية. وثمة حاجة إلى زخم جديد في هذا المجال في الوقت الراهن. ويوفر الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا فرصة مهمة في هذا الصدد.

لم تعد عمليات السلام مسألة مجرد الفصل بين الأطراف المتحاربة أو مراقبة وقف إطلاق النار. بل أصبحت عمليات السلام مهمة متشعبة وشاملة، تشتمل على التجريد من السلاح، وتسريح المتقاتلين، والإشراف على الانتخابات، ورصد حقوق الإنسان، وتدريب الشرطة المحلية، من بين مهام أخرى.

ولابد أن نمكن الأمم المتحدة من التكيف مع الواقع الجديد، والاضطلاع بمهامها على وجه أفضل، وتحاشي جوانب الفشل، مثلما حدث في رواندا. وأؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي عن عمليات الأمم المتحدة للسلام. ويجب أن نعطي دعما سياسيا وماليا أقوى للمنظمة. وأرحب بالتحول المقترح صوب استخدام الشرطة المدنية وسيادة القانون، كما أرحب بالاهتمام بالنشر السريع

للأفراد العسكريين والمدنيين. ولا غنى عن خبراء الشرطة والقضاء في إعادة بناء الاقتصاد في المجتمع المدني، ولا بد أن يرتكز عملهم على استراتيجية قوية لبناء السلام. وندعو إلى التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وينبغي لنا أن نقيم شراكة بين الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية.

لقد طالب الأمين العام الدول الأعضاء في العام الماضي باتخاذ سياسات أكثر فعالية لوقف القتل الجماعي المنظم وانتهاكات حقوق الإنسان. وأؤيد هذا الرأي تأييدا كاملا. فلا يمكننا أن نترك مجموعات كبيرة من الأفراد دون مساعدة حيث لا تضطلع السلطات الوطنية بمسؤولياتها. والصراعان في كوسوفو وتيمور الشرقية يثيران تساؤلات خطيرة بشأن بعض المبادئ التقليدية للقانون الدولي: مبدأ سيادة الدولة، ومبدأ احترام حقوق الإنسان، ومبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية. فمن ناحية، كانت لدينا قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولية متضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، إلا بإذن من مجلس الأمن أو للدفاع عن النفس. ومن ناحية أخرى، يجد كثير من البلدان أن هناك التزاما سياسيا وأدبيا باتخاذ الإجراءات في مواجهة الفظائع التي تسبب معاناة إنسانية واسعة النطاق في دولة أخرى.

ولا يوجد حل قاطع لهذه المشكلة. ولكن من المؤكد أنه لا يمكن استخدام أي مبدأ قانوني، بما في ذلك السيادة، ذريعة لارتكاب جرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وعلى مجلس الأمن التزام أدبي بالعمل باسم المجتمع الدولي. وعلينا أن نتذكر أننا أنشأنا الأمم المتحدة، كما يرد في الميثاق، لكي ”نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان“. وأي تدخل يعني أننا فشلنا في ذلك. والملاذ الأخير للمجتمع الدولي يجب أن يكون القدرة على العمل في مواجهة القتل الجماعي المنظم أو التطهير الإثني، حتى إذا كان المجلس معوقا. والتحدي أن نبقي الخيار قائما للتدخل الإنساني دون إذن من مجلس الأمن في الحالات الخطيرة، ولكن يجب في هذه الحالة المحافظة على النظام القانوني الدولي.

ويجب أن نكفل اضطلاع مجلس الأمن بوظائفه بكل ما يمكنه من فعالية. وإلا اضمحل نفوذه. وينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ألا يمارسوا حق النقض إلا في المسائل ذات الأهمية الحيوية. ولهذا أكرر اقتراحي بوضع قاعدة إجرائية، قاعدة يتعين بمقتضاها على أي عضو دائم في مجلس الأمن أن يذكر الأسباب التي دعته إلى ممارسة حق النقض في حالة بعينها. وفضلا عن ذلك، يجب على الدولة العضو أن تذكر الأسباب التي تدعوها إلى اعتبار أمر من الأمور الهامة يتعرض للخطر. وأرجو أن يستمر تطوير هذه الفكرة، وأن تحظى بالتأييد على نطاق واسع.

لقد تناولت التحديات والإمكانيات الجديدة في بداية هذه الألفية. وأود أن أختتم بياني بأن أذكر هذه الجمعية بأنه لا يزال من الضروري التصدي للتحديات القديمة. وأسلحة الدمار الشامل ميراث مهلك من الحرب الباردة. ويجب أن نولي لها اهتمامنا المستمر. ولا تزال بعض الدول متمادية في اقتناء أسلحة الدمار الشامل وبناء قدرات إطلاق القذائف. ومن الضروري أن نستمر في تحسين النظم الدولية لعدم الانتشار. إن السلام والتنمية وحقوق الإنسان من المسائل الأساسية في أعمال الأمم المتحدة من أول الأمر. ولا تزال لها أهميتها. والمسؤولية الأساسية عن إيجاد عالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا تقع على عاتق الحكومات، ولكن الأمم المتحدة يمكنها أن تساعدنا. ومؤتمر قمة الألفية أكد إرادتنا المشتركة في العمل معا بوصفنا أمما متحدة بالفعل.

ولا يسعني ترك هذه الجمعية دون أن أعرب عن قلقي العميق إزاء الحالة في بورما. إن المعاملة التي تلقاها

السيدة أونغ سان سو كيي أمر شائن، وأطالب النظام في بورما بأن يعيد على الفور للسيدة أونغ سان سو كيي حرية الكلام والتنقل والاتصال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوسف أويدراوغو، وزير خارجية بوركينا فاسو.

السيد أويدراوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): قبل أسبوع واحد فقط انعقد مؤتمر قمة الألفية في نفس هذه القاعة. وشارك فيه أكثر من ١٥٠ من قادة ورؤساء الدول والحكومات مشاركة فعالة ومتبادلة.

ومؤتمر القمة، الذي يود وفدي أن يحييه مرة أخرى، أدى خدمة هائلة، حيث جمع عددا كبيرا جدا من الشخصيات البارزة لكي يفحصوا بعناية حالة العالم من خلال قراءة متروية لرسالة الأمم المتحدة وللأهداف الاستراتيجية الأساسية التي تكلف الأمم المتحدة بتحقيقها.

ماذا يمكن أن نقول أكثر من ذلك؟ وهل يمكن أن نعبر عنه على نحو أفضل؟

إن النتائج التي توصل إليها زعماؤنا تتصل بصميم المشاكل المتنوعة والمتغيرة التي تقوض البشرية وتشكل إطارا للبنود المدرجة في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين. كما أنها تتيح لنا الفرصة لكي نتخذ الإجراءات اللازمة في الوقت اللازم، ولكي نشرع في تنفيذها حيثما استطعنا.

وفي هذا السياق تصبح المناقشة العامة الجارية الآن تحديا حقيقيا – تحديا لمواصلة العمل، وتحديا كذلك لقدرتنا على تناول ما هو أساسي.

ولكن قبل أن أدخل في التفاصيل، أود أن أنقل إلى الرئيس، باسم وفد بلادي، أحر التهاني الخالصة على انتخابه لرئاسة جمعيتنا. وهذا الانتخاب إشادة يستحقها بجدارة، هو وبلده فنلندا، التي تحتفظ معها بوركينا فاسو بعلاقات صداقة وتعاون ممتازة.

بلادي من أعضاء المكتب، ونود أن نؤكد للمكتب استعدادنا الكامل للتعاون معه.

ونقدم تهانئنا كذلك لمعالي السيد ثيو – بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على فعالية قيادته الدورة السابقة للجمعية العامة.

وأود كذلك أن أجدد تقدير بوركينا فاسو ودعمها لجهود السيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي يرشد أعمال منظمتنا العالمية بشجاعة وبعد نظر وتصميم.

لا شك أن الألفية الآخذة في الانحسار حُفرت في ذاكرة الجنس البشري إلى الأبد. ولسوء الحظ، أنها حفرت بالدم، حيث شاهدنا خلالها، في الواقع كمتفرجين لا حول لنا ولا قوة، نشأة العبودية والاستعمار والتمييز العنصري؛ وتصاعد أسوأ أنواع الحروب ضراوة؛ واستمرار تدهور البيئة؛ وتدهور معدلات التبادل التجاري. ولكنها حُفرت في ذاكرتنا أيضا بحروف من ذهب لأننا شاهدنا فيها تقدما مدهشا علميا وتكنولوجيا ونموا اقتصاديا وصناعيا، بالرغم من أن هيكل تقاسم ثمرات هذه الألفية كان بطيئا وجائرا.

لم تتحمل أي قارة أكثر مما تحملته أفريقيا، ولا أي شعوب أكثر مما تحملته الشعوب الأفريقية، ثقل وصمة بلايا العصر الحاضر، التي سوف تسمها إلى الأبد، كما أن نصيبها من مزايا التقدم، إن كان لها نصيب، كان ضئيلا جدا. ولذلك، يعتقد وفدي أننا يجب أن نقبل ذلك التاريخ معا استلهاما بروح التضامن، وأن نوافق على أن نكون الذاكرة الحية والجماعية له ونستفيد بالدروس التي اكتسبناها فيه كي يتسنى لنا أن نعزز قدرتنا على حل مشاكل الأمن والسلام والتنمية على نحو أكثر فعالية وإنصافا، وأن نحقق حياة أفضل تتألف من جوهر أولوياتنا. وسواء انطوى ذلك على

حل الصراعات الكامنة أو المفتوحة التي لا تزال تهلك القسم الأعظم من سكاننا وتجبرهم على الهرب بالآلاف إلى المنفى، أو سواء انطوى ذلك على البحث عن حلول دائمة لمشاكل التخلف، وعبء الدين الذي لا يطاق، ووباء الإيدز والملاريا والكوارث الطبيعية والبيئية، يتعين علينا، مهما كانت التكلفة، أن نعود دائما إلى مصادرنا وتاريخنا.

ولذلك، أتقدم بنداء مهيب إلى ضمير شعوب الأمم المتحدة أن تحول دون خضوع منظمتنا للسيطرة والهيمنة في الألفية الثالثة. فهذا سيكون خيانة لهذا التاريخ ويحول ذاكرتنا الجماعية إلى ذاكرة انتقائية.

يعلم أعضاء الجمعية العامة أنه، بالرغم من التقدم المحرز في الألفية الثالثة، تظل أسئلة وشواغل البلدان النامية، لا سيما البلدان النامية في أفريقيا، قائمة حتى الآن، وإن أسئلتها وشواغلها لا تعزى فقط إلى تسارع فقرها وزيادته على نحو لم يسبق له مثيل. فمن سوء الطالع أن تلك الأسئلة والشواغل نشأت أيضا من حقيقة مؤداها أن العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، لا تزال قائمة بصورة أساسية على أساس القوة. هذه الحقيقة المحزنة أصبحت أكثر سوءا، لأننا نشهد، بعد نهاية الحرب الباردة، بصورة سلبية وبسلوك يتصف بالإذعان تطور تفكير انفرادي.

لقد قال معظم رؤساء الدول والحكومات من هذا المنبر، إن الوقت قد حان للقيام بالإصلاحات الضرورية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لبناء عالم أكثر عدلا وإنصافا وتوحدا وأخوة. دعونا نعرب عن الأمل في أن يتمثل التحدي الأساسي، الذي قد أسميه بطولة في الألفية الجديدة في التحرك قدما معا بالتضامن وبديمقراطية هادئة نحو العولمة وأن نبقي على ذاتيتنا – أي أن نبقي على قيمنا الجوهرية وكرامتنا بصفتنا أفرادا أحرارا.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، نعرب عن اقتناعنا بأن زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي عليها ضرورة مطلقة . ويتعين أن يشمل طابعها الديمقراطي إصلاحا شاملا لعمليات اتخاذ القرار في المنظومة، وبخاصة في مجلس الأمن، وينبغي أن يتم ذلك مع إيلاء اهتمام أكبر في آن واحد بقضايا التنمية، لا سيما من خلال بحث أدق في فكرة إنشاء مجلس للتنمية، حسبما اقترحت قمة الألفية. والديمقراطية تعني أيضا جعل المنظمة عالمية بصورة حقيقية. وفي هذا السياق، ترحب بوركينا فاسو بقبول توفالو في المنظمة بوصفها الدولة العضو الـ ١٨٩. ونعتقد أيضا أن من الظلم مواصلة تهميش جمهورية الصين، البلد الذي تنطبق عليه كل متطلبات الدولة ذات السيادة كي يحتل مكانه في الأمم المتحدة.

لقد سعت بوركينا فاسو خلال تاريخها، ولا سيما منذ التسعينات إلى الاستفادة من تجاربها – التجارب المرتكزة على ثقافة الحوار والتفاوض – ببناء مساهمتها في التماس حلول للصراعات الوطنية ودون الإقليمية على أساس الحوار والاتفاق. ونحن نقوم بذلك لأننا مقتنعون بأن السبيل الوحيد للوصول إلى سلام دائم هو سبيل الحوار والاتفاق – وهما سلاحان لا ينمان يقينا عن ضعف.

لذلك نعرب عن دهشتنا وخيبة أملنا لأن بلدنا أجبر منذ فترة على مواجهة اتهامات وجميع أنواع التجريم التي لا أساس لها على الإطلاق. هل هذه هي نتيجة رغبة متعمدة لإلحاق الضرر، أم أنها ببساطة سوء فهم؟ ومن الخطأ والظلم أن يتعين علينا، بسبب اضطلاعنا بجهود ترمي إلى ايجاد حلول دائمة للصراعات، أن نستسلم لإغراء يسير بتوجيه الاتهام والتجريم والإدانة والإقصاء. ولم تتردد بوركينا فاسو على الإطلاق عن إظهار نيتها الحسنة، استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، ولا عن الإعراب عن رغبتها في الشفافية.

من أجل هذا أنشأنا لجنة وزارية معنية بأنغولا وسيراليون لمتابعة ورصد تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن. وقدمنا الدعوة أيضا إلى المجلس ليجري أية تحقيقات في بوركينا فاسو يعتقد أنها ضرورية للتوصل إلى الحقيقة؟ وقد زار وفدان من الأمم المتحدة البلد مؤخرا. وصرح قادة هذين الوفدين بأنهما أنجزا مهمتهما بحرية وفي سلام.

وبالمثل، وإزاء الاتهامات الغريبة، وهذا أقل ما يقال عنها، التي أطلقتها غينيا مؤخرا، نؤكد لذلك البلد الأخوي الحبيب، وكذلك للمجتمع الدولي، أن بوركينا فاسو لم تشترك، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في تلك الأحداث المؤسفة. ونؤكد استعدادنا لقبول أو مساندة أية مبادرة يكون من شأنها إلقاء الضوء على هذه المسألة، التي نعتقد بأنها محزنة إلى حد كبير.

وتواصل بوركينا فاسو على نحو حاسم على، الصعيد الوطني، توطيد وترسيخ العملية الديمقراطية التي بدأت في التسعينات. وتتصف تلك العملية أساسا بإجراء انتخابات دورية ومنتظمة على الصعد البلدي والتشريعي والرئاسي، في ظل ظروف موضوعية وشفافة ونزيهة اعترف بها المجتمع الدولي؛ وبتعزيز الحريات العامة، وتعزيز حقوق الإنسان؛ وبتقديم التمويل العام للأحزاب السياسية والرابطات والصحافة المستقلة؛ وبالاعتراف بالمركز الرسمي للمعارضة؛ وبإصلاح النظام القضائي لتمكينه من القيام بدوره الكامل في توطيد وتنظيم حكم القانون؛ وبتقوية اللامركزية والحكم المحلي.

أنتقل الآن إلى المجال الاقتصادي وأقول إن حكومتنا تركز اهتمامها على تحقيق شكل من التنمية موحد حقا. وتتمثل أولوياتها في استئصال شأفة الفقر، وحماية البيئة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية، ونشر التعليم وتوفير الصحة للجميع.

ونرحب بالمبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تسعى إلى خفض ديون البلدان الفقيرة والمثقلة بالديون، ونشعر بالامتنان لانتخاب بلدنا عضوا في تلك الهيئة التي تعزز استراتيجيتنا الرامية إلى مكافحة الفقر.

وعلى الصعيد الأفريقي، عملت بوركينا فاسو بشكل ثابت على توطيد علاقات حسن الجوار وتعزيز التكامل دون الإقليمي والإقليمي فضلا عن إحلال السلام والأمن.

ولهذا عقدنا العزم على تحقيق الاستقرار المؤسسي وتعزيز منظمات التعاون أو التكامل دون الإقليمية، التي نتمتع بعضويتها، خصوصا الإنماء الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول الساحل الصحراوية، التي نأمل أن تحظى بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

ولهذا السبب لا نألو جهدا في المساعدة على إنشاء الاتحاد الأفريقي، الذي تتوق إليه الشعوب الأفريقية بحماس شديد.

تلك هي الأفكار الرئيسية التي ترغب بوركينا فاسو مشاطرتها مع المجتمع الدولي، والتي تشهد على التزامنا الذي لا يتزعزع بالمثل العليا للأمم المتحدة وعلى إيماننا الراسخ بقدرتنا المشتركة على أن نشكل معا مستقبلا أفضل – وهو مستقبل مجيد – لكل أبناء البشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد أحمد ولد سيد أحمد، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

السيد أحمد ولد سيد أحمد (موريتانيا) (تكلم بالعربية): يسعدني في مستهل كلمتي أن أهنئكم، السيد الرئيس، باسم وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها

الخامسة والخمسين. ونحن على ثقة من أن خصالكم الشخصية وتجربتكم السياسية والدبلوماسية الكبيرة ستكون خير ضمان لنجاح هذه الدورة، وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي معكم في هذه المهمة النبيلة.

وأغتنم هذه الفرصة لأسدي جزيل الشكر لسلفكم سعادة السيد ثيو - بن غوريراب، على إدارته المتميزة لأعمال الدورة الماضية. كما لا يفوتني أن أحيي بكل تقدير الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، مثمنا جهوده الحثيثة لإصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها، وتطوير أساليب عملها، وتنشيط دورها في كافة المجالات، حتى تواكب متطلبات وتحديات العصر. وفي هذا السياق، إطلعنا بكل اهتمام على البيان القيم الذي ألقاه السيد الأمين العام في بداية أعمالنا والذي قدم فيه تقريره عن أعمال المنظمة.

كما يسعدني أن أرحب بدولة توفالو عضوا جديدا في منظمة الأمم المتحدة، مؤكدا لوفدها استعداد الوفد الموريتاني للتعاون معه من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

إن عملية إصلاح وإعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة أصبحت ضرورة ملحة تقتضيها المصلحة المشتركة، إذ لا شك أن الظروف التي أنشئت فيها الأمم المتحدة قبل أكثر من خمسين عاما قد تغيرت، وأن تطورات كبيرة قد استجدت على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات، مما يحتم إعادة النظر في هيكل وأساليب المنظمة.

ومن هذا المنطلق تؤيد بلادي توسيع قاعدة التمثيل في مجلس الأمن طبقا لقواعد الديمقراطية والشفافية والعدالة بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل داخل المجلس، ويعبر عن الطابع الشمولي لمنظمتنا وفقا لمقتضيات المادة الرابعة والعشرين من ميثاقها.

تنعقد دورتنا الحالية في بداية الألفية الثالثة وكثير من أبناء البشرية لا يزالون يعيشون في ظروف لا تمكنهم من تحقيق طموحاتهم وآمالهم المشروعة في العيش في عالم يسوده السلام والعدالة والرخاء.

ورغم المؤشرات المشجعة في بعض دول العالم الثالث فإن الاتجاه العام يسير نحو اتساع الهوة الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي الذي يواجه تحديات جسيمة لا قبل له بها، تتمثل في ثقل المديونية، وتدهور أسعار المواد الأولية، وصعوبة ولوجها إلى الأسواق الدولية، وضعف الاستثمارات الأجنبية.

وتستدعي هذه الوضعية من منظمتنا أن تعمل على تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية عن كاهل الدول النامية، وعلى تمكينها من رفع وتيرة التنمية على نحو فعال من خلال قيام الدول المانحة بزيادة العون العمومي للتنمية، وضخ المزيد من الاستثمارات الخارجية، وفتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية، مما سيساهم في قيام نظام عالمي جديد، على أسس التشاور والتعاون والتضامن بين جميع الدول، كما يجب أن تستأثر مشكلة المديونية بالاهتمام اللازم، حيث تشكل الديون عبئا ثقيلا على اقتصاديات البلدان النامية.

وفي هذا الصدد، تأمل بلادي أن تمكن المبادرات التي اتخذت بشأن المديونية الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الإسهام في حل لهذه الإشكالية التي تعيق الجهود التنموية لهذه البلدان.

يعيش عالمنا اليوم العديد من المشاكل والتحديات التي تتجاوز انعكاساتها الحدود الوطنية، وتهدد مخاطرها الأمن الوطني والإقليمي والدولي، وتقوض ما تحقق من منجزات في كافة المجالات، مما يفرض علينا أن نعمل جاهدين على إيجاد الحلول المناسبة لها. ومن هذه القضايا، على سبيل المثال لا الحصر، الإرهاب والفقر وانتهاك حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تؤكد بلادي إدانتها لظاهرة الإرهاب الخطيرة مهما كان شكلها ومصدرها، وتدعو إلى تعزيز التعاون والتشاور على المستوى الدولي لمواجهتها بحزم وصرامة.

وبلادي، إدراكا منها لضرورة وضع السياسات واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفقر كشرط لضمان أي تنمية مستديمة، فقد أنشأت مفوضية مكلفة بمكافحة الفقر تعمل على وضع وتنفيذ برامج عملية تستهدف أساسا تأهيل المواطن لأن يؤدي دوره كاملا كأداة وغاية للتنمية.

كما تسهر هذه المفوضية على ضمان وترقية الحقوق الفردية والجماعية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حول التنمية الاجتماعية التي انعقدت في جنيف في شهر حزيران/يونيه الماضي، والتي أعادت التأكيد على البرنامج المعتمد خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المنعقد في كوبنهاغن سنة ١٩٩٥. ونأمل أن تساهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدورة في تحسين الظروف المعيشية لكافة الشعوب وتحقيق تنمية مستديمة من خلال توثيق الربط بين المسائل الاجتماعية والتنمية.

إننا نسجل بارتياح النتائج التي توصلت إليها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠“ التي انعقدت هي الأخرى في شهر حزيران/يونيه. ونأمل أن تدفع بدور المرأة إلى الأمام في جميع المجالات.

تنتهج الجمهورية الإسلامية الموريتانية سياسة خارجية قائمة على أسس ثابتة قوامها حسن الجوار والتعايش السلمي وتقوية التعاون على المستوى الإقليمي والدولي. وتطبيقا لهذه المبادئ تولي بلادي أهمية كبيرة لترسيخ الاستقرار واحتواء النزاعات وبؤر التوتر التي من شأنها أن تهدد السلم والأمن الدوليين وتعيق التنمية في العديد من مناطق العالم.

وفي منطقة الشرق الأوسط، فإن بلادي إذ تجدد دعمها لعملية السلام، فإنها ترى أنه لا يمكن إقامة سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة إلا على أساس مرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والتنفيذ التام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن الجولان السوري. واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف مما يتطلب تكثيف الجهود من أجل تخطي العقبات التي لا تزال تحول دون الوصول إلى تحقيق السلام في منطقة هي في أمس الحاجة إليه لتحرير الطاقات وفتح صفحة جديدة في تاريخ شعوبها. وفي هذا الصدد فإننا نسجل بارتياح الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

يحدونا الأمل في أن تتكاتف الجهود لعودة الاستقرار والوئام إلى منطقة الخليج. وإن بلادي إذ تؤكد في هذا السياق تعلقها والتزامها بقرارات الشرعية الدولية، فإنها تجدد رفضها لكل ما من شأنه المساس باستقلال الكويت وسلامة أراضيه، كما تؤكد موقفها الرافض لأي إجراء يهدد وحدة العراق وسلامة أراضيه، مطالبة في نفس الوقت برفع الحصار المضروب على الشعب العراقي الشقيق الذي عانى الكثير من المآسي جراء ذلك، حيث أضر الحصار في المقام الأول بالأطفال والنساء والشيوخ.

وفي منطقة المغرب العربي، تسعى بلادي جادة بالتعاون مع شقيقاتها في اتحاد المغرب العربي، إلى تطوير التعاون والتشاور بما يستجيب لتطلعات الشعوب المغاربية.

وبخصوص الصحراء الغربية، فإن بلادي لا يسعها إلا أن تجدد استعدادها لبذل كل ما في وسعها من أجل تيسير تطبيق مخطط التسوية الأممي لتسوية النزاع في الصحراء الغربية.

وفيما يتعلق بتطورات أزمة لوكربي، نسجل بارتياح الخطوات الإيجابية التي اجتيزت على طريق التسوية الشاملة لهذه الأزمة، بما في ذلك تعليق الحظر المفروض على الجماهيرية الليبية. وإذ نعرب عن ارتياحنا لنجاح الطرق الدبلوماسية في تحقيق تقدم جوهري في هذه المشكلة فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي يتخذ مجلس الأمن الدولي الإجراءات اللازمة لرفع الحظر عن الجماهيرية الليبية الشقيقة.

إننا إذ نعرب عن قلقنا العميق حول الصراع المستمر في الصومال لنأمل أن يحتكم الأخوة الصوماليون إلى الحوار البناء انطلاقا من روح المسؤولية والشعور بالواجب الوطني، من أجل التوصل إلى حل سلمي يعيد لهذا البلد وحدته وسيادته الوطنية في جو من الوئام والاستقرار.

كما أننا نأسف لاستمرار التوتر في سيراليون ونأمل أن تؤتي الجهود المبذولة أكلها كي يتمكن هذا البلد، الذي عانى تسع سنوات من الحرب المدمرة، من استعادة الاستقرار والوئام.

وحول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نجدد مساندتنا لاتفاق لوساكا الذي يشكل في نظرنا الإطار الوحيد المقبول للوصول إلى تسوية سلمية شاملة ودائمة.

وفي أنغولا تجدد بلادي دعمها التام لقرارات مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، و ١١٢٧ (١٩٩٧)، و ١١٧٣ (١٩٩٨)، وتطالب حركة يونيتا باحترام التزاماتها بموجب اتفاقية لوساكا من أجل إعادة السلام والأمن إلى ربوع هذا البلد.

وفيما يتعلق بالنزاع الإثيوبي – الإريتري فإننا نسجل بارتياح وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه تحت إشراف الرئيس الدوري آنذاك لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، ونأمل أن تؤول المفاوضات الجارية بين الطرفين إلى تسوية نهائية للنزاع.

وفيما يخص كوسوفو، تسجل بلادي بارتياح التطورات الإيجابية نحو إنهاء العنف وبناء الثقة وإعادة تشييد ما دمرته سنوات عدة من الحرب.

لقد قامت الأمم المتحدة من أجل تحقيق غايات مشتركة تتجسد في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في العالم. وجاء ميثاقها نصا وروحا بأحكام تتوازن فيها الحقوق والواجبات، مستهدفة تحقيق الصالح المشترك للمجتمع الدولي. لذلك حري بالدول الأعضاء اليوم، في بداية الألفية الثالثة، أن تكرس جهودها لتنفيذ تعهداتها بموجب الميثاق، وأن تسعى معا لإقامة نظام عالمي جديد يرتكز على المساواة والعدالة، ويصون الأمن والسلم في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أيايا ديالو، وزير الشؤون الخارجية والمجتمعات في غينيا – بيساو.

السيد ديالو (غينيا – بيساو) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم بتهانئي الحارة إلى السيد هاري هولكيري سفير فنلندا لانتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين وإننا نكرر التأكيد على ثقتنا في قدرته على توجيه أعمالنا في هذه الدورة. ويؤكد وفد غينيا – بيساو، الذي أتشرف برئاسته، تعاونه الكامل مع الرئيس. كما نتوجه بالتهنئة لسلفه السيد ثيو – بن غوريراب، الذي اضطلع بولايته بروح بناءة، وأسهم من ثم إسهاما هاما في أعمال الجمعية العامة.

كما نود أن نعرب عن ثقتنا في الأمين العام السيد كوفي عنان وعن تقديرنا له، وأن نشكره على الخطوات الهامة التي اتخذت بناء على مبادرته نحو الإصلاح الجوهري للأمم المتحدة ونحو دعم المصداقية الدولية للمنظمة.

عالمية الأمم المتحدة تُكتسب عندما تنضم دولة جديدة إلى عضوية المنظمة، وتوفالو بانضمامها إلى الأمم المتحدة تكون قد أكدت للمجتمع الدولي أنها ستتحمل المسؤولية التي تترتب عن ممارسة السيادة ممارسة كاملة. إن انضمامها إلى العضوية عزز الطبيعة التمثيلية لهذا المحفل العالمي.

إننا نمر بمرحلة تاريخية، في الألفية الثالثة، بينما عيوننا شاخصة على قرن جديد، تفتح فيه أحداث جديدة وهامة الطريق أمام آمال جديدة على المسرح العالمي.

لكن هذا التشخيص يتضمن الآمال والشكوك في آن واحد لأنه يبين أن الفترة الانتقالية التي نعيشها الآن تنطوي على عناصر التكامل وعوامل التجزؤ في وقت واحد.

فإذا كان انتهاء القطبية الثنائية التي سادت العلاقات الدولية قد قلل، من ناحية، من المنافسات الايديولوجية، فإن هذه العملية الجديدة التي لم يسبق لها مثيل، بتفكيكها التوازنات السياسية والاستراتيجية القديمة، إنما تعزز البواعث الديمقراطية وتحرر قوى الدول وتتيح الفرصة لنظام عالمي جديد يتمشى مع مقتضيات هذه الأوقات.

ومن ناحية أخرى، كان لبزوغ تطلعات وطنية، تدعمها الرغبة في التمتع بالحق في حرية التطور، أثر في اشتعال صراعات قديمة كنا قد نسينا بعضها بمرور الزمن. وقد أدت هذه الظاهرة إلى تزايد الصراعات التي تعرض للخطر التماسك الداخلي للدول وكذلك السلم والأمن الدوليين.

وكان من المتوقع، وهذا أمر مشروع، أن يتمكن الاقتصاد الدولي من الاستفادة من عوائد السلم الناشئ نتيجة انتهاء سباق التسلح. وكان من المتوقع أيضا أن تستثمر هذه الموارد في البلدان الفقيرة وأن تسهم بالتالي في زيادة النمو الاقتصادي والتنمية في العالم. بيد أن تصورنا هو أنه نظرا للحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية فإن التوقعات المتفائلة تلك لم تتحقق.

وبينما يتغير التوازن الدولي للقوة، يتغير أيضا الوضع النسبي الذي جعل بلدانا مختلفة تعيش في ظل نظام اقتصادي وسياسي ودولي غير مستقر. كذلك حدث تحول في طبيعة العلاقات بين الدول. إلا أن القواعد والممارسات التي تكون هيكل النظام الدولي الجديد لم تتحدد بعد. ونرى أن هذه هي القضية الأساسية التي لم تحسم. وهذا يدعو مجتمع الأمم، عن طريق مؤسساتنا المشتركة، أن يعمل معا بإصرار حتى يصل التحول الراهن إلى نهاية ناجحة.

وحتى نفعل ذلك سيكون من الضروري تمكين نظام الأمن الجماعي الذي تمثله الأمم المتحدة. ونعلق أهمية كبيرة بصفة خاصة على إنعاش الجمعية العامة وترشيد جدول أعمالها. ونرى أيضا أن من الضروري إصلاح مجلس الأمن حتى يتمكن ذلك الجهاز الهام، الذي يتحمل مسؤوليات خاصة، من الوفاء بمهمته الأساسية ويصبح من جديد الأداة السياسية الرئيسية للعمل في الأمم المتحدة.

تقع على عاتق الأمم المتحدة اليوم توقعات لا سوابق لها. وينبغي علينا جميعا أن نسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية والهيكلية الراهنة التي تواجه المنظمة، وسيكون من الضروري أن نعيد تنشيط دينامية المنظمة حتى ننفذ ''خطة للسلم'' وحتى نجعل ''خطة للتنمية'' حقيقة واقعة.

من المعروف على نطاق واسع أن غينيا - بيساو تغلبت أخيرا على أخطر الأزمات التي مرت بها البلاد في

تاريخها الحديث. ولا نزال في دور النقاهة من الآثار الرهيبة لحرب مدمرة غير معقولة. وبالإضافة إلى الخسائر في الأرواح التي لا يمكن تعويضها فإن مجتمع غينيا – بيساو أصيب بعمق بضرر جسيم نتيجة للصراع الذي دمر كل البنية الأساسية الموجودة في البلاد تقريبا. وأصبحت غينيا – بيساو أكثر فقرا وأكثر ضعفا. وسيكون التعمير، في ظل أسس هشة، أكثر صعوبة لأن كل عمل مهما كان بسيطا يتطلب أولوية عاجلة. إن الإلحاح وحجم الجهود المطلوبة لإعادة بناء البلاد يتجاوزان حدود إمكانيات حكومة منهكة. وبغية تحقيق النجاح في هذا العمل ينبغي أن تستكمل تلك الجهود بمشاركة فعالة من جانب كل شركاء غينيا – بيساو.

في هذه الفترة الجديدة التي نعيد فيها الشرعية الديمقراطية ينتخب شعب غينيا – بيساو حكومته الجديدة في إطار ديمقراطية تعددية. وقد أقر مجلس الشعب الوطني الجديد برنامج عمل عاما أعدته الحكومة يحدد استراتيجية للتنمية المستدامة ترمي إلى تنفيذ الأولويات المحددة، وذلك بالتعاون مع شركاء غينيا – بيساو. وقد أقر الرئيس الجديد لغينيا – بيساو، الذي انتخبه الشعب بحرية، برنامج العمل والمشروع الخاص ببناء مجتمع جديد اللذين فرضهما تطور الحالة في غينيا – بيساو. وإدراكا من الرئيس كومبا يالا للمسؤولية المقدسة المعهود بها إليه، فقد كرس نفسه لرفع لواء برنامج العمل هذا.

وكما حدث في مناسبات سابقة مد فيها المجتمع الدولي يد التضامن البناء إلينا في الوقت المناسب، نأمل أن يلقى التقدم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في غينيا – بيساو المزيد من الدعم والمساندة.

إن أميلكار كابرال مؤسس أمتنا اعتبر نفسه، مع المناضلين من أجل الحرية في غينيا – بيساو، مكافحين من أجل الأهداف النبيلة التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. واليوم، بعد النضال البطولي الذي أدى إلى حصولنا على الاستقلال، وبفضل الدعم الذي حصلنا عليه من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي، تشارك غينيا – بيساو في أرفع المحافل الدبلوماسية العالمية بكل إخلاص وتصميم وتعمل جاهدة للسعي دون كلل إلى تحسين وضعنا بالبناء على تراث أجدادنا.

ومن ثم فإن غينيا – بيساو التي تنهض بمسؤوليتها على نحو دقيق، تشرع في مبادراتها الخاصة وتقدم مقترحاتها التي ترمي إلى حماية مصالحها والمساهمة في النهوض بقضية السلم والتعاون الدوليين. ونحن ندرك أنه في ظل الحالة الدولية الراهنة التي تنتشر فيها الصراعات والتناقضات لا تزال الأمم المتحدة دون شك تمثل المحفل الضروري لتطوير الأنشطة التي تشرع فيها حكومتنا لتأكيد الوجود الدولي لغينيا – بيساو.

البلدان الأفريقية الخمسة التي تتكلم البرتغالية، بمشاركة البرازيل والبرتغال وتيمور الشرقية – والأخيرة لا تزال في مركز المراقب – تسعى إلى تكوين مجتمع البلدان الناطقة بالبرتغالية. ويتسم هذا المجتمع الناطق بالبرتغالية بالتضامن والتسامح المشترك الذي يقوم على أساس مشاعر وتصورات تجد جذورها في تشكيلة متجانسة من الحضارات تعبر عن تجارب كل من شعوبنا.

نود أن نحيي التطور في عمليات إضفاء الطابع الديمقراطي على الهياكل الحكومية، الذي يحدث الآن في سان تومي وبرينسيبي وموزامبيق والرأس الأخضر والتي تماثل ما حدث في غينيا – بيساو. إن هذا يسمح لحكومتنا بالتجاوب الأفضل مع التطلعات المشروعة لشعوبنا.

نود أيضا أن نعرب عن تضامننا مع حكومة أنغولا ومع شعب أنغولا الذي يعاني ويلات حرب استمرت زهاء ٤٠ عاما. ونؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والمصالحة

الوطنية. ونؤيد تنفيذ بروتوكول لوساكا وكذلك التنفيذ الكامل للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

وفي منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا حاولت غينيا – بيساو، رغبة منها في تحقيق التكامل، تطبيق التزام سياسي يرمي إلى تحسين علاقاتنا مع البلدان المجاورة بغية تعزيز قضية السلم. وقد حققت ذلك إلى حد ما.

وبهذه الروح نسلِّم بأن صراع كازامانس، في جوهره، قضية داخلية في السنغال. وعلى هذا النحو فإننا نتوقع أيضا عواقب سلبية تصيب الدول المجاورة. وبلدي مستعد للعمل في سبيل التوصل إلى حل عادل وتسوية سلمية للصراع. غير أننا نرى أننا لسنا طرفا في المشكلة ولا في مصدرها. أما الإجراءات البنَّاءة التي اتخذها الرئيس كومبا يالا رئيس غينيا – بيساو والرئيس ويد، رئيس السنغال، بدعم من الرئيس جمعة، رئيس غامبيا، فتتيح لنا النظر بتفاؤل لتطور تلك القضية في المستقبل.

ونأسف بشدة للمأساة التي حلَّت بسيراليون، وهي بلد من إقليمنا الفرعي. وقد أسفر تزايد العنف في ذلك البلد عن كارثة إنسانية. ونحث الفصائل المتحاربة وحكومة سيراليون على التعاون مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل حاسم لذلك الصراع بين الإخوة.

والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى لا تزال مصدرا لقلق غينيا – بيساو. ومن الضروري أن تتحلى بلدان المنطقة بالإرادة السياسية بغية إزالة التوتر ومواصلة السعي إلى حل عادل.

وتأتي اتفاقات لوساكا نتيجة لمثابرة الأطراف المعنية، فينبغي تنفيذها على وجه السرعة وبصورة شاملة. فهي الإطار الضروري لحل الصراع. ولدينا اقتناع بأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠) الذي أنشئت بموجبه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو الطريق إلى السلام.

وفي القرن الأفريقي، ترحب غينيا – بيساو بقبول إثيوبيا وإريتريا لخطة السلام التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية. ونحن نشجع الطرفين على الثبات على طريق الحوار والمفاوضات وعلى مواصلة التعاون مع منظمتنا القارية.

وعلى مقربة شديدة من قارتنا تدخل عملية سلام الشرق الأوسط مرحلة حرجة. وينبغي تسريع هذه العملية والسعي إلى التوازن حتى يمكن إقرار سلام دائم وعادل يُراعَى فيه حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في دولة مستقلة، وحق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، في الاستقلال الوطني.

وبعيدا عن القارة الأفريقية، تواصل غينيا – بيساو إيلاء اهتمام خاص لقضية تيمور الشرقية. فتربطنا بتلك الأراضي أواصر خاصة تاريخية وثقافية. ولذا فنحن نتابع عن كثب أعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وإنشاء حكومة انتقالية مؤخرا. ونرجو أن تتوج هذه العملية باستقلال تام لتيمور الشرقية مع انضمامها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

أخيرا، نرى أن الأوضاع التي أوجدها فرض مقاطعات على بلدان معينة تلحق الجزاءات فيها بالأذى بالقطاعات الضعيفة من السكان، لا سيما النساء والأطفال، ينبغي أن تعالج بالحوار والمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل حاسم.

وينبغي في عصر العولمة ألا يغيب بالنا عن الإنسان واحتياجاته الحيوية. وإذا كان مشروعا أن يكون لكل الأطراف حق في توقع الفائدة من التقدم المحرز، فصحيح أيضا أننا ينبغي أن نسعى إلى النمو الاقتصادي مع العدالة

الاجتماعية. فالبشرية تواجه تحديات كثيرة ومن بينها تحقيق التنمية الشاملة، وهي الأهم بلا جدال لأن نقص التنمية هو المصدر الأساسي للصراعات التي تفضي إلى الأزمات التي تصيب كوكبنا. فإذا أردنا أن ترقى العولمة إلى مستوى ما تبشر به فعلينا أن نتعلم أن نحسِّن عملنا وأن نعمل سويا لعلاج آثارها السلبية.

ولا بد من إعطاء زخم على جناح السرعة للحوار بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب على أساس المساواة، وإقامة شبكة كبيرة للتعاون بين بلدان الجنوب بقصد التقليل إلى أدنى حد من مخاطر العولمة. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي هذا الجهد، بقصد إقامة شراكة فعلية من أجل التنمية. ونرى أن تلك الشراكة تمكن من إيجاد الوسائل لعمل دولي متلاحم يكفل النمو الاقتصادي المستدام في سياق تنمية حقيقية.

أما سياسات التكيف الهيكلي التي تتبعها أغلبية البلدان الأفريقية فهي في حد ذاتها دليل قاطع على رغبتها في تحسين إدارة اقتصاداتها الوطنية. غير أن استجابة شركائنا الإنمائيين لم تتناسب في معظم الحالات مع التضحيات المطلوبة ولا مع إلحاح المشاكل التي تم تحديدها. ونحن نرى ضرورة تحديد الآليات اللازمة لتعزيز تكيف هيكلي فعلي يضع الإنسان في بؤرة مرجعيته.

وفي هذا السياق يتمثل التحدي الجماعي الذي نواجهه في التشديد على صورة دينامية للتضامن الدولي يمكن ترجمتها إلى عمل فعلي من أجل التعاون الاجتماعي والاقتصادي لصالح البلدان النامية.

إن تجمعنا هنا في الجمعية العامة يمثل أفضل فرصة لتصحيح أوجه الخلل التي تزعزع العملية العالمية. فعلينا أن نتذرع بالتصميم في كل بلداننا على تحسين العلاقات بين الدول إلى أعلى مستوى من الكرامة الضرورية لمستقبلنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي تُلقى ممارسة لحق الرد تقتصر، وفق مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، على ١٠ دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الحميمدي (العراق) (تكلم بالعربية): تضمنت كلمة وزير خارجية الكويت أمام هذه الجمعية الموقرة صباح هذا اليوم تشويها للحقائق، مما يستدعي الرد عليه.

فأولا، بالنسبة لموضوع المفقودين، حاول الوزير الكويتي تسييس الموضوع وحصره بالمفقودين الكويتيين فقط. وادعى أن الحكومة العراقية تُصر على عدم المشاركة في اجتماعات اللجنة الثلاثية. والحقائق حول الموضوع كما يلي.

أولا، موضوع المفقودين من كويتيين وعراقيين وجنسيات أخرى موضوع إنساني لا يجوز استغلاله لأغراض سياسية رخيصة مثل غرض إدامة الحصار على شعب العراق. ومثلما للكويت أقل من ٦٠٠ مفقود فإن للعراق أكثر من ١ ١٥٠ مفقودا، وملفاتهم موجودة لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية. والمفروض أن تقدم حكومة الكويت المعلومات عنهم. والمطلوب أيضا السعي لإنهاء معاناة جميع العوائل التي لا تعرف مصير أبنائها بغض النظر عن جنسياتهم. فالمعاناة الإنسانية لا تعرف الجنسية.

ثانيا، إن الذي يعيق أنشطة اللجنة الثلاثية الخاصة للمفقودين هي الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان تصران

على المشاركة في اجتماعات هذه اللجنة رغم أنهما غير معنيتين بها وليس لديهما مفقودين حتى تبحثان عن مصيرهم في هذه اللجنة. علما بأن الولايات المتحدة لديها مفقود واحد، وهو طيار أسقطت طائرته فوق الأراضي العراقية خلال العدوان على العراق عام ١٩٩١. ولم تطلب الولايات المتحدة إثارة قضية هذا المفقود في اللجنة الثلاثية، وإنما طلبت التعامل مع هذه القضية ثنائيا، بإشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية.

ونؤكد من جديد إن العراق يسعى لأن تجتمع اللجنة الثلاثية بأسرع وقت بمشاركة الأطراف التي لديها مفقودون وهم السعودية والكويت والعراق بإشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية.

يدعي الوزير الكويتي أن الحكومة العراقية لم تستجب بعد لقرارات مجلس الأمن. ويتجاهل حقيقة أن العراق نفذ متطلبات هذه القرارات، بينما تخرق حكومته هذه القرارات بشكل يومي.

لقد نصت جميع قرارات الأمم المتحدة على احترام سيادة ووحدة أراضي واستقلال العراق. ومنذ عام ١٩٩٢ تنطلق يوميا عشرات الطائرات الأمريكية والبريطانية من قواعد لها في الكويت والسعودية لقصف الأهداف المدنية العراقية، في خرق فاضح لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إننا ندعو الكويت للكف عن هذا النهج العدواني الذي يمثل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار العراق ودول المنطقة.

ثالثا، ادعى الوزير الكويتي أن نوايا العراق تجاه الكويت غير سلمية. والحقائق تشير إلى أن نوايا وأفعال حكومة الكويت تجاه العراق هي العدوانية، وهي التي تتجاهل حقائق التاريخ والجغرافيا. كما ان نوايا وأفعال حكومة الكويت تتجاهل الرأي الجماعي المشترك للمجموعة الدولية وبضمنها القناعة العامة للدول العربية. وقد أكد هنا أكثر من متحدث على هذه القناعة عندما تطرق السادة وزراء خارجية الدول العربية، في هذا المحفل، إلى موضوع العقوبات، وطالبوا برفعها وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي.

إن الذي يمنع رفع العقوبات اللاإنسانية عن شعب العراق هم في حقيقة الأمر أسياد حكومة الكويت من الأمريكان والبريطانيين، خدمة لبرنامجهم السياسي وليس تنفيذا للشرعية الدولية.

السيد فلوريس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يشير إلى ما جاء صباح اليوم من ذكر للمدينتين الاسبانيتين سبتة ومليلة وغيرهما من الأراضي الاسبانية في الخطاب الذي ألقاه في الجلسة العامة وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المملكة المغربية، وهو بلد تربطنا به، ونود أن تستمر بيننا وبينه، علاقات ممتازة تستند إلى صداقة حقيقية وحسن جوار واحترام، وإلى تاريخ مشترك ثري نفخر به.

وفي معرض التأكيد على علاقاتنا الممتازة والأهمية التي تعلقها بلادي عليها، أكرر أن مدينتي سبتة ومليلة والجزر المتاخمة لهما إنما هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الاسبانية، ولمواطنيها نواب في البرلمان الاسباني، وهم يتمتعون بنفس المكانة والظروف التي يتمتع المواطنون الآخرون في سائر أجزاء اسبانيا.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالعربية): لقد استمع وفد بلادي باهتمام إلى رد ممثل العراق على ما جاء في بيان معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله. ووجدت أن من الصعوبة أن لا نرد على بعض المغالطات التي تضمنها بيانه، إذ لا بد من توضيح الحقائق، أو تكرار الحقائق بمعنى أصح. تلك الحقائق معروفة بالتأكيد لدى معظم الدول الأعضاء ولكننا نود تسجيل موقفنا.

أولا: بالنسبة لقضية الأسرى والمرتهنين الكويتيين، لقد قاطع العراق أعمال اللجنة الثلاثية التي تترأسها لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٨. وهذه ليست المرة الأولى التي قاطع فيها العراق أعمال هذه اللجنة.

وبالنسبة لمشاركة دول التحالف، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فقد شاركت هذه الدول في أعمال اللجنة بموجب اتفاق وقِّع بين جميع الأطراف بما فيها العراق والكويت والمملكة العربية السعودية، في الرياض عام ١٩٩١. وينص هذا الاتفاق على تشكيلة اللجنة وآلية عملها. ولكن العراق، مع الأسف، بدأ يتنصل من هذا الاتفاق الآن.

إن العراق مطالب بموجب القرارات ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) باستئناف مشاركته في أعمال اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها، وبالتعاون كذلك مع المنسق الدولي رفيع المستوى، السفير يولي فورنتسوف، الذي عيَّنه الأمين العام للعمل على تسهيل هذه القضية الإنسانية.

إن ما تطالب به الكويت هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والتعاون الجاد والبنَّاء لحل هذا الموضوع من منطلقات إنسانية بحتة، وعدم ربطه بأية أمور سياسية، وهو ما يفعله العراق الآن، الذي يربط مشاركته بعدم وجود دول التحالف في اللجنة.

ثانيا، بالنسبة للمفقودين العراقيين، على الرغم من علمنا بأن العراق أقحم هذا الموضوع لخلط الأوراق وصرف الأنظار عن القضية الرئيسية وهي قضية الأسرى الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة، فإن الكويت وافقت، لأسباب إنسانية، على النظر في أية ملفات يقدمها العراق، وتعاونت بشكل جاد معها أثناء اجتماعات اللجنة الثلاثية.

كما أبدت الكويت استعدادها لاستقبال أي لجنة يتم تشكيلها لزيارة السجون أو أي مكان تراه مناسبا داخل الكويت. وهناك آلية معينة للنظر في جميع الملفات تم إقرارها والموافقة عليها من قِبل جميع الأطراف، كما يوجد جدول زمني تم تحديده في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة التقنية المتفرعة عنها.

وإذا كان العراق حريصا على معرفة مصير المفقودين العراقيين، فلماذا إذن لا يحضر اجتماعات اللجنة؟ الحقيقة هي أن قضية المفقودين العراقيين لا ينص عليها أي قرار من قرارات مجلس الأمن، على خلاف قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين، التي هي جزء أساسي من الملتزمات الرئيسية التي يجب على العراق تنفيذها.

ثالثا، بالنسبة لادعاءات العراق بأنه نفذ قرارات مجلس الأمن، فإن الكويت ليست الدولة الوحيدة التي تقول بأن العراق لم يستكمل تنفيذ قرارات مجلس الأمن. فهناك مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، والمؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومجلس الأمن – جميع هذه المنظمات الإقليمية والدولية تُقِر وتطالب العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، كما جاء في الفقرة ٥٤ من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، والذي تم الاقتباس منه في كلمة معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

إن الكويت غير مسؤولة عن نظام العقوبات. فمجلس الأمن هو الجهاز الوحيد المخول برفع أو إبقاء العقوبات. كما أن الكويت ليست عضوا في المجلس، هي دولة صغيرة ليس لها نفوذ على جميع أعضائه حتى تعمل على إبقاء أو إدامة العقوبات.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.